



جمهورية السودان  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة شندى  
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد  
السوداني خلال الفترة من (1999-2013م)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف الدكتور:

عبد السميع الطيب طيفور مجذوب

إعداد الطالبة :

أسماء عوض محمد جاد الله

شوال 1436هـ - يوليو 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفصل التمهيدي

## المقدمة

### خطة البحث

### الدراسات السابقة

# الفصل الأول

## مفهوم وأدوات التخطيط الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي

المبحث الثالث: أدوات التخطيط الاقتصادي

# الفصل الثاني

## مفهوم ومعوقات التنمية

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

# الفصل الثالث

## الاقتصاد السوداني

المبحث الأول : الخطط الاقتصادية في السودان

المبحث الثاني : مراحل تطور الاقتصاد السوداني

المبحث الثالث : مؤشرات الاقتصاد الكلي

# الفصل الرابع

## الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً )

المبحث الثالث : إثبات الفرضيات

الملاحق



## الآية

قال تعالى :

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا  
مِّمَّا تَأْكُلُونَ \* ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا  
قَلِيلًا مِّمَّا نُحْصِنُونَ \* ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ  
يَعَصِرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الآيات (47-49)

سورة يوسف

## الإهداء

- إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.
- إلى إخوتي وأخواتي.
- إلى زملائي الأعزاء.
- أهدي ثمرة مجهودي.

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق  
الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، الحمد لله والشكر لله من قبل ومن  
بعد والذي يسر لي سبيل العلم والمعرفة ، وبعد

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة شندي كلية الدراسات العليا  
والبحث العلمي والشكر للدكتور عبد السميع الطيب طيفور مجذوب والذي شمل  
هذا البحث برعايته ولم يبخل بوقته وعلمه وخبرته وكان خير معين حتى اكتمل  
هذا البحث .

وأخص بالشكر أسرة كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال الذين قدموا  
لي الكثير من النصح والإرشاد.

والامنتان والتقدير والعرفان لكل من قدم لي يد العون حتى اكتمل هذا  
البحث.

وجزى الله الجميع عني خير الجزاء

وأسأل الله التوفيق والسداد

الباحثة

**مستخلص البحث**

تناول البحث أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م) ، وتمثلت مشكلة البحث في معرفة مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في السودان وتوضيح دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1999 - 2013م) والتعرف على مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في تحقيق أهدافه ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومعرفة أثره على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي . وهدف البحث إلى معرفة أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي في السودان في الفترة (1999 - 2013م) ، والتعرف على المعوقات والمشاكل التي تواجه التخطيط الاقتصادي في السودان وإيجاد الحلول .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف مكونات البحث النظرية والتطبيقية ، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل واختبار فرضيات البحث .

توصل الباحث لعدة نتائج منها أن هناك ارتباط معنوي قوي بين التخطيط الاقتصادي والمتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الحساب الجاري ، الحساب المالي والرأسمالي والتضخم) وكذلك هناك ارتباط معنوي ضعيف بين التخطيط الاقتصادي والمتغيرات (الأصول الاحتياطية والأخطاء والمحذوفات) .

وعلى ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بعدة توصيات منها إتباع الأسس العلمية في وضع خطط التنمية مع مراعاة مقدرة وإمكانيات السودان على استيعاب المتغيرات الاقتصادية المستهدفة في خطط التنمية ووضع خطط بديلة تحسباً لأي طارئ قد يحدث بالبلاد وتحديد أهداف التنمية الاقتصادية ووضع البرامج والخطط المناسبة لها .

## Abstract

The research handles the impact of economic planning on some of macroeconomic indicators in Sudan during the period

(1999-2013), in the research problem, the research represents knowing the extent of the contribution of economic planning in Sudan; to clarify its role in economic development in the Sudan during the period (1999-2013) and to identify the extent of the contribution of economic planning in achieving its objectives and the lifting of the economic and social level, as to know its impact on some of the indicators of the national economy. The research aims to find out the impact of economic planning on some indicators of the national economy in Sudan in the period (1999 - 2013) , The research also identifies the obstacles and problems facing the economic planning in Sudan and to suggest solutions.

The researcher used the descriptive analytical method to describe the theoretical and applied components of the research, as well as to analyze the data and information using the (SPSS) statistics to analyze and to test the research hypotheses.

The researcher reaches several results, to be mentioned ,e.g. there is a strong significant correlation between economic planning and variables (GDP growth rate , the current account , the capital , financial account and inflation) , In contrast; there is a weak significant correlation between economic planning and variables (reserve assets and errors and deletions).

Accordingly , the researcher has suggested several recommendations , such as to following scientific bases in the planning process to the development, taking into account the capability and the possibilities in Sudan to accommodate the targeted economic variables in development plans. To develop alternative plans in case of emergency might occur in the country, to determine the objectives of economic development, and to set suitable planning and appropriate programs of development planning.

## فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة  | الموضوع  |
|---|--|
| أ   | الآية  |
| ب   | الإهداء  |
| ج   | الشكر والتقدير   |
| د   | مستخلص البحث   |
| هـ  | Abstract   |
| و   | فهرس الموضوعات   |
| ح   | فهرس الجداول   |
| ي   | فهرس الأشكال   |
| ك   | فهرس الملاحق   |
| <b>الفصل التمهيدي : المقدمة</b>                     |  |
| 1   | خطة البحث  |
| 5   | الدراسات السابقة   |
| <b>الفصل الأول : مفهوم وأدوات التخطيط الاقتصادي</b> |  |
| 13  | المبحث الأول : مفهوم وأهمية التخطيط الاقتصادي              |
| 25  | المبحث الثاني : مبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي             |
| 37  | المبحث الثالث : أدوات التخطيط الاقتصادي                    |
| <b>الفصل الثاني : مفهوم ومعوقات التنمية</b>         |  |
| 49  | المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأنواعها  |
| 61  | المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية                  |
| 75  | المبحث الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية |
| <b>الفصل الثالث : الاقتصاد السوداني</b>             |  |
| 83  | المبحث الأول : الخطط الاقتصادية في السودان                 |
| 97  | المبحث الثاني : مراحل تطور الاقتصاد السوداني               |
| 108   | المبحث الثالث : مؤشرات الاقتصاد الكلي                      |

| رقم الصفحة                       | الموضوع   |
|----------------------------------|---|
| الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية |   |
| 118                              | المبحث الأول : تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)     |
| 131                              | المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً ) |
| 157                              | المبحث الثالث : اختبار الفرضيات                   |
| 161                              | النتائج   |
| 162                              | التوصيات  |
| 163                              | الخاتمة   |
| 164                              | المصادر والمراجع                                  |
| 169                              | الملاحق   |

## فهرس الجداول

| رقم<br>الصفحة | اسم الجدول   | رقم الجدول |
|---------------|--|------------|
| 118           | نسبة الزيادة والنقصان في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال<br>الفترة (1999-2006م) | (1/1/4)    |
| 119           | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب الجاري خلال الفترة (1999-<br>2006م)                  | (2/1/4)    |
| 120           | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة<br>(1999-2006م)        | (3/1/4)    |
| 121           | نسبة الزيادة والنقصان في الأصول الاحتياطية خلال الفترة (1999-<br>2006م)              | (4/1/4)    |
| 122           | نسبة الزيادة والنقصان في الأخطاء والمحذوفات خلال الفترة<br>(1999-2006م)              | (5/1/4)    |
| 123           | نسبة الزيادة والنقصان في التضخم خلال الفترة (1999-2006م)                             | (6/1/4)    |
| 124           | نسبة الزيادة والنقصان في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال<br>الفترة (2007-2013م) | (7/1/4)    |
| 125           | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب الجاري خلال الفترة (2007-<br>2013م)                  | (8/1/4)    |
| 126           | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة<br>(2007-2013م)        | (9/1/4)    |
| 127           | نسبة الزيادة والنقصان في الأصول الاحتياطية خلال الفترة<br>(2007-2013م)               | (10/1/4)   |
| 128           | نسبة الزيادة والنقصان في الأخطاء والمحذوفات خلال الفترة<br>(2007-2013م)              | (11/1/4)   |
| 129           | نسبة الزيادة والنقصان في التضخم خلال الفترة (2007-2013م)                             | (12/1/4)   |
| 134           | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الناتج المحلي)                            | (1/2/4)    |
| 135           | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الناتج المحلي)                            | (2/2/4)    |



| رقم الصفحة | اسم الجدول   | رقم الجدول |
|------------|--|------------|
| 138        | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الحساب الجاري)            | (3/2/4)    |
| 139        | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الحساب الجاري)            | (4/2/4)    |
| 142        | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الحساب المالي والرأسمالي) | (5/2/4)    |
| 143        | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الحساب المالي والرأسمالي) | (6/2/4)    |
| 146        | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الأصول الاحتياطية)        | (7/2/4)    |
| 147        | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الأصول الاحتياطية)        | (8/2/4)    |
| 150        | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الأخطاء والمحذوفات)       | (9/2/4)    |
| 151        | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الأخطاء والمحذوفات)       | (10/2/4)   |
| 154        | تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (التضخم)                   | (11/2/4)   |
| 155        | اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (التضخم)                   | (12/2/4)   |
| 157        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط وإجمالي الناتج المحلي                   | (1/3/4)    |
| 157        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط والحساب الجاري                          | (2/3/4)    |
| 158        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط والحساب المالي والرأسمالي               | (3/3/4)    |
| 158        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط والأصول الاحتياطية                      | (4/3/4)    |
| 159        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط والأخطاء والمحذوفات                     | (5/3/4)    |
| 159        | اختبار t للعلاقة بين التخطيط والتضخم                                 | (6/3/4)    |

## فهرس الأشكال

| رقم الصفحة | اسم الشكل   | رقم الشكل |
|------------|---|-----------|
| 119        | نسبة الزيادة والنقصان في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2006م) | (1/1/4)   |
| 120        | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب الجاري خلال الفترة (1999-2006م)                   | (2/1/4)   |
| 121        | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (1999-2006م)        | (3/1/4)   |
| 122        | نسبة الزيادة والنقصان في الأصول الاحتياطية خلال الفترة (1999-2006م)               | (4/1/4)   |
| 123        | نسبة الزيادة والنقصان في الأخطاء والمحذوفات خلال الفترة (1999-2006م)              | (5/1/4)   |
| 124        | نسبة الزيادة والنقصان في التضخم خلال الفترة (1999-2006م)                          | (6/1/4)   |
| 125        | نسبة الزيادة والنقصان في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2013م) | (7/1/4)   |
| 126        | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب الجاري خلال الفترة (2007-2013م)                   | (8/1/4)   |
| 127        | نسبة الزيادة والنقصان في الحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (2007-2013م)        | (9/1/4)   |
| 128        | نسبة الزيادة والنقصان في الأصول الاحتياطية خلال الفترة (2007-2013م)               | (10/1/4)  |
| 129        | نسبة الزيادة والنقصان في الأخطاء والمحذوفات خلال الفترة (2007-2013م)              | (11/1/4)  |
| 130        | نسبة الزيادة والنقصان في التضخم خلال الفترة (2007-2013م)                          | (12/1/4)  |

## فهرس الملاحق

| رقم<br>الصفحة | اسم الملحق   | رقم<br>الملحق |
|---------------|--|---------------|
| 169           | معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م) | 1             |
| 170           | الحساب الجاري في السودان خلال الفترة من (1999-2013م)                     | 2             |
| 171           | الحساب المالي والرأسمالي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م)          | 3             |
| 172           | الأصول الاحتياطية في السودان خلال الفترة من (1999-2013م)                 | 4             |
| 173           | الأخطاء والمحذوفات في السودان خلال الفترة من (1999-2013م)                |               |
| 174           | معدل التضخم في السودان خلال الفترة من (1999-2013م)                       |               |
| 175           | تحليل متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1999-2013م)                        | 5             |

أولاً : خطة البحث

## المقدمة :

يعتبر التخطيط الاقتصادي أسلوباً للتفكير المستقبلي في تحرير الاحتياجات ورصد الموارد ، فهو نظام للعمل يقوم على تطبيق المنطق العلمي في تحديد أهداف اقتصادية معينة واختيار أفضل البدائل والوسائل المتاحة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والإنمائية الوطنية ، ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن من أكثر الضرورات إلحاحاً حتى يكون هناك تخطيط اقتصادي بالمعنى ، هو معرفة الموارد وما يتوفر من إمكانيات لنجعل ما نريد واقعاً ملموساً .

ويعتبر التخطيط الاقتصادي ظاهرة جديدة نسبياً إذ لم يتجاوز عمره ثمان وستون عاماً في السودان، وبالرغم من قصر هذه المدة فقد توسع التخطيط الاقتصادي وأصبح مستعملاً بأشكال مختلفة الآن في كثير من بلاد العالم . وقد بدأت الإدارة المخططة للاقتصاد الوطني نتيجة لبعض الظروف التي أملت لإتباع التنظيم المخطط للإنتاج والحصول على تطور متناسب ومتجانس للاقتصاد .

إن موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو ، لأن عملية التنمية عملية معقدة تتطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي . وقد بدأت في الظهور مفاهيم جديدة ترى أن خطط التنمية لا يجب أن تدور في ظل قوالب فكرية جامدة ، أو من خلال إطار تقليدي يقوم على تصحيح أوضاع معينة أو علاج اختلالات أو فرض توازنات من خلال قوة جبرية أو إدارية تتمثل في سلطة الدولة التي كانت تتحمل في الماضي كل أعباء التنمية ونتائجها وأصبح الأمل معقوداً على قرارات السلطة التخطيطية بل يقوم على صياغة شكل جديد من العلاقات يشارك فيها المجتمع باعتبار أن الجميع هم هدف التنمية وأدواتها . فالتنمية تتطلب جهداً مستداماً وعملاً دؤوباً ومتواصلاً يستند إلى مخطط هيكلي ، تتحدد في نطاقه البرامج والمشروعات ، حتى تتحول الرؤية المجتمعية إلى واقع ملموس ، وهذا ما تتضمنه عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية .

وبالرغم من توفر الموارد الاقتصادية الجيدة في السودان ووضع البرامج الطموحة للتنمية إلا أنه افتقد الأسلوب الأمثل في إدارة هذه البرامج المتمثلة في التخطيط الاقتصادي مما

وضع عقبة أمام تنفيذ برامج التنمية ، وقد اتسم السودان بنمو غير متوازن في ولاياته لأن المستعمر عمل على تنمية أقاليم معينة دون الأخرى فمثلاً كان التركيز على إنتاج القطن في أواسط السودان في مشروع الجزيرة بينما تركت بقية الأقاليم دون تنمية حقيقية وبعد الاستقلال لم يفتن أحد إلى عدم التوازن هذا مما أدى في السنوات اللاحقة إلى المشاكل الإقليمية التي يعاني منها السودان حتى اليوم .

وترجع محاولات التخطيط الاقتصادي في السودان إلى العام 1946م حيث تم وضع برنامج للتنمية يغطي تلك الفترة ، ثم توالى خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا البحث محاولة لدراسة التخطيط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1999 - 2013م) ومعرفة أثر هذا التخطيط في التنمية الاقتصادية وعلى بعض مؤشرات الاقتصاد القومي.

### مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في معرفة مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في السودان وتوضيح دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1999 - 2013م) والتعرف على مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في تحقيق أهدافه ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومعرفة أثره على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي.

### أسئلة البحث :

1/ ما هي مساهمة التخطيط الاقتصادي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1999 - 2013م)؟

2/ ما هو أثر التخطيط الاقتصادي على مكونات ميزان المدفوعات السوداني ؟

3/ ما هو أثر التخطيط الاقتصادي على التضخم في السودان ؟

4/ ما هي الأسباب التي تدعو للتخطيط الاقتصادي وما مدى أهميته؟

5/ ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وما هي الحلول المقترحة؟

### أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

1/ أهمية التخطيط الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان .

2/ مدى مساهمة التخطيط الاقتصادي في معالجة معوقات التنمية .

3/ قدرة التخطيط الاقتصادي على معالجة العجز في ميزان المدفوعات في السودان .

4/ مدى تأثير الإستراتيجيات والخطط المتبعة على التنمية الاقتصادية في السودان .

## أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في الآتي :

- 1/ معرفة أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي في السودان في الفترة (1999 – 2013م) .
- 2/ إلقاء الضوء على واقع التنمية الاقتصادية في السودان .
- 3/ التعرف على المعوقات والمشاكل التي تواجه التخطيط الاقتصادي في السودان وإيجاد الحلول .
- 4/ إبراز دور التخطيط الاقتصادي في حصر وتعبئة الموارد البشرية والمادية .

## فروض البحث :

تتمثل افتراضات البحث في الآتي :

- 1/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي في السودان .
- 2/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري في السودان خلال الفترة (1999-2013م) .
- 3/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي في السودان .
- 4/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية في السودان .
- 5/ هنالك علاقة عكسية بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات في السودان .
- 6/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي ومعدلات التضخم في السودان .

## منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف مكونات الدراسة النظرية والتطبيقية ، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل واختبار فرضيات البحث .

## مصادر البحث :

اعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي خلال فترة البحث ، وأيضاً المصادر الأولية المتمثلة في ملاحظات الباحث من هذه التقارير إضافة لبناء النماذج القياسية .

#### **حدود البحث :**

الحدود الزمانية: الفترة (1999 – 2013م)

الحدود المكانية: جمهورية السودان

#### **هيكل البحث:**

يتكون هيكل البحث من خمسة فصول: الفصل التمهيدي: المقدمة وتشمل خطة البحث والدراسات السابقة ، الفصل الأول : مفهوم وأدوات التخطيط الاقتصادي ويشمل مفهوم وأهمية التخطيط الاقتصادي ومبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي وأدوات التخطيط الاقتصادي ، أما الفصل الثاني : مفهوم ومعوقات التنمية الاقتصادية ويشمل مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية ومعوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ثم الفصل الثالث : الاقتصاد السوداني ويشمل الخطط الاقتصادية في السودان ومراحل تطورات الاقتصاد السوداني ومؤشرات الاقتصاد الكلي وأخيراً الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية ومناقشة الفروض ثم النتائج والتوصيات والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق .

ثانياً : الدراسات السابقة

## (1) دراسة : الفاتح محمد عثمان مختار ، تجارب السودان الأولى في التخطيط الاقتصادي في الفترة (1961-1983م)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهداف العامة للخطة ومدى واقعية هذه الأهداف ومدى توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التخطيط المنسق للاقتصاد السوداني بدأ منذ بداية الخطة العشرية في عام 1962/1961م كممارسة فعلية لاستخدام موارد البلاد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية إلا أن نتائج التخطيط لا تتماشى مع تطلعات المواطنين والمسؤولين في البلاد . فلم تكن نتائج التخطيط ذات فاعلية لتوقف خطط التنمية بعد إعدادها بفترات قصيرة .

وتناولت الدراسة بالوصف والتحليل تجارب السودان الأولى في التخطيط الاقتصادي خلال الفترة من عام 1983/1961م موضحة تجربة الخطة العشرية والخمسية والستية شاملة للأهداف والاستثمارات ومصادر التمويل والقطاعات الاقتصادية . وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في : أن الخطط التنموية الثلاث توقفت بعد فترات قصيرة من إعدادها ووضعها موضع التنفيذ بسبب ضعف تخطيط التنفيذ والمتابعة وشح الموارد المالية بالإضافة لضعف قاعدة المعلومات التي تبنى عليها الخطط مما كان له أثر كبير في عدم تماسك الخطط وصمودها.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها : توفير نظام قادر لإدارة التنفيذ والمتابعة وتوفير التمويل اللازم المحلي والأجنبي حتى يساعد على استقرار جهاز التخطيط ، وضرورة إيجاد وتوفير نظام متكامل للمعلومات في جهاز التخطيط لأن المعلومات تعتبر من الدعامات الكبرى والأساسية للعملية التخطيطية حيث تساهم بمنهجية وعقلانية في تصميم خطط التنمية على أسس علمية وواقعية مدروسة مما يسهل تطبيقها وتنفيذها.

## (2) دراسة : خالد عبد العزيز حسن ، التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية ولاية نهر النيل (1992-2002م)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الفاتح محمد عثمان مختار ، تجارب السودان الأولى في التخطيط الاقتصادي في الفترة (1961-1983م) ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2002م.



تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التخطيط كأسلوب أمثل لإدارة عملية التنمية الاقتصادية ، وكيفية تأثيره على معدلات النمو في الدخل القومي للسكان . كما تكمن أيضاً مشكلة الدراسة في أثر التخطيط الاقتصادي على المستوى الولائي وكيفية تحقيق معدلات نمو متوازنة لهذه الولايات ، بمعنى أوضح يمكن أن تلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

- هل التنمية على المستوى الولائي تحتاج إلى تخطيط اقتصادي مدروس لتحقيق أهدافها، وكيف تتم عملية تمويلها ؟

- هل يوجد اختلاف في التخطيط على المستوى القومي والولائي؟

- لماذا لا يوجد في السودان هيئة أو جهاز للتخطيط يضع خطط للتنمية تضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة؟

- كيف يتم توزيع السلطات والمسئوليات الإدارية للتنفيذ على المستويين القومي والولائي؟

- هل لمؤسسات التنمية دور على المستوى الولائي في تنفيذ برامج التنمية؟

وتتبع أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه التخطيط الاقتصادي في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة مثلى ، والتخطيط الاقتصادي لم يعد قاصراً على مجموعة من الدول دون الأخرى ؛ بل أصبح يستخدم الآن كأسلوب للتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث ، مع اختلاف درجة شموله والزاميته . فكل برامج التنمية في السودان لا نجد فيها منهجاً علمياً واضحاً للتخطيط ، بل هو مسألة معقدة متشعبة الأطراف ، تشكل عقبة أمام إنفاذ برامج التنمية الاقتصادية وإخراجها بالصورة المطلوبة وصولاً للأهداف العامة الموضوعية . كذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح فعالية التخطيط في التنمية وفي ضرورة إخضاع عملية التنمية الاقتصادية " سواء كانت على المستوى القومي أو الولائي " لأسلوب التخطيط لإدارتها ؛ مما يتطلب ضرورة وضع برنامج تنموي متوازن يتسق مع تخطيط التنمية الاقتصادية للنهوض بهذه الولايات .

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها : أن محاولات التخطيط في السودان تفنقر إلى الأسلوب العلمي وكل الخطط التي تم وضعها لم تسبقها دراسات كافية للموارد والأهداف

<sup>1</sup> خالد عبد العزيز حسن ، التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية ولاية نهر النيل 1992-2002م) رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2004م.

ووسائل تحقيق تلك الأهداف فجاءت مشوهة بحيث لم تحقق أغراضها وتكمل صورتها الموضوعية لها وذلك ناتج عن تعدد الحكومات وإلغاء العديد من الخطط .

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : الاهتمام بجهاز الإحصاء باعتباره الجهاز المنوط به توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمخططين عن الموارد والسكان ويجب أن يكون المسح الإحصائي سنوياً حتى تكون المعلومات متوفرة بصورة دائمة .

**(3) دراسة : حنان محمد الحسن ، تحديات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان ، ( 1960-2005م)<sup>1</sup>**

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية عموماً والسودان خصوصاً والتعرف على الخصائص التي تتميز بها اقتصاديات هذه الدول ، وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية في السودان التي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى عدم إكمال الخطط وإعادة تقييمها ، كذلك الحروب والصراعات الأهلية والتي شكلت عبئاً على الخزنة العامة وعلى موارد الدولة التي كان يمكن أن توجه للتنمية وتآكل البنيات الأساسية وضعف عمليات الإحلال والصيانة .

وتتبع أهمية الدراسة من أهمية السودان نفسه ويعزز ذلك :

- يزخر السودان بالموارد الطبيعية من بترول وذهب وأراضي شاسعة صالحة للزراعة وحيوة وفيرة مما يتيح فرصاً واسعة لسد جانب النقص في الغذاء والطاقة والسوق العالمي.
- وجود البنيات الأساسية من طرق ومطارات ونقل نهري وسدود وتوليد كهربائي ومياه صالحة للشرب .
- أهمية التنمية في حياة الشعوب ورفاهيتها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : تحامل بعض المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية على السودان واستمرار الضغط الخارجي عليه حرمة من الكثير من المعونات الاقتصادية والتي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية كما أن عبء الديون الخارجية وفائدة الدين أرهاق الموازنة العامة وحرمتها من العملة الأجنبية اللازمة لعملية التنمية ، كما أن الحروب الأهلية في جنوب السودان ودارفور وشرق السودان أدت إلى نزوح الملايين من السكان وتشريدتهم مما فاقم من حدة الفقر وأدى الإنفاق العسكري إلى زيادة العبء المالي

<sup>1</sup> حنان محمد الحسن ، تحديات التنمية الاقتصادية في الدول النامية (دراسة حالة السودان خلال الفترة (1960-2005م) رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2010م.

على الموازنة والتي كان من الممكن أن توجه إلى مشاريع التنمية . وقد أوصت الدراسة بإنتهاج أسلوب التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة التي تجمع بين الإنتاج الزراعي والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية ومياه شرب وبنية تحتية تخدم قضايا الإنتاج والتسويق والأمن الغذائي .

#### (4) دراسة : عمر طاهر مفلح مسعود ، مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى تقييم مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين إذ تؤدي المشكلة التنموية في فلسطين إلى سوء الأحوال المعيشية والاقتصادية فيها ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباط اقتصاد فلسطين ارتباطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي بعد انتقاله من الحكم الأردني في الضفة الغربية والإدارة المصرية في غزة مما خلق فجوة كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.

ولقد زاد من أهمية هذه الدراسة أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع وجود ولا يمكن لأي صراع أن يستمر ما لم يتوفر له الدعم الاقتصادي إلى أن يحقق الاستقلال وبالتالي فإن على الحكومة الفلسطينية توفير كافة متطلبات التنمية للوصول إلى حياة أفضل ويتم ذلك بأخذ بعض التدابير الاقتصادية للتوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع الفلسطيني ووضع وتنفيذ خطط مستقبلية في كافة القطاعات دون أن يكون للجانب الإسرائيلي أي تأثير سلبي على القرارات الوطنية.

كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي لتحليل الإحصائيات الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تناولت موضوع تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها : إنشاء مشاريع مع البلدان العربية من أجل إنجاز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : إيلاء الزراعة مرتبة عالية في أولويات التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية.

#### (5) دراسة : عماد عثمان محمد نور ، أهمية وضع الأهداف في التخطيط الاستراتيجي

#### ودورها في تنفيذ المشروعات التنموية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمر طاهر مفلح مسعود ، مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2003 م .  
<sup>2</sup> عماد عثمان محمد نور ، أهمية وضع الأهداف في التخطيط الاستراتيجي ودورها في تنفيذ المشروعات التنموية ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 م .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن وضع الهدف وصياغته من الأهمية بمكان لتأثيره على كل وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة.

وتتمثل أهمية الدراسة في أن وضع الأهداف يسهم في وضع المعايير والمقاييس والتي تستخدم في الرقابة وتقييم الأداء ، فغالباً ما يتم الاعتماد على الأهداف لتقييم كفاءة الإدارة والأفراد حيث تتم الاستفادة من نتائج هذا التقييم في وضع بعض سياسات الأفراد والترقيات والنقل والتدريب والحوافز وغيرها .

اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة لاختبار فرضيات البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، لتحليل بيانات الإستبانة الموزعة على عينة عشوائية مؤلفة من (21) فرداً من شاغلي الوظائف المختلفة بوحدة تنفيذ مشروع سد مروى ، حيث اعتمد الباحث على برنامج SPSS في التحليل.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها : يعتبر التخطيط الإستراتيجي ركيزة العمل الإداري ككل وهو الأساس لتنفيذ مشروعات التنمية ، وتحديد الأهداف بكفاءة له تأثير مباشر على تكلفة تنفيذ المشروعات.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها : ضرورة الاهتمام بعملية التخطيط الإستراتيجي باعتباره محددًا لمسار التنمية الاقتصادية وتنفيذ المشروعات بالبلاد.

**(6) دراسة : على طه يوسف الأمين ، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان ، (دراسة حالة ولاية كسلا(1997-2004م)<sup>1</sup>**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ولاية كسلا تعد من الولايات الطرفية التي تتميز بالموارد المتعددة سواء كانت بستانية أو حيوانية أو غابية ، بالرغم من ذلك لا زالت الولاية تعاني من ضعف في خطط وبرامج التنمية المنوط بها الاستفادة من هذه الموارد وغالباً ما يرجع السبب في ذلك لمشكلة التمويل اللازم لإنفاذ خطط وبرامج التنمية، لذلك سعت هذه الدراسة ومن خلال دراسة ميزانيات التنمية بالولاية التعرف على وضع تمويل التنمية بالولاية بهدف معرفة المشكلات ووضع الحلول الملائمة لذلك .

وبما أن التمويل يعتبر العامل الأساسي لتنفيذ خطط وبرامج التنمية ؛ تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تقف على المعوقات والمشاكل التي تحول دون توفير التمويل اللازم

<sup>1</sup> علي طه يوسف الأمين ، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة ولاية كسلا ، 1997م-2004م) رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2005 م.

لعملية التنمية بالولاية ومعرفة مصادر التمويل وأدائها خلال فترة الدراسة وأثر ذلك على الأداء التنموي بالولاية .

وقد توصلت الدراسة ومن خلال تناولها لموازنات التنمية إلى عدة نتائج منها : إن مصادر التمويل غير محددة بصورة واضحة مما أدت إلى ضعف الأداء التنموي بالولاية خلال الفترة المذكورة ، كما أن غياب التوثيق فيما يتعلق بكثير من الأنشطة التنموية أضعف من أعمال التقييم والمتابعة . وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : تركيز مشروعات التنمية في المناطق الريفية وخاصة التعليم والمياه والصحة ومشروعات مكافحة الفقر والعمل على إيجاد آلية للتنسيق بين إدارة التنمية بالولاية والجهات ذات الصلة بالعملية التنموية .

(7) دراسة : نجوى إبراهيم الدرديري ، دور التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى استعراض خطط الإنماء الاقتصادي في السودان وإلقاء الضوء على دور التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1946م - 2002م) ومحاولة معالجة السلبيات .

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التخطيط يدفع المجتمعات إلى الأمام إلا أن معوقاته حالت دون نجاح العديد من المشاريع بالسودان ، فلأي سبب يعزى عدم نجاح تلك المشاريع هل لأسباب تنفيذية ؟

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة الفترة الزمنية منذ بدء التخطيط عام 1946م وحتى 2002م .

توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها : لم تحقق هذه البرامج الأغراض الموضوعية من أجلها في كثير من الأحيان في توسيع قاعدة الاقتصاد القومي . كما أدت الظروف الموضوعية التي تمخضت عن تنفيذ خطط برامج التنمية خلال الفترات الأولى لبدء عملية التخطيط والتنمية للمضي قدماً نحو التخطيط الشامل . وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : تطوير قطاع النقل والمواصلات وتحديث وسائل النقل المختلفة لأهميتها القصوى لمشروعات التنمية في السودان ودعم الأجهزة التخطيطية بالكفاءات العلمية والفنية المتخصصة.

<sup>1</sup> نجوى إبراهيم الدرديري ، دور التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2002م.

(8) دراسة : عبد الكريم احمد صالح عاطف ، تحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1995-2005)<sup>1</sup>

انحصرت مشكلة الدراسة في اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي منذ بداية الاهتمام بقضية التنمية ، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل معوقات التنمية تمويلية أم اجتماعية وتمويلية ؟ وهل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تم العمل بها كانت صحيحة ؟ وما هي آثارها السلبية على التنمية بشكل عام ؟ هل اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل توجهاتها المركزية والمحلية سارت بصورة متوازنة بين مختلف المحافظات ؟

كما برزت مشكلات ومعوقات أخرى أيضاً أثناء تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (لقصور قاعدة البيانات) فضلاً عن المعوقات التي لم تكن في الحسبان بحجمها الطبيعي عند وضع تلك الخطط ومنها الخصائص الجغرافية الصعبة لأغلب المناطق اليمنية في ظل ضعف البيئة الأساسية كما أن بعض المحافظات أو الأقاليم عاشت في مراحل معينة في شبه عزلة عن متغيرات التنمية وفي حالة من ضعف الأمن والاستقرار كونها عانت من الصراعات والحروب في الفترة الماضية ، الأمر الذي جعل تلك الأقاليم أسيرة للتخلف مقارنة بغيرها .

كما أن العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية لا تتولد من العوامل الاقتصادية وحدها. ومما زاد من أهمية الدراسة أن هناك عقبات مردها النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، فضلاً عن الإطار الثقافي للمجتمع .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الكمي لدراسة وتحليل أهم المؤشرات ذات الأثر المباشر على اتجاهات التنمية الاقتصادية والتي تعكس واقع التنمية ومنجزاتها . وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها : أن التنمية منظومة متكاملة اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية وأن الاقتصاد اليمني يعاني من قصور البنية الأساسية ، ويتمتع بالموارد الطبيعية والسكانية والسياحية وأن أهداف التنمية كثيرة وتتناقض مع سياسة الإصلاح الاقتصادي الانكماشية التي ترتب عليها ارتفاع معدل البطالة واتساع قاعدة الفقر، وتزامن مع ذلك ضعف شفافية الإنفاق الحكومي فتمخض عنه تصاعد معدلات التضخم، ومن ثم تراجع

<sup>1</sup> عبد الكريم احمد صالح عاطف ، تحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1995-2005م) رسالة دكتوراه غير منشورة في فلسفة الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2011م.

مستوى معيشة المواطن وفشل سياسة التنمية ، وضعف الجوانب الإدارية والفنية بسبب ندرة الكوادر البشرية المؤهلة.

وأوصت الدراسة برفع القدرات على إعداد الخطط وتنفيذها في ظل وجود رقابة متزامنة مع الإنفاق ، وإنشاء مراكز معلومات تحتوي على قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات التنمية في الجوانب الخدمية والبنية الأساسية...الخ.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة الخطط الاقتصادية في السودان ودورها في عملية التنمية الاقتصادية . اتفقت معظم الدراسات على أن توقف الخطط وعدم تقدمها يرجع إلى ضعف تنفيذ الخطط ومتابعتها وشح الموارد المالية وضعف قاعدة المعلومات التي تبنى عليها الخطط ، كما أن برامج التنمية في السودان وغيرها من الدول النامية تفنقر إلى المنهج العلمي الواضح للتخطيط . وأن أهم العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية ناتجة عن تحامل بعض المؤسسات العالمية على السودان ، واستمرار الضغط الخارجي على البلاد .

بينما تناولت هذه الدراسة أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي في السودان خلال الفترة (1999م-2013م) مثل الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتضخم ، إضافة للتركيز على انفصال جنوب السودان وأثر الأزمة العالمية على مؤشرات الاقتصاد القومي .

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية التخطيط الاقتصادي

### تاريخ التخطيط الاقتصادي:

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادي العالم النرويجي " كريستيان شوبنهايدر " في بحث نشره عام 1910م ، ثم تطورت الفكرة من الناحية العملية أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطي في إدارة دفة الحرب . كما اتبعت بريطانيا ذات الأسلوب التخطيطي ، وذلك لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي وبين مقتضيات المجهود الحربي . وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب ، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ثانية ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية<sup>1</sup>.

واستخدم التخطيط الاقتصادي لأغراض التنمية لأول مرة من قبل روسيا السوفيتية عام 1928م في الخطة الخمسية بهدف التحويل السريع لروسيا من دولة زراعية إلى دولة صناعية متقدمة . وفي أعقاب الحرب فقد اتضحت أيضاً أهمية التخطيط الاقتصادي بالنسبة للدول التي دمرتها الحرب في أوروبا كأسلوب لإعادة إعمارها من جديد وإنعاش اقتصادياتها ، حيث اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية في منح معوناتها الاقتصادية وفقاً لمشروع الإنعاش الأوربي ، أن تجري الدول المتلقية للمعونات تخطيطاً شاملاً للإنعاش يغطي جميع قطاعات اقتصادياتها القومية . كما أخذت دول جنوب آسيا كالفلبين وبورما وإندونيسيا بفكرة التخطيط القومي من أجل التنمية الاقتصادية وبمعدلات سريعة للتغلب على ما تعانيه من تخلف وفقير وانخفاض المستويات المعيشية فيها ، وظهر أيضاً هذا الاتجاه نحو التخطيط في دول أمريكا اللاتينية<sup>2</sup>.

ومن أهم أسباب الاهتمام بالتخطيط للدول التي أخذت بهذه الفكرة ما يلي:

1- أثر الكساد العظيم (1929م - 1936م) في زعزعة ثقة الناس في الأسلوب التلقائي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر ، والتغلب على الأزمات الحادة المتكررة ، والإفراط في

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 (عمان: دار الفكر ، 1992م) ، ص55.  
<sup>2</sup> صباح كنة تجي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته ، ج1 (بغداد : (ب ن) ، (ب ت)) ، ص12.



الإنتاج ، والبطالة المزمرة التي كانت طابع الحياة الاقتصادية آنذاك في المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الحر .

2- اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بفاصل زمني بينهما لا يزيد عن ربع قرن مما كان سبباً مباشراً لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية التي طبقت درجات متفاوتة لتمكين من متابعة الحرب .

3- الدمار المادي في دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية ، جعل تطبيق فكرة التخطيط الاقتصادي ضرورة حتمية اقتضتها الظروف الملحة لإعادة تعميم ما دمرته الحرب .

كذلك فقد ظهرت عوامل دفعت البلاد النامية إلى الإصرار على إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عن طريق التخطيط ، وهي الشعور باتساع الفجوة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة وأن الأسلوب التلقائي في التنمية عاجز عن الوصول بتلك البلاد إلى طريق التنمية السريعة .

أما بالنسبة للدول العربية فالتجربة التخطيطية العربية بدأت بإعداد الخطة العشرية الأولى في مصر 1960/1959م - 1970/1969م التي أعدت فيها تفصيلاً الخطة الخمسية الأولى 1960/1959م - 1965/1964م.

أعدت الخطة الخمسية الأولى في سوريا في نفس الوقت لكن لم يكتب لها الاستمرار أو التطبيق إذ توقفت على أثر حركة الانفصال في سنة 1961م كما أعدت جمهورية السودان الخطة العشرية 1962/1961-1971/1970م تلتها الجزائر ، ولم تبدأ السبعينات بعد ، وكانت الأقطار العربية جميعاً قد أعلنت قيام الأجهزة التخطيطية وبدأت في إعداد خططها القطرية<sup>1</sup>.

### تعريف التخطيط الاقتصادي:

اختلف الباحثون في تحديد إطار موحد لتعريف التخطيط كونه يأخذ جوانباً وميولاً وأفكاراً متعددة ورغم ذلك اتفق معظم الاقتصاديين على الأسس والركائز المهمة التي يعتمدها التخطيط ، كونه يقوم على عنصرين أساسيين هما : محاولة التنبؤ بالمستقبل ثم الاستعداد لمواجهة ، أو بعبارة أخرى تحديد الأهداف المستقبلية ثم تحديد الوسائل لتحقيق هذه الأهداف . واعتبر التخطيط وسيلة لتحقيق أهداف معينة ، وعندما تتعدد هذه الأهداف فمن المتوقع أن

<sup>1</sup> مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت : دار النهضة العربية ، 1980م) ، ص186.

تتعدد معها التعريفات الخاصة به ، حيث لكل بلد أولوية من الأهداف ، ومن الصعوبة وضع تعريف واحد يعبر عن العملية التخطيطية في كل بلد<sup>1</sup> وفيما يلي تعريفات متعددة للتخطيط :

1- يعرفه جيمس ميد بأنه : العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة<sup>2</sup> .

2- التخطيط عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة وخلال فترة زمنية محددة مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع<sup>3</sup> .

3- يقصد بالتخطيط : تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع وفقاً لخطة أو لخطط متتابعة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة زمنية معينة من الوقت .

4- التخطيط هو : الأسلوب العلمي الذي يستهدف تنظيم عملية التنمية الاقتصادية ، بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية واستخدامها أكفاً استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية إنسانية ، لسد احتياجات المجتمع. ومن ثم يتضمن التخطيط رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافاً معينة مرسومة من قبل لسد هذه الاحتياجات ، في حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الأهداف في فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة وذلك عن طريق تنفيذ أعمال وبرامج معينة<sup>4</sup> .

5- التخطيط الاقتصادي فلسفة شاملة لوضع الإطار العام للاقتصاد القومي في المجتمع كوحده على اعتبار أن كل قطاع اقتصادي يكون جزءاً من هذه الوحدة .

6- التخطيط الاقتصادي عبارة عن التوجه الواعي لموارد المجتمع البشرية والطبيعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية<sup>5</sup> .

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف التخطيط بأنه توجيه واعٍ مسبق ومدروس لموارد وإمكانيات المجتمع والتي يمكن توفيرها وتعبئتها للاستخدام بأفضل صيغة ممكنة من أجل تحقيق الأهداف بأكبر قدر ممكن وبأقل قدر ممكن من الموارد والجهود والتضحيات والتكاليف بأقل وقت ممكن .

<sup>1</sup> فؤاد يوسف ، التخطيط الاقتصادي الأساسيات والمفاهيم ، (ب ب ) ، (ب ت)، (ب ت) ص9.

<sup>2</sup> محمود يونس ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1986م) ص1.

<sup>3</sup> محمود دويدار ، اقتصاديات التخطيط، (الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر، 1967م) ص2.

<sup>4</sup> حسين عمر ، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشيرى ، ط1 (القاهرة : دار الفكر العربي، 1998 م) ص19.

<sup>5</sup> إسماعيل محمد هاشم ، التخطيط الاقتصادي والتنمية ، (القاهرة : دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر) (ب ت) ص4.

وفي ظل النظام العالمي الجديد وبروز العولمة أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية أكبر لمواجهة تحديات العولمة لتداخل عالم السياسة بالاقتصاد .

ومن خلال طرح المفاهيم السابقة حول تعريف التخطيط الاقتصادي يمكن الوصول إلى ما يلي :

- تم حصر عدد من المفاهيم التي تم الحصول عليها من المصادر تمثل مختلف الأبعاد الزمنية والاتجاهات الفكرية واختلف معظم الباحثين في توحيد مفهوم التخطيط إلا في الإطار العام لها .

- الاستعانة بالمصادر القديمة والحديثة من عام 1947م وحتى 2003م تمثل وجهات النظر على اختلاف الزمن إلا أن الطريق واحد لها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو .

- اتفق معظم الباحثون على الركائز الأساسية لمفهوم التخطيط الاقتصادي وشمل الجوانب التالية :

- أن التخطيط الاقتصادي تدبير معتمد وموجه لا يترك لتلقائية السوق ، وتسيطر عليه الإدارة الإنسانية الجماعية لتحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية .

- التخطيط أسلوب علمي يسعى لتحقيق أهداف محددة بوسائل ونماذج اقتصادية ورياضية وإحصائية وسياسات مناسبة .

- يتسم التخطيط الاقتصادي بالشمولية والتنسيق وتختلف نسبتها باختلاف التوجه الفكري للعملية التخطيطية .

- التخطيط الاقتصادي يحدد نسبة تدخل الدولة واتجاهاتها مركزياً وتوجيهياً أو تأشيرياً مع تحديد القيود التي يفرضها كل فكر من الأفكار تجاه القطاع الخاص .

- التخطيط له جانب اجتماعي يتمثل في محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتعرف على حاجات المجتمع الاجتماعية وإشباعها مع رفع مستوى الدخل الفردي والقومي .

- يقوم على تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية واستغلالها لإحداث أقصى نمو في أقصر وقت خلال اختزال الزمن بما يفيد المجتمع وتجنب الهدر في الموارد .

- تحقيق حالة التوازن في اختيار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومطابقتها مع الواقع لتكون واقعية في التنفيذ وعدم المبالغة في تحديد اتجاهاتها وفق الإمكانيات المتاحة .

- إن التخطيط الاقتصادي يجب أن لا يقف على عتبة الأسلوب النظري وإنما يتحرك باتجاه التنفيذ والمتابعة لتصحيح مسارات الخطة في حالة ظهور أي من الظروف الطارئة التي قد تعرقل مسيرة الخطة لتعديلها في الوقت المناسب .

- يتسم التخطيط بتوجيه الاستثمارات الوجهة التي تحقق أقصى نمو ممكن في معدلات الإنتاج والدخل القومي مع توفير أقصى موازنة بين الإنتاجية والحاجات الاجتماعية لإشباعها على النحو الأمثل وفقاً لنظام أولويات محددة .

- اعتماد التخطيط الاقتصادي على عنصر التنبؤ العلمي للوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع مستقبلاً باعتماده على مصادر للمعلومات تأخذ إحصائيات الحاضر لتحديد نتائج المستقبل<sup>1</sup> .

فالتخطيط يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، بغية تحقيق أهداف قومية معينة . وعلى هذا فإن التخطيط الاقتصادي يعد في الواقع نوعاً من الحساب الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي ، لأنه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ليوازن بينها ثم يتخير تلك الاستخدامات التي تؤدي أطيح النتائج .

لذلك فإن التخطيط السليم الواقعي المتزن الذي يربط بين الأهداف المرصودة وإمكانات التنفيذ المادية والبشرية المتاحة يمكن من تحقيق الفوائد المرجوة من التخطيط ويضحي ركناً أساسياً في تحقيق تنفيذ الخطة على المستوى القومي أو على مستوى المشروع بصورة إيجابية وفعالة .

ولا شك أن أهمية التخطيط تتعاظم كلما كان المشروع كبيراً وزادت درجة تعقيده<sup>2</sup>.

### أهمية التخطيط الاقتصادي :

يعتبر التخطيط الاقتصادي أهم أنواع التخطيط لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع أنواع أنشطة الدولة ، وتعتمد على كفايته ونموه وإن اتساع نطاق الدولة يتوقف على مقدار كيانها .

ورغم انتشار التخطيط كأسلوب في معظم الدول بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي ، فإن أهميته ازدادت بالنسبة للدول الأقل نمواً بحيث أصبح التخطيط الأمل في تطورها

<sup>1</sup> فؤاد يوسف ، مرجع سابق ، ص13.

<sup>2</sup> عثمان السيد إبراهيم ، تخطيط وتنفيذ المشروعات ، ط2 (الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، 1997م) ص14.

وتحقيق التنمية السريعة ، فالتخطيط نشاط واعي يهدف إلى جعل العمليات الاقتصادية أكثر فاعلية .

وتتجلى أهمية التخطيط الاقتصادي في :

- توفير الوقت والجهد .
- يساعد الدولة على ضبط النفقات والاقتصاد فيها والاستخدام الأمثل للموارد ويعين في التعرف على مشكلات المستقبل وإيجاد الحلول لها .
- يقلل من اتخاذ القرارات العشوائية .
- وتبرز أهميته أيضاً في توقعاته للمستقبل وما يحمله من مفاجآت وتقلبات حيث أن الأهداف التي يراد الوصول إليها هي أهداف مستقبلية ، أي تحقيقها يتم خلال فترة زمنية محددة ، حيث ينبغي في الظرف الراهن أن تتعاضد أهمية التخطيط الاقتصادي .
- وقد أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية أكبر لمواجهة تحديات العولمة لتدخل عالم السياسة بالاقتصاد<sup>1</sup> .

**أسباب الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي:**

يخرج الباحث من العرض السابق بحقيقة رئيسية هي حتمية التخطيط كمنهج للتفكير وأسلوب للعمل في العصر الحديث ، إن التخطيط لم يعد شيئاً كمالياً يمكن للدولة أو المنظمة أو المشروع استخدامه أو تركه بحسب الأهواء والمشروعات ولقد أسهمت أسباب عديدة في تكريس أهمية التخطيط وحيويته في العالم الحديث بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة ومن هذه الأسباب :

- التضخم السكاني والضغط الاستهلاكية المتزايدة الناشئة عن الزيادات المستمرة في حجم السكان ، حيث يمثل السكان طاقة استهلاكية هائلة يلزم أن يتوفر لها الغذاء والسكن وأنواع الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الأساسية من نقل ومواصلات وكهرباء ومياه...الخ ولا شك أن الوفاء باحتياجات السكان لا يمكن تحقيقه إلا بالتخطيط الدقيق .
- تراكم المشكلات الاقتصادية وقصور الموارد القومية وتضاؤل حجم المدخرات الوطنية ومن ثم الاستثمارات ، بالإضافة للحروب .

<sup>1</sup> عقيل هاشم عبد الله ، التخطيط الاقتصادي ، (عمان : دار المجداولى للنشر ، 1999 م) ص25.

- تغيير مفهوم الدولة وتحولها من وظيفتها التقليدية كسلطة لتنظيم الأمن والعدالة في المجتمع، إلى موجه للعمل القومي في مجالاته المتعددة لتحقيق مجتمع الرفاهية والأمن والأمان .

- تطور المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وظهور المشروع كبير الحجم الذي تتوفر له طاقات إدارية وموارد اقتصادية تمكنه من استخدام الخبراء المتخصصين والأساليب التكنولوجية المتطورة مما يجعل العمل التخطيطي ممكناً وفعالاً .

- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات من خلال توفر نظم المعلومات الإدارية وحاسبات الكترونية تمكن جهات الإدارة المختلفة من الإقدام على المشروعات التخطيطية وانجازها أساساً في عملها من أجل تحقيق الأهداف المحددة .

- الانفتاح الاقتصادي وما أوجده من منافسة بين الشركات الجديدة المتمتعة برصيد كبير من الأموال والخبرات الإدارية والتكنولوجية وبين الشركات الوطنية التي يجب عليها الدفاع عن مراكزها وبالعامل المخطط لتطوير أعمالها ورفع كفاءتها الإنتاجية والإدارية .

- تعامل الدول وأجهزتها المختلفة مع منظمات ومؤسسات دولية تلتزم بالتخطيط تفترض على من يتعامل معها الإلتزام به أيضاً ، وهذا يجعل من الضروري أن تعد الدولة خطة تحتاج إلى تمويل أو مساعدات حتى تستطيع تلك المنظمات والمؤسسات أن تقرر بشأنها ما تراه متفقاً وأهدافها<sup>1</sup> .

### أهداف التخطيط الاقتصادي :

من الطبيعي أن تبدأ أي خطة عامة بتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها ، فالخطة تعبر عن بعض الرغبات الكامنة التي يود القائمون على تنفيذ الخطة تحقيقها وعادة ما تتبلور هذه الرغبات في رغبة عامة واحدة وهي رفع مستوى المعيشة للأفراد ، ولكن رفع مستوى المعيشة يتطلب تحديد السبل المختلفة التي يمكن عن طريقها الوصول إليه ، أي يتطلب تحديد الأساليب القائمة التي تمنع هذا المستوى من المعيشة من الارتفاع والعمل على تلافيها عن طريق الخطة .

ويمكن حصر الأهداف العامة للتخطيط الاقتصادي في الآتي :

<sup>1</sup> موسى يوسف خميس ، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي ، ط1 (عمان : دار الشروق ، 1999م) ص23.

- الحفاظ على الموارد والبعد بها من الاستنزاف وسوء الاستخدام ، مع استهداف النمو الاقتصادي والبشري ، والحفاظ على الموارد بالقدر الذي يضمن لها الاستدامة لأطول فترة زمنية ممكنة تمكيناً للأجيال القادمة للاستفادة منها .
- إتاحة أكبر قدر من التوازن بين قطاعات الإنتاج المختلفة وبين الخدمات والاستهلاك في ضوء الإمكانيات المتاحة. مقارنة بمعدل النمو السكاني ، أو ارتفاع مستوى المعيشة .
- رفع القدرات على مستوى القوى العاملة بمختلف قطاعاتها وعلى المستوى الفردي والجماعي المؤسسي .
- تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتحديث نظم الإنتاج وتطويرها .
- الاستخدام الأمثل للأرض، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك بتقليل الاعتماد على الخارج .
- تهيئة البيئة الاجتماعية والطبيعية والبشرية للإنتاج ، وتطوير خبرات ومهارات الموارد البشرية .
- تنمية الموارد المحلية وحمايتها ، وزيادة الاستثمار .
- زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات وتحقيق أعلى معدل نمو ممكن للناتج القومي .
- وتوجد أهداف اجتماعية متعلقة بالعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والتي تعتبر مفتاح التطور النوعي لمدارك الإنسان ، وأهم هذه الأهداف :
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل .
- توسيع نطاق التعليم والعمل على رفع مستواه .
- تحسين الأوضاع الصحية وقائياً وعلاجياً<sup>1</sup> .

## أهداف التخطيط الاقتصادي في البلدان الرأسمالية<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، (الكويت : عالم المعرفة ، 1990م) ص8.  
<sup>2</sup> إدوارد هامسون ، ترجمة عبد الغني دالي ، التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : دار النهضة العربية، 1981م) ص387.

يعتمد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأن القوة المحركة لآلية هذا النظام هي المزامحة وقوانين السوق . وأما الأهداف العامة التي تحاول الدول الرأسمالية الوصول إليها بإتباعها أسلوب التخطيط يمكن تحديدها بالنقاط التالية :

1- تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصادياتها الرأسمالية والتي تظهر في صورة الدورات الاقتصادية والبطالة، والأهداف هنا في تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية المادية والبشرية .

2- رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الاقتصاديات الرأسمالية عن التقدم الاقتصادي السريع الذي تسجله الدول الاشتراكية .

3- تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى .

#### **أهداف التخطيط الاقتصادي في البلدان الاشتراكية :**

يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فالدولة تملك كل وسائل الإنتاج ، أما الأهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية الوصول إليها بإتباع أسلوب التخطيط يمكن تحديدها في :

1- إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسية للاشتراكية يهدف من قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية وغيرها التي تعترض وتعيق بناء الاشتراكية .

2- تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية وأداة التوجيه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية .

3- دعم الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات .

والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية ، وذلك من أجل تعطيل معدلات النمو طويل الأجل وحسن توزيع الدخل اعتماداً على أسس علمية وفنية تحقق أقصى عائد في أقرب وقت وبأقل تكلفة .

وترجع أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الاقتصادي إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى قاعدة صناعية كافية لأن تكون لها ركيزة في انطلاقتها التنموية واستمرارها . كما أن التصنيع السريع يحتاج إلى التوسع في التنمية الزراعية كما يستطيع القطاع الزراعي تلبية



مطالب الصناعة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للعمال الزراعيين الذين ينتقلون إلى الصناعة .

ونجاح التنمية الزراعية رهين بتوفير وسائل التقنية التي على الصناعة أن تمدّها بها كما أن التسلسل المركزي على الموارد يسهل التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيعها حسب أولوية الأهداف .

### أهداف التخطيط في البلدان النامية :

إن البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وعلى اختلاف أنواع الاقتصاديات التي تتواجد فيها وتشارك جميعاً بخاصة رئيسية هي كونها متخلفة اقتصادياً وتقنياً عن الدول المتقدمة على السواء . ووضع التخلف في البلدان النامية يظهر بصورة شتى متداخلة فيما بينها وكثيراً ما يكون كل منها سبباً لظهور الآخر ونتيجة لظاهرة غيرها . واهم هذه الصور القصور الكبير في استغلال الموارد الطبيعية وندرة رأس المال وسوء استخدامه وانخفاض مستوى الإنتاجية وحصيلة ذلك تظهر الضالة النسبية للدخل القومي وسوء توزيعه ، كما أن التخصص في إنتاج المواد الأولية يعتبر أحد الصور السيئة للتخلف ، ذلك لأنه يجعل البلدان النامية تقع بشكل أو بآخر في تبعية الدول المتقدمة.

وتبعاً لذلك تستطيع القول بأن أهداف التخطيط في البلدان النامية تكمن في إزالة تلك الصورة وعليه يمكن تجسيدها في النقاط التالية :

- 1- التركيز على تنمية المورد البشري وهو الثروة الحقيقية للجميع .
  - 2- رفع مستوى استغلال الموارد الطبيعية ليصبح من الممكن زيادة الدخل القومي .
  - 3- قلب بنية المجتمع ليصبح بالإمكان تحقيق توزيع صحيح وعادل للدخل القومي .
  - 4- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من وضع التبعية .
- وبلوغ هذه الأهداف ليس بالعملية السهلة ، خاصة وأن تحقيق أي هدف منها يرتبط ويتعلق بتحقيق الأهداف الأخرى .

### المبررات العامة للتخطيط الاقتصادي<sup>1</sup> :

توجد العديد من المبررات العامة التي تدفع دول العالم عموماً إلى التدخل في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها ، ومن أهمها :

- 1- حصول العديد من الأزمات الاقتصادية .

<sup>1</sup> إبراهيم طلعت ، إستراتيجيات التخطيط الاقتصادي ، ط1 (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2009م) ص69.

- 2- اعتماد الدول الاشتراكية التخطيط منهجاً لها في إدارة الاقتصاد .
- 3- اتساع حركة التحرير السياسي في الدول النامية ، والتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي.
- 4- الحروب التي أدت إلى تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عن طريق المحافظة على الموارد الاقتصادية للمجتمع .
- 5- توجيه موارد المجتمع وفق أولوياته .
- 6- تنفيذ المشروعات الإنتاجية الثقيلة ومشروعات البنية الأساسية .
- 7- تحقيق العدالة الاجتماعية .
- 8- العمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

إن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي هو محاولة إيجابية لمجابهة مشكلة التخلف الاقتصادي بدلاً من ترك الأمور تجري عشوائياً دون رابط أو تنسيق فيما بينها ودون ضوابط تشير إلى أن المجتمع يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافه ، على أنه يجب أن لا يفهم من ذلك أن التخطيط في حد ذاته يعد علاجاً لمشكلة التنمية الاقتصادية ، فهو يحتاج إلى جهود ضخمة لكي تتحقق له درجة من النجاح في هذا الصدد .

### مبررات تدخل الدولة في التخطيط في الدول النامية :

هنالك العديد من المبررات التي تستدعي تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها ، وبشكل يفوق مبررات هذا التدخل والتخطيط في الدول الأخرى نظراً لأهمية هذا التخطيط في التخلص من حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول ، ومن أجل تحقيق التنمية ، وصولاً إلى التقدم ، ومن أبرز هذه المبررات ما يلي :

- 1- نواقص السوق ، حيث أن السوق في الدول النامية لا تعتبر سوق تامة أو كاملة ، بسبب النواقص العديدة التي تتسم بها أسواق هذه الدول ، والتي تؤدي إلى عدم التفاعل الحر والتلقائي بين قوى العرض والطلب .
- 2- توجه الموارد نحو المجالات الهامشية ، وضعف درجة توجيهها نحو المجالات الإنتاجية ، حيث يلاحظ أن معظم الموارد الموجودة في الدول النامية يتم استخدامها في مجالات استهلاكية لا تحقق نفعاً ملموساً .
- 3- النقص في رأس المال الاجتماعي .
- 4- حالة التخلف التي تعيشها الدول النامية ؛ والتي تتسم بكونها مركبة أي ذات جوانب وعوامل عديدة .

- 5- الحاجة لاختصار فترة تحقيق التنمية .
  - 6- الحاجة إلى إمكانات كبيرة وضخمة بسبب حالة التطور في الوقت الحاضر .
  - 7- التطور التكنولوجي الواسع والمتسارع والمتزايد .
  - 8- الطبيعة التكاملية للمشروعات واللازمة لتحقيق النمو في الدول النامية نتيجة قلة المشروعات فيها وضعف درجة الترابط فيما بينها .
  - 9- التطور غير المتناسب بين القطاعات أو المناطق الجغرافية .
  - 10- تركيز الثروات وسوء توزيع الدخل .
- إن الدول النامية نالت استقلالها في وقت كانت فيه هيكلها الاقتصادية ضعيفة متخلفة فمواردها محدودة ، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي تحقيقها هي أهداف طموحة تنوء عنها الموارد المتاحة ، لذا كان التفكير متجهاً إلى الاستفادة من هذه الموارد إلى أقصى حد ، وبمعنى آخر الاستفادة منها الاستفادة المثلى من خلال التخطيط .
- إن التخطيط ولو أنه بات على مستوى من الأهمية بالنسبة للعالم في مجموعه إلا أنه يمكن أن يشكل . نسبياً . قدراً أكبر من الأهمية للدول النامية ، لما يمكن أن تتيحه لهذه الدول من قدرات تنظيمية لتحقيق معدلات مضطردة من التنمية الاقتصادية<sup>1</sup> .

---

<sup>1</sup> محمد فؤاد ، خطة النقد الأجنبي وتخطيط التجارة الخارجية (مصر : مكتبة عين شمس ، 1975 م) ص4.

## المبحث الثاني

### مبادئ وأنواع التخطيط

يختلف التخطيط الاقتصادي من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر ، تبعاً للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها البلاد ، واختلاف مراحل النمو والظروف السائدة في كل حالة .

فقد تأخذ به دول ذات نظم ديمقراطية أو ديكتاتورية متقدمة أو متخلفة ، فتختلف صورته باختلاف طبيعة النظم ومراحل النمو وخصائص العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يخدمها . وهذا الاختلاف ينعكس على طبيعة الأهداف التي يرمي إليها وماهية الوسائل التي يعتمد عليها في بلوغ تلك الأهداف ، وفي أساليب صياغة الخطط الاقتصادية ، إضافة إلى اختلاف المعايير المستخدمة للتمييز بين كل أنواع التخطيط .

وتتعدد أنواع التخطيط الاقتصادي تبعاً للمعيار المستخدم في التفرقة ، ويمكن التمييز بينها من حيث درجة الشمول والإلزام والمركزية وطول فترة الخطة ومن حيث النطاق الجغرافي ، ولكل منها خصائصه وطرقه الخاصة . ومن الممكن أن يتم تناول الأنواع المختلفة للتخطيط على أساس من الثنائية بالنسبة لكل نوعين متقابلين كما يلي :

#### التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي<sup>1</sup> :

التخطيط الاقتصادي من حيث الشمول يميز بين تخطيط شامل وتخطيط جزئي ، بمعنى أن تخطيط الدولة لبعض القطاعات المهمة في الاقتصاد القومي وحدها دون بقية القطاعات ، ويكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي في دفع عملية التنمية الاقتصادية كالتخطيط لقطاع الصناعة أو الزراعة أو وضع خطة لقطاع معين . وقد يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين ، فبدلاً من أن تقوم الدولة بتخطيط القطاع الزراعي بأكمله تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد كالقطن مثلاً . وفي كل هذه الأحوال فإن الخطة تسمى خطة جزئية .

ويرى ليونيل أن التخطيط الجزئي لا يعتبر تخطيطاً بالمعنى الصحيح وليست له أدنى فاعلية، إلا إذا كان مجرد تجربة على نطاق محدود للوصول منها إلى التجربة الكبرى في صورة تخطيط شامل . وقد يكون هذا النوع من التخطيط أمراً لا بد منه وذلك لعدم توفر

<sup>1</sup> عوض جمعة رضوان ، أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي ، ط 1 (طرابلس : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1988م) ص 27.

العناصر اللازمة لوضع خطة كلية شاملة كندرة الإمكانيات المادية والبشرية ، أو لقصور البيانات الإحصائية ، أو عدم توافر المعلومات اللازمة لإعداد خطة شاملة أو وضعها موضع التنفيذ ، أو انخفاض مستوى الإدارة والتنظيم هذا بالإضافة إلى أن وضع خطة جزئية لقطاع دون غيره من القطاعات يؤدي إلى فقدان الصورة التوازنية للاقتصاد القومي في غضون عملية التنمية ، كما أنه لا يسمح بتقدير إمكانية تحقيق البرنامج ككل .

وأما التخطيط الشامل يعد من أكثر التخطيطات تقدماً ، فهو يشمل كافة القطاعات الاقتصادية ، لأنه يعمل على وضع خطة اقتصادية شاملة متكاملة للقطاعات العام والخاص ويغطي كل جوانب النشاط الاقتصادي . فالتخطيط الشامل يقتضي إجراء دراسات متعددة للوقوف على حجم الموارد البشرية والمادية المتاحة واللازمة لتحقيق الخطة ومعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ويتم في إطار التخطيط الشامل بحث الحاجات والموارد والإمكانيات المتوافرة في الاقتصاد ككل ، ثم تقدر السلطات نصيب كل من القطاع العام والخاص ودور كل منها في تحقيق الأهداف على نحو يحقق التناسق بين دور كل من القطاعين . ومن مزايا التخطيط الشامل ضمان عدم حدوث تعارض بين تحقيق الأهداف المختلفة وعدم حدوث آثار جانبية.

### **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي :**

يقصد بالتخطيط المركزي أن معظم القرارات أو جميعها تتخذ من قبل هيئة واحدة ، أي لكل الاقتصاد بقطاعاته ونشاطاته ومتغيراته ومناطقه الجغرافية ، بما في ذلك التخطيط لعمل المشروعات التي تقوم بالنشاطات الاقتصادية ، وفي بعض الحالات من المركزية لا يتوقف الأمر على وضع الخطة مركزياً ، وإنما قد تمتد المركزية لتشمل التنفيذ والمتابعة والرقابة على التنفيذ .

فالمركزية تعني اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بنمط استخدام الموارد وكيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وبالتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الإنتاجية ، وهذا يعني أن السلطة المركزية للتخطيط هي التي تتوفر لديها الحقائق والصورة العامة للاقتصاد القومي ككل وهذا ما لا يتوفر للمستويات الأخرى .

ويختص النموذج المركزي بمجموعة القرارات الاقتصادية الكلية ، ومجموعة القرارات الإنتاجية الجارية ، ويقتضي الأمر لكي يؤدي هذا النموذج الغرض منه أن تكون الصلات بين المستويات الإدارية المختلفة جيدة وأن تصل في الميعاد المناسب ، وأن تكون قدرة

المخطط المركزي كبيرة في استقبال المعلومات المطلوبة وتحويلها في صورة قرارات تخدم عملية التخطيط ، ولا شك أن كل هذه الشروط صعبة ، وظهر بعض القصور في تطبيق هذا النموذج في الفترات الأولى للتخطيط بالدول الاشتراكية .

أما في التخطيط اللامركزي فتقتصر الخطة الاقتصادية على تحديد عدد من الأهداف الكلية مثلاً الارتفاع بمستوى الدخل القومي ، إرساء قواعد الصناعة ، تعزيز قدرة الدولة على الدفاع... الخ . ويعبر عن هذه الأهداف بصورة كمية دون التطرق إلى تحديد أهداف مفصلة لمختلف المشروعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي .

وتقوم السلطات المسؤولة عن التخطيط بحفز المشروعات على تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطة مستخدمة في سبيل ذلك الوسائل المختلفة للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي سواء كانت مباشرة عن طريق وضع قواعد وحدود للسلوك الاقتصادي الذي يتعين على الأفراد والمشروعات انتهاجها في مجال النشاط الاقتصادي ، أو غير مباشرة عن طريق السياسة الضريبية والرسوم الجمركية وإعانات التصدير... الخ .

وفي التخطيط اللامركزي فإن جهاز التخطيط يقوم باتخاذ بعض القرارات تاركاً للمشروعات القائمة اتخاذ البعض الآخر . ونجد أن الاعتماد على اللامركزية في التخطيط يزداد تبعاً لتقدم التنمية وبلوغ مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي ، لما يقتضيه التغيير الذي يطرأ على الاقتصاد القومي من تغير مقابل أنماط التخطيط وأساليب إدارة المشروعات . وتتمثل خصائص التخطيط اللامركزي فيما يلي :

(أ) اتخاذ القرارات على عدة مستويات .

(ب) يتم وضع خطط على جميع المستويات على مستوى المشروع ، على المستوى الإقليمي .

(ج) إن وسيلة التنسيق بين الخطط المختلفة لا تتم في صورة أوامر وتوجيهات مباشرة وإنما تتم بوسائل غير مباشرة عن طريق الأدوات الاقتصادية.(السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الأجور) .

### التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي :

التخطيط الإقليمي أسلوب تخطيطي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني ويتأثر بعناصر الموارد الإنتاجية المتاحة وبالناحية الزمنية وبالإمكانات التنظيمية والإدارية على المستوى المحلي وتنميتها بأعلى معدل وبأقل تكلفة في أقصر وقت بحيث يتحقق أعلى معدل نمو قومي ، وتذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية المحلية . ويقتصر في التخطيط

الإقليمي إعداد الخطة لإقليم أو أقاليم معينة ، وتختلف الأقاليم من حيث درجة النمو الاقتصادي ، وعندها يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق درجة من التوازن في النمو بين مختلف أقاليم الدولة وهناك أسباب تدعو للأخذ بالتخطيط الإقليمي منها :

- إن التخطيط الإقليمي يؤدي إلى تحقيق معدل تنموي قومي أعلى في مجموعه وليس مجرد إعادة توزيع معدل النمو الحالي .
- يوازن ناتج الاستثمار الفردي مع عائدته للمجتمع كله ، وبالتالي يؤكد ويضمن تدفق الاستثمار الخاص في الاتجاهات المرغوبة اجتماعياً .
- تصحيح التوازن الاقتصادي في الأقاليم وتهيئة تحديد أكثر العناصر السياسية الاقتصادية المرسومة في الخطة ، وتوطين الاستثمارات .
- أنه يساعد على ربط السكان المحليين بالتخطيط وتحميلهم المسؤولية القومية في تحقيق النمو الاقتصادي .
- يؤدي إلى تعبئة الموارد المحلية .

ويقصد بالتخطيط القومي أن تغطي الخطة الاقتصادية جميع أقاليم الدولة . فالأصل في التخطيط أن يكون قومياً شاملاً لمختلف أقاليم الدولة لضمان تحقيق التوازن في النمو على أساس جغرافي ، وهذا لا يمنع أن تكون هناك خطط إقليمية مستقبلية داخل إطار الخطة القومية يكون هدفها تعجيل النمو الاقتصادي لإقليم أو أقاليم معينة بسبب تخلفها النسبي ، كما أن الأقاليم الأقل تقدماً تنمو بمعدل أعلى من المعدل العام للدولة ، والأقاليم الأكثر تقدماً ينبغي أن تنمو بمعدل أقل من المعدل العام من خلال السياسات الاستثمارية .

### التخطيط طويل الأجل ومتوسط الأجل وقصير الأجل<sup>1</sup> :

تتخذ عملية التخطيط في اقتصاد معين أبعاداً زمنية مختلفة ، نظراً لوجود ثلاثة اعتبارات ، يشكل كل واحد منها إطاراً زمنياً خاصاً ويتضمن التخطيط القومي الشامل ثلاث أنواع من التخطيط : التخطيط طويل الأجل ويتراوح بين (10 - 25) عاماً ، وتتكفل الخطة طويلة الأجل برسم الخطط العريضة لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي دون الدخول في التفاصيل . فهذه الخطة تعنى بالأهداف والتغيرات الكلية التي يراد تحقيقها في المدى الطويل والإطار العام لعملية التنمية كنمو الناتج القومي ، وتوزيع الدخل والتوازن الداخلي . ولا شك أن تحديد مثل هذه الأهداف طويلة الأجل تمكن المخطط من وضع الإستراتيجية والسياسات

<sup>1</sup> محمد زكي شافعي ، مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفيتي ، (موسكو : دار التقدم ، 1975م) ص28.

الملائمة لتحقيقها ، ونجد أن الخطط الطويلة تحتوي على الأهداف العامة للدولة ثم نجد تلك الأهداف أكثر تفصيلاً في الخطط متوسطة الأجل ، بينما تتخذ شكل قرارات في الخطط قصيرة الأجل .

ومن الأسباب التي دفعت الدول لإعداد مثل هذا النوع من الخطط هو أن عملية التغيير الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لا بد أن تحتاج إلى جهود كبيرة وبعد زمني يمتد لأكثر من خمس سنوات كما أن عملية التنمية تتطلب تبني إستراتيجية واضحة وهدف واضح خاصة وأن الخطة الاقتصادية غالباً ما تتضمن برنامج من شأنه إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي وخاصة إحداث تغييرات تكنولوجية يؤدي في المدى الطويل إلى رفع مستوى الإنتاجية العامة للدولة .

أما التخطيط متوسط الأجل فيمتد بين (3 - 7) أعوام والبعد الزمني لهذا النوع يتوقف أيضاً على حالة كل دولة ودرجة تطورها الاقتصادي ، وبالتالي على نوع المشروعات التي تتضمنها الخطة لذلك لا بد من وضع هذه الضوابط :

- أن تكون فترة الخطة متوسطة الأجل من القصر بحيث تسمح بإجراء تنبؤات بدرجة معقولة من الثقة .
  - أن تكون من الطول بحيث يسمح بوضع المشروعات موضع التنفيذ .
  - وإذا كانت الفترة أقصر من اللازم فإنها لن تسمح بإعداد وتنفيذ المشروعات الحيوية التي تتوقف على تنفيذها الخطة في غيرها من الفروع والأنشطة ، وإذا كانت فترة الخطة أطول مما يجب فإن ذلك يقلل من فاعلية التخطيط ذاته لأن الأهداف في السنوات الأخيرة تصبح في حاجة إلى تعديل نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فكلما طالت فترة الخطة ، كلما زادت الحاجة إلى مزيد من الإحصاءات الدقيقة . وفي الغالب فإن معظم الخطط هي خطط متوسطة الأجل وتوضع لفترة خمسة أعوام عادة .
- وبالنسبة للتخطيط قصير الأجل يطلق عليه الخطة السنوية وهذه الخطة ترتبط بالموازنة العامة للدولة ، حيث يجري عن طريقها تنفيذ ما يعهد به للقطاع العام . ويتم تحديد أهداف الخطط متوسطة الأجل وتعيين الوسائل التي يزمع استخدامها لبلوغ هذه الأهداف بأكبر قدر من التفصيل في ضوء ما تحدده الخطط متوسطة الأجل . وتتمثل هذه الأهداف في معدل نمو الدخل القومي ومعدلات نمو الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وتوزيع الناتج القومي بين الاستثمار والاستهلاك وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات والصناعات



الأساسية أما الوسائل فتشمل السياسات المالية والنقدية والتجارية مع تحديد السياسة الإنتاجية للقطاع العام . وتداخل هذه الأنواع الثلاث مع بعضها البعض يضيف عليها الكثير من المرونة اللازمة لمواجهة التغيرات غير المتوقعة ، وسهولة تعديل ما يراد تعديله من أهداف تبعاً لذلك .

إن عرض أنواع التخطيط الثلاثة على هذا النحو لا يعنى بالضرورة انفصال كل منها زمنياً ولقاءها كما هي حتى نهاية المدة المحددة لها ، فهناك فكرتان جديرتان بالإشارة هما:

**الأولى :** الخطة المتحركة مضمونة الأجل، ومضمونها أن تغير السلطات في الخطة طويلة الأجل بحيث تتغير نقطة البداية ونقطة النهاية للخطة .

**الثانية :** التخطيط المستمر ، وتضع السلطات سنوياً ثلاثة أنواع من الخطط ، ويسميتها "ميردال" بالتخطيط الديناميكي وهي :

أ/ خطة للسنة التالية مباشرة ، أي خطة تنمية لتحديد النشاط الاقتصادي في العام التالي .

ب/ خطة متوسطة للسنوات الخمس التالية ، ويتم سنوياً تعديل هذه الخطة وذلك بإسقاط السنة التي انتهت ، وإضافة سنة أخرى في نهاية المدة .

ج/ خطة طويلة الأجل ، أو خطة المستقبل لخمس عشرة سنة أو أكثر وتأتي أهمية هذا النوع من أنه يعمل على إجراء تجديد دائم ومستمر للخطة متوسطة الأجل ، مع بقاء عدد سنوات الخطة كما هو دون تغيير مع تقدم الخطة نحو المستقبل .

### **التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي :**

التخطيط الهيكلي يتضمن إحداث تغير هيكلي بعيد المدى في تركيبة الاقتصاد القومي وتعديل المؤسسات والأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد في نمطه الجديد ووضع نظام اقتصادي يلعب القطاع العام دوراً أساسياً فيه وتنفذ فيه الخطط عن طريق الأوامر والتوجيهات المباشرة ، وفي التخطيط الهيكلي يتعين تغيير الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية والتركيبة الهيكلي للاقتصاد القومي وتعديل المؤسسات والأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد في نمطه الجديد . ويتم من خلاله سيطرة الدولة على المتغيرات الحاكمة لآلية السوق (العرض والطلب والسعر) والتحكم فيها بشكل مركزي ، وذلك من خلال وضع قواعد حاكمة واجبة التنفيذ وهذا يسمى " بالتخطيط الأمر " .

إن التخطيط الهيكلي وحده هو الذي يخدم التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وذلك استناداً إلى أن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مصابة بعيوب جذرية متعددة تشل نمو

قطاعاتها وسير أنشطتها الاقتصادية والتبادل والتمويل فتقعد بها عن اللحاق بركب التقدم الاقتصادي ، ولذلك لابد من استحداث تعديلات هيكلية تخلص الدول النامية من عيوبها وتساعد على التحرر والانطلاق التنموي .

أما التخطيط الوظيفي يعمل على توجيه الاقتصاد القومي داخل إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد مع الأخذ بأسلوب التخطيط . وهذا يعنى قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي في عملية التنمية، وتشجيع هذا القطاع بكل وسائل الترغيب على تحقيق أهداف هذا التخطيط. وهنا يؤدي التخطيط وظيفته التوجيهية في دفع الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ميدان النشاط الخاص إلى إتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة ، وتضمنها في الخطة وهذا النوع من التخطيط يسمى " بالتخطيط التوجيهي " .

### **التخطيط الرأسي والتخطيط الأفقي :**

إن التخطيط الأفقي لا يتصل بقطاع معين أو مجموعة معينة من القطاعات ، ومع ذلك فإنه يخدم التخطيط العام ويساعده في تحقيق الأهداف القومية<sup>1</sup> .

لهذا يمكن التمييز بين التخطيط الرأسي الذي يمتد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت قطاعات سلعية مثل قطاع الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء أو قطاعات خدمية مثل قطاع النقل والمواصلات والتخزين... الخ ، وبين التخطيط الأفقي الذي يخدم التخطيط العام مثل تخطيط القوى العاملة وتخطيط الاستهلاك ، وتخطيط الاستثمار .

فالعلاقة بين التخطيط الرأسي والتخطيط الأفقي علاقة وثيقة ، فإذا اهتزت هذه العلاقة فلا يمكن ضمان سلامة تنفيذ الخطة .

### **التخطيط من القاعدة والتخطيط من القمة :**

في ظل التخطيط من القاعدة إلى القمة يبدأ إعداد الخطة الاقتصادية للدولة من أدنى المستويات حيث تقوم كل وحدة إنتاجية بوضع خطتها ، ثم تجمع الخطط الفردية حتى تصل إلى الهيئة المركزية للتخطيط ويتسم هذا الأسلوب بالواقعية ، ويتسق مع الاحتياطات المحلية غير أنه لا يستطيع أن يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومي كله .

أما في ظل التخطيط من القمة إلى القاعدة فيبدأ إعداد الخطة الاقتصادية في أعلى مستوى حيث تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتصميم الإطار الإجمالي للخطة ثم تتدرج بعد

<sup>1</sup> علي السلمي ، التخطيط والمتابعة ، (القاهرة : مكتبة غريب ، (ب ت)) ص12.

ذلك حتى تصل إلى القاعدة أي الوحدات الإنتاجية . ويمتاز أسلوب التخطيط من القمة إلى القاعدة بأنه أكثر وأوفر تنسيقاً حيث يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومي غير أنه يبدو أقل واقعية من أسلوب التخطيط من القاعدة إلى القمة ، حيث لا تتوفر للهيئة المركزية للتخطيط بيانات كافية عن إمكانيات مختلف الوحدات الإنتاجية . ولا يوجد تعارض بين هذين الأسلوبين ، فأى خطة واقعية رشيدة يجب أن تجمع بين أسلوب التخطيط من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة ، حيث تراعى في صياغتها الإمكانيات المتاحة لمختلف الوحدات الإنتاجية التي يتألف منها الاقتصاد القومي ، وأن تحاط الوحدات الإنتاجية بالصورة العامة قبل صياغة خطتها .

### التخطيط المادي والتخطيط المالي :

التخطيط المادي يعني التخطيط على أساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الإنتاج ، كالموارد والآلات والمعدات والقوى العاملة . ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدراً معيناً من هذه الموارد الحقيقية . غير أن هذا التخطيط للموارد الحقيقية ينبغي أن يتم على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه ، وبالنسبة لكل مشروع على حده<sup>1</sup> .

أما التخطيط المالي فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية.

إن التخطيط المالي ينبغي أن يشمل كافة الجهات ذات العلاقة بالخطة المالية ، وهي المؤسسات المالية والبنوك والجهات الادخارية والتمويلية ، حيث يتم التخطيط لنشاطات هذه الجهات المختلفة بالشكل الذي يتحقق معه التوازن بين الموارد والاستخدامات النقدية على المستويات كافة، بدءاً وانتهاءً بالمشروعات (الوحدات الاقتصادية) وهي الأهم .

وينبغي العمل على التوجه والأخذ بالتوازن والتناسق بين كل من التخطيط المادي والتخطيط المالي وبدون التركيز على أحدهما دون الآخر ، وعدم اعتبار أحدهما العامل المستقل والآخر تابع له ، ذلك لأن التركيز على التخطيط المالي دون التخطيط المادي يمكن أن يؤدي إلى إعاقة عملية النمو والتوسع في الاقتصاد ببقاء الموارد المادية دون استخدام في حالة عدم توفر التمويل اللازم لاستخدامها ، كما أن التركيز على التخطيط المادي يمكن أن يقود إلى حدوث زيادة في الموارد المادية عن المالية الذي يمكن أن يقود إلى التضخم ويعكس القصور في الموارد المالية الذي يمكن أن يقود إلى التضخم ، فهما وجهان لعملة واحدة ، ولا يمكن تغليب أحدهما على الآخر في عملية التخطيط.

<sup>1</sup> عمرو محي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : دار النهضة ، 1975م) ص65.

## خصائص التخطيط الاقتصادي :

للتخطيط الاقتصادي خصائص لا بد أن يشتمل عليها وهذه الخصائص تتمثل في :

**أولاً :** التخطيط الاقتصادي تدبير معتمد وموجه بمجموعة من القرارات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف ، ويستند إلى إعلاء الإرادة الإنسانية الجماعية على جميع المقدرات الاقتصادية والاجتماعية .

**ثانياً :** التخطيط الاقتصادي أسلوب علمي يستهدف أهداف محددة باستخدام وسائل ونماذج اقتصادية ورياضية وإحصائية بسياسات ملائمة (توفر الإحصاءات والبيانات الدقيقة) .

**ثالثاً :** التخطيط الاقتصادي يتسم بالشمول والتنسيق والمرونة والاستمرارية ، واستشراف المستقبل والتنبؤ باتجاهاته باستعمال معطيات الحاضر والماضي والمستقبل.

**رابعاً :** التخطيط الاقتصادي يقوم على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية واستغلالها أفضل استغلال لإحداث أقصى نمو في أقصر وقت ممكن .

**خامساً :** التخطيط الاقتصادي له بالإضافة إلى جانبه النظري جانب تنفيذ ومتابعة .

**سادساً :** التخطيط الاقتصادي له جانب اجتماعي يتمثل في تحقيق العدالة التوزيعية والاهتمام بالحاجات الاجتماعية لإشباعها أفضل إشباع ممكن والوصول لأعلى مستوى معيشي مستطاع .

**سابعاً :** الاختيار بين البدائل بما يسمح بتحاشي التناقض بين الأهداف والوسائل<sup>1</sup> .

## المبادئ العامة للتخطيط<sup>2</sup> :

لكي يؤدي التخطيط القومي وظيفته بالصورة المطلوبة ليحقق أهدافه في عملية التنمية الاقتصادية ويكون ذا كفاءة عالية وفاعلة يجب الالتزام بعدد من المبادئ الواجبة في عملية التخطيط الاقتصادي ، وكل مبدأ ضروري في عملية التخطيط وتتمثل في :

**(أ) العلمية :** ويقصد بالعلمية في عملية التخطيط أن يكون التخطيط مبني على أساس الفهم الكامل للقوانين الموضوعة التي تحكم نمو الاقتصاد القومي وتحدد اتجاهاته في المستقبل وهذا يتطلب إسهام عدد كبير من المتخصصين من كافة المجالات في هذا النشاط .

**(ب) الإيجابية :** وإدراك هذا المبدأ ينبغي التفرقة بين التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي فالتخطيط الهيكلي يعني إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية هيكلية في المجتمع وهذا ما

<sup>1</sup> موسي الأمير الزبير ، أضواء على التخطيط المدني ومشكلاته ، أوراق غير منشورة ، ص2.  
<sup>2</sup> جمال داوود سلمان وطاهر فاضل حسون ، التخطيط الاقتصادي ، (بغداد : بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989م) ص33.

تحتاجه الدول النامية ، أما التخطيط الوظيفي فهو يعني أن المؤسسات القائمة تفي بالغرض من التخطيط .

(ج) **المركزية** : وتعني مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، فالوحدات الإنتاجية هي الأساس في البيانات والمعلومات التي تصل إلى السلطات العليا ويقتصر دور الأخيرة في صياغة الأهداف العامة التي تحدد مسار الاقتصاد القومي مع ترك تفصيلات هذا المسار للوحدات الإنتاجية .

(د) **الإلزام** : يعتبر الإلزام شرط ضروري ومهم لعملية التخطيط ، وطالما أن السلطات قد انتهت من وضع الخطة وصدر قانون من السلطة التشريعية ، تصبح ملزمة للجميع ويعاقب من يخالف الاتجاهات العامة الواردة بالخطة ، وتتحدد صفة الإلزام بمدى سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الأساسية .

(هـ) **المرونة** : ويعني مبدأ المرونة قابلية الخطة للتعديل المستمر على ضوء الظروف المتغيرة ، وعلى ضوء ما تظهره نتائج تنفيذ الخطة ، لذلك يجب أن توضع الخطة حيث تترك مجالاً للتعديل أثناء التنفيذ .

(و) **الاستمرارية** : تعني الاستمرارية أن التخطيط القومي يصبح صفة من صفات المجتمع وليست أمراً عارضاً نتيجة لظروف عارضة .

(ز) **الشمول** : ويعني شمول عملية التخطيط كافة القطاعات والنشاطات والمتغيرات في الاقتصاد .

(ح) **التناسق** : وهذا يعني عدم وجود أي تناقض أو تعارض بين الأهداف في الخطة .

(ط) **الأمثلية والكفاءة** : ويقصد بها ضرورة أن تعمل الخطة على ضمان الاستخدام الكامل والكفاء للموارد في الاقتصاد ، وأن يتم تخصيص الموارد بالشكل الأمثل ، من خلال العمل على توجيهها نحو المجالات التي تحقق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة .

(ي) **الوضوح** : يجب أن تكون الخطة عند وضعها وتصميمها واضحة ومفهومة لجميع الجهات ذات العلاقة بها ، لأن عدم الوضوح يؤدي إلى أخطاء وانحرافات في عملية التنفيذ.

## تنظيم أجهزة التخطيط<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 (عمان : عالم الكتب ، 2006م) ص340.

يجب أن يتم تنظيم أجهزة التخطيط لتعمل وفق تناسق فني تام ، حتى يسير أمر تنفيذ الخطة بصورة جيدة ، وتحتوي أجهزة التخطيط على نوعين من الأجهزة التي تعمل لتحقيق أهداف التخطيط :

#### (أ) الأجهزة الرئيسية :

- والتي تقوم بالمشاركة في إعداد الخطة في المستويات المختلفة للاقتصاد القومي وتشمل:
- لجنة عليا للتخطيط وتتكون من مسؤولين سياسيين واقتصاديين على أعلى مستوى من مستويات الدولة من الناحية التنفيذية ووظيفة هذه اللجنة الأساسية وضع الاتجاهات العامة للخطة بناءً على توصيات المجلس النيابي .
  - جهاز التخطيط المركزي وهو الجهاز الفني المتخصص الذي يقوم بالعمليات الفنية نحو صياغة ووضع الخطة .
  - أجهزة التخطيط القطاعية وتتمثل في إدارات التخطيط والمتابعة بالوزارات والمؤسسات المختلفة .
  - أجهزة التخطيط الإقليمية والتي تتمثل في إدارات التخطيط والمتابعة في الأقاليم .

#### (ب) الأجهزة المساعدة للتخطيط :

- وهي الأجهزة التي لا تشترك مباشرة في إعداد الخطة وإنما تشارك في إعداد الدراسات والبيانات التي تطلبها جهات التخطيط الرئيسية وتضم تلك الأجهزة :
- الجهاز المركزي للأسعار والذي يتولى دراسة وتخطيط الأسعار وإعداد الدراسات التفصيلية عنها .
  - ومن المهم بعد بيان الشكل التنظيمي لأجهزة التخطيط أن يراعي المبادئ التالية :
  - أن تكون اللجنة العليا للتخطيط ممثلة لأعلى سلطة سياسية وتنفيذية في المجتمع لأن تقرير الأهداف العامة للمجتمع يجب أن تتم على هذا المستوى .
  - أن يكون الجهاز المركزي للتخطيط في وضع متميز عن بقية الوزارات الأخرى وذلك لتحقيق التجانس والترابط بين الأجهزة التخطيطية على المستويات الرأسية .
  - أن تراعي العلاقات التنظيمية ذات الاتجاهين ، من أسفل إلى أعلى في شكل بيانات معلومات ومقترحات خطط ، ومن أعلى إلى أسفل في شكل توجيهات عامة وخطط نهائية ملزمة .
  - أن يكون هناك تعاون كامل بين الأجهزة الرئيسية للتخطيط والأجهزة المساعدة .

## متطلبات التخطيط الاقتصادي<sup>1</sup> :

هنالك العديد من المتطلبات اللازمة للقيام بعملية التخطيط حتى يتم ضمان النجاح في هذه العملية ، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي :

### المتطلبات العامة :

تعتبر المتطلبات العامة ضرورية لعملية التخطيط منها :

1/ توفر القدرة على القيام بالتخطيط من خلال امتلاك الدولة للنشاطات الاقتصادية ، أو الجزء الأساسي منها .

2/ وجود إدارة اقتصادية تمتلك الإرادة والقدرة والحرية في القيام بعملية التخطيط .

3/ التماسك الاجتماعي والواعي بأهمية التخطيط وضرورته .

4/ الاستقرار السياسي الذي يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لعملية التخطيط .

### المتطلبات الفنية :

وهذه المتطلبات الفنية ترتبط بالخطوة مباشرة، ومن أهمها :

1/ وجود قدر مقبول من البيانات والمعلومات حتى يمكن القيام بعملية التخطيط .

2/ وجود أجهزة ومؤسسات وكوادر قادرة على وضع الخططة وإعدادها .

3/ وجود مؤسسات وأجهزة وكوادر قادرة على تنفيذ الخططة وتعتبر ضرورية حتى في عملية التخطيط .

4/ وجود قدرات بشرية وفنية تمتلك صلاحيات تستطيع من خلالها تحقيق رقابة فعالة وكفاءة على الخططة .

<sup>1</sup> مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص197.

## المبحث الثالث أدوات التخطيط الاقتصادي

إعداد الخطة<sup>1</sup> :

التخطيط هو عملية إعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد لتحقيق أهداف محددة يقررها المجتمع وهذا يعني أن تحقيق الأهداف التي يقررها المجتمع يمكن أن تتم بأكثر من وسيلة أي أنه توجد وسائل بديلة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ، فعملية التخطيط تتضمن الاختيار بين هذه البدائل ، ولذلك فإن إعداد الخطة يجري على عدة مراحل حتى تنفيذ الخطة ، ولا يوجد تتابعاً محدداً لهذه المراحل وإنما يتوقف التتابع على تنظيم أجهزة التخطيط وعلى مدى توفر البيانات لدى هذه الأجهزة ، وتتلخص تلك المراحل في الآتي :

- 1- تحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع ، أي تشخيص الموقف الاقتصادي والاجتماعي القائم .
- 2- تحديد موقف المجتمع من هذه المشكلات وذلك بتحديد الصورة التي يأمل المجتمع في الوصول إليها في المستقبل .
- 3- دراسة الوسائل المختلفة البديلة التي يمكن للمجتمع الإلتجاء إليها للوصول إلى النتيجة التي يرغب فيها .
- 4- الاختيار بين هذه البدائل .
- 5- تحديد الأهداف تحديداً نهائياً .
- 6- تنفيذ الخطة .

### المرحلة الأولى : تشخيص الموقف الاقتصادي والاجتماعي القائم :

وهي مرحلة ما قبل التخطيط وهي تتعلق بتحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع وتتضمن تجميع بيانات عن جميع نواحي التخطيط الاقتصادي وتحديد المعالم الأساسية للتخطيط الاقتصادي المقبل وعلى ضوء هذه البيانات يتم تحديد نواحي الاختلال في التركيب الاقتصادي ، ومن أهم البيانات التي يجب أن تتوفر لدى المخطط للقيام بعملية التحليل :

- بيانات عن الموارد وتشمل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية.
- بيانات عن استخدامات هذه الموارد .

<sup>1</sup> مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص ص214-220.



- بيانات عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم .

ومن هذه البيانات يستخلص المخطط نتائج يضعها تحت تصرف واضعي السياسة العليا للاستعانة بها في التحديد المبدئي للأهداف .

**المرحلة الثانية: التحديد المبدئي للأهداف :**

وهي تتضمن عملية تصور احتمالات مختلفة للموقف الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل ، ومن هذه الصور يحاول المجتمع ممثلاً في السلطة العليا أن يختار صورة معينة اختياراً مبدئياً تخضع فيما بعد لإعادة النظر والمراجعة على ضوء الإمكانيات المتاحة للمجتمع .

وفي تحديد هذه الصورة يجب التقيد بفترة زمنية محددة مبدئياً على طبيعة المشكلة أو المشكلات القائمة حيث أن الغرض من الخطة في النهاية هو علاج هذه المشكلات .

**المرحلة الثالثة: تحديد الوسائل البديلة :**

نظراً لتعدد استخدامات كل مورد من الموارد وتعدد الموارد ذاتها فإنه يوجد عدد من الوسائل البديلة للوصول إلى الأهداف ووظيفة المخطط في هذه المرحلة هي وضع عدد من البدائل يشترط فيها الصلاحية بمعنى إمكانية تنفيذ كل منها ، كما يشترط فيها التوازن . والاختلافات بين البدائل الممكنة هو اختلاف في التكلفة التي ينطوي عليها كل بديل ، وقد تتفق البدائل في صلاحياتها لتحقيق الهدف الأساسي للمجتمع وليكن النمو الاقتصادي بمعدل معين ولكنها تختلف فيما بينها من حيث صلاحية كل منها في تحقيق الأهداف الثانوية مثل التوظيف وتوازن ميزان المدفوعات .

**المرحلة الرابعة: الاختيار بين البدائل المختلفة :**

يعتبر الاختيار الأمثل بين هذه البدائل هو اختيار البديل الذي يحقق الهدف الرئيسي بأقل قدر من التكلفة ، ويكون هذا متيسراً في حالة وجود هدف واحد ولكن نظراً لتعدد الأهداف فإن الاختيار بين هذه البدائل يتقيد باعتبارات تحددها السلطة العليا ، وتتدخل اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية في تحديد الاختيار النهائي .

**المرحلة الخامسة: تحديد الأهداف بصفة نهائية :**

ويتم تحديد الوسائل التي تؤدي للوصول إلى الأهداف ولإيجاد التوافق بين الأهداف والوسائل يضع جهاز التخطيط إطاراً عاماً للخطة يجمع داخله بين الموارد والاستخدامات وبين النتائج التي تترتب على تنفيذ الخطة ، وهذا الإطار تقديري .

## المرحلة السادسة : مرحلة التنفيذ :

هنا نجد أن الأجهزة التنفيذية هي التي تتولى تنفيذ الخطة ، ولكي يكون التنفيذ دقيقاً فإنه يجب تحديد الإجراءات التنفيذية قبل اعتماد الخطة وذلك لتفادي ظهور ثغرات التنفيذ .

ومن ثم يتم مراجعة التنفيذ على ضوء البيانات التي يتضمنها إطار الخطة وبناء على هذه المراجعة يمكن أن يقدم توصيات يستعين بها في إعداد الخطط التالية ، ولذلك فإنه من الشروط التي يجب أن تتوفر في الخطة شرط المرونة أي إمكانية إعادة دراسة الخطة على ضوء النتائج التي تتحقق بالفعل وذلك دون المساس بالأهداف .

أما عن الوسائل التي تستعين بها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وإدارته طبقاً للخطة ، تتمثل في أسلوبين :

**أسلوب التحكم المباشر :** وهو أسلوب إصدار التعليمات المباشر لأجهزة التنفيذ أو ضرورة الحصول على موافقة السلطات المركزية على القرارات التنفيذية قبل البدء في عملية التنفيذ .  
**أسلوب التحكم غير المباشر :** وهذا الأسلوب يعني التأثير على العوامل التي تحكم تصرفات الوحدات التنفيذية أو تصرفات المستهلكين لتوجيه قرارات الوحدات نحو الاتجاهات التي تحقق الخطة . وهذا الأسلوب تلجأ إليه السلطة المركزية لكي تحفز الوحدات التنفيذية لكي تتصرف طبقاً للاتجاهات التي تقررها الخطة ، وأهم الأدوات التي تستخدمها الخطة في هذا المجال :

### 1- السياسة المالية للدولة :

وهذه السياسة تتعلق بالتصرفات المالية للدولة عن طريق الإنفاق العام والإيرادات العامة فالإنفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي تماماً كما يؤثر الإنفاق الخاص فإذا وجدت الدولة أن الإنفاق الخاص يسير في اتجاهات لا ترضاهم الدولة ولا تتفق مع الخطة فإنها تستطيع أن تغير في الإنفاق العام في الاتجاه المضاد لإلغاء الآثار غير المرغوب فيها والتي تنشأ عن تصرفات القطاع الخاص ، سواء تصرفات المستهلكين أو المنتجين ، وبالعكس إذا وجدت الدولة أن الإنفاق الخاص يقل عن المستوى الذي يساعد على تحقيق أهداف الخطة فإنها تعوض هذا النقص عن طريق الإنفاق العام ، وكذلك عن طريق الضرائب حيث تغير الدولة معدلات الضرائب لكي تتحكم في الإنفاق الخاص وتوجهه في اتجاهاته المقررة في الخطة .

### 2- السياسة النقدية :

وتشمل مجموع الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في التدفقات النقدية بالتالي في التأثير في التدفقات السلعية المقابلة لها ، فنظام التخطيط لا يلغي النظام النقدي فالنقود تحتفظ بوظيفتها كأداة تحريك الموارد السلعية وتحريك الخدمات وبناءً على ذلك يمكن للسلطة المركزية أن تتحكم في التحركات السلعية عن طريق التأثير في التدفقات النقدية كما أن السياسة النقدية هي إحدى أهم الأدوات الفعالة للتحكم في المستوى العام للأسعار .

### 3- سياسة الأجور :

يعتبر الأجر الحافز الأول الذي يحرك قوة العمل ويوزعها بين استخداماتها المختلفة وطالما أن نظام التخطيط يحافظ على حرية الفرد في اختيار العمل المناسب فإنه لا يمكن استخدام الأسلوب المباشر لتوزيع قوة العمل بين نواحي النشاط المختلفة إلا في الحالات الخاصة التي تتعلق بالمصلحة القومية العليا والأسلوب الذي ينجح هو التأثير في الأجور النسبية ، فإن اقتضت الخطة العامة على نوع معين من المهارة الفنية ولا يوجد إقبال من جانب الأفراد على هذا النوع فإنه يمكن التأثير في قرارات الأفراد عن طريق دفع أجر هذه المهارة .

### مقومات التخطيط الاقتصادي<sup>1</sup> :

- إن نجاح عملية التخطيط يستلزم توافر بعض المقومات الأساسية والتي من أهمها :
- توافر قدر كبير من البيانات والمعلومات التي تصلح لبناء الخطة ، ويتطلب ذلك وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة يوكل إليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات كما يكون هناك ضمان لاستمرار تدفقها بكفاءة عالية .
  - وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط .
  - توفر الكادر الفني على مستوى الوحدات الإنتاجية .
  - لا بد أن يسبق التخطيط عملية التمويل .
  - أن يكون التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة توزيعاً عادلاً .
  - لا بد أن يجري تخطيط الطاقات البشرية جنباً إلى جنب مع تخطيط الطاقات المادية حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة .

<sup>1</sup> محمود يونس ، مرجع سابق ، ص30.

- تشغيل الوحدات الإنتاجية القائمة بكامل طاقتها ، ورفع مستوى الكفاءة للوحدات الإنتاجية العاملة بحيث يتحقق الاستغلال الأمثل لها مما يجعلها تولد فائضاً من الإنتاج يستعان به على إنشاء وحدات إنتاجية جديدة .
  - اتخاذ التدابير التي تحول دون الفقد الاقتصادي ، وذلك بصيانة الموارد الاقتصادية بقصد الاحتفاظ بالوحدات الإنتاجية وعدم تدهورها وذلك من خلال برنامج الصيانة والإحلال والتجديد في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات .
  - الاستغلال الأمثل للموارد باستخدام أفضل فن إنتاجي .
  - توافر الشمول والمرونة في التخطيط الاقتصادي بحيث يتسنى تصحيح الأخطاء التي قد تقع في الإحصاءات التخطيطية أو لمواجهة التغيرات الطارئة التي قد تخرج عن نطاق التنبؤ .
  - تهيئة الظروف التنظيمية من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية بما يلزم لإنجاح التخطيط الاقتصادي .
  - إلزام أهداف محددة يرغب المجتمع في تحقيقها ، وتحديد أنجح السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التي تحددت وفقاً للأولويات .
  - يجب أن يكون إعداد الخطة وتنفيذها على أساس المشاركة الإيجابية بين جهاز التخطيط وبين الأجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات .
  - لا بد من نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الإعلام حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط في المجتمع ومبرراته ، كما يعرف حقوقه وواجباته إزاء الخطة كمواطن منتج أو مواطن مدخر أو مواطن ممول .
  - توفر الأجهزة اللازمة لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط .
  - لا بد أن يقاس نجاح كل وحدة إنتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطة ولا بد أن يقترن أي تقصير في الأداء بالجزاء الرادع عنه وتحميل الإدارة العليا في الوحدة الإنتاجية مسئوليتها الكاملة عن التنفيذ وعن تحقيق أهداف الخطة .
- البيانات والإحصاءات اللازمة للتخطيط الاقتصادي<sup>1</sup> :**
- يحتاج المسؤولون عن التخطيط إلى نوعين من الإحصاءات للإعداد لخطة اقتصادية اجتماعية وهما :

<sup>1</sup> حسين عمر ، مبادئ التخطيط الاقتصادي ، ط1 (الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، 1995 م) ص ص 83-89.

(أ) المجاميع الإحصائية .

(ب) البارامترات الإحصائية .

ويقصد بالمجاميع الإحصائية الأرقام الخاصة بجميع فروع النشاط الاقتصادي في المجتمع وعرضها في صورة جداول إحصائية ورسوم .

أما البارامترات الإحصائية فيقصد بها المقاييس الإحصائية ذات القيمة الثابتة لفترة معينة من الزمن . وتعتبر البارامترات الإحصائية شرطاً أساسياً لإمكان إعداد الخطة الاقتصادية .

ويتوقف مدى استفادة المسئولون عن التخطيط من هذه البيانات والإحصاءات على عاملين : الدقة في جمع وتبويب وعرض المجاميع الإحصائية وفي تكوين البارامترات الإحصائية ، السرعة في نشر هذه المجاميع والبارامترات .

فالدول النامية تعاني بشكل عام من نقص في الإحصاءات وعدم دقتها مما يسبب في عرقلة مسيرة التنمية والوقوف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

وبالشكل المطلوب ، لأنه بدون الإحصاءات عن القطاعات والأنشطة الاقتصادية لا يمكن عمل خطة . وفيما يلي مجموعة من البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد الخطة :

### 1/ الإحصاءات الصناعية: وتتضمن الجداول التالية :

(أ) جداول الهيكل الإنتاجي وتشمل حصراً شاملاً للمؤسسات تبعاً لنوع النشاط وحجم المؤسسة .

(ب) جداول العمال وساعات العمل والأجور وتشمل عدد أصحاب الأعمال وعدد العمال وعدد من يزولون نشاطهم في منازلهم .

(ج) جداول الأصول الثابتة : وتشمل بيانات عن سعة وقوة المحركات الأساسية الكهربائية وغير الكهربائية .

(د) جداول الإنتاج الصناعي : وتشمل بيانات عن قيمة الإنتاج الصناعي طبقاً لمجموعات السلع والمخزون في كل فترة ، وقيمة السلع الرأسمالية المنتجة .

(هـ) جداول المواد الداخلة في الإنتاج : وتشمل قيمة وكمية المواد الداخلة في الصناعة وقيمة وكمية الوقود المستخدم ، وقطع الغيار، وتكاليف الصيانة ، والخدمات التي تؤديها المؤسسات الأخرى للمؤسسة في إتمام العملية الإنتاجية .

### 2/ الإحصاءات الزراعية : وتتضمن الجداول التالية :

(أ) جداول الثروة الزراعية : وتشمل توزيع الأراضي الزراعية تبعاً لنوع التربة ودرجة خصوبتها ، وكذلك توزيعها تبعاً لأحجام المزارع ومناطقها الجغرافية .

(ب) جداول الإنتاج : وتشمل توزيع الأراضي الزراعية تبعاً لطريقة استغلالها (محاصيل خضر وفواكه ، مراعي) وكذلك توزيعها تبعاً لأنواع المحاصيل كذلك البيانات الخاصة بالآلات الزراعية وتوزيعها .

(ج) الجداول المالية : وتتضمن بيان حجم الائتمان الزراعي وتوزيعه تبعاً لحجم المزارع وتبعاً للموقع الجغرافي ونوع المحصول المقترض عليه ، كما تتضمن تقديرات لدخل المزرعة ومصادر هذا الدخل ومصروفات المزرعة . وتشمل الجداول المالية كذلك بيانات عن مساحات الأراضي البور القابلة للإصلاح وبيان أسعار المنتجات الزراعية .

(د) جداول الأيدي العاملة : وتشمل حصر شامل للعمال الزراعيين الدائمين والمؤقتين وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي . كما تتضمن هذه الجداول بيانات عن الأجور الزراعية وتوزيعها إلى نقدية وعينية تبعاً لأحجام المزارع والموقع الجغرافي ونوع العمال .

**3/ إحصاءات السكان :** وتتضمن تقدير عدد السكان في الفترات السابقة مع توزيعهم حسب المناطق الجغرافية ، وتقسيمهم إلى ذكور وإناث وتقسيمهم إلى حضر وريف وتقسيمهم حسب الفئات العمرية .

**4/ إحصاءات النقل والمواصلات :** وتشمل حصر جميع وسائل النقل والمواصلات مثل النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق والنقل النهري والجوي..الخ ، ويجب أن تتضمن هذه الإحصاءات كل ما يتعلق بوسائل النقل والمواصلات مثل عدد القطارات وسعتها وأنواعها .

**5/ إحصاءات التعليم :** وتشمل عدد المدارس والمعاهد والجامعات ، كذلك عدد الفصول وعدد الطلاب في كل مراحل التعليم (ابتدائي ، ثانوي ، فني ، عالي) .

**6/ الإحصاءات الصحية :** وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة بها وتوزيعها الجغرافي ، كما تشمل كذلك عدد الأطباء والممرضين والأجهزة الطبية...الخ .

**7/ إحصاءات الإسكان :** وتشمل بيان الوحدات السكنية وتقسيمها إلى إسكان حضري وإسكان ريفي ، كذلك تقسيمها إلى ثلاث مستويات: المستوى الاقتصادي ، والمستوى المتوسط والمستوى فوق المتوسط ، كما تشمل كذلك بيان عدد الأفراد في كل وحدة سكنية.

8/ إحصاءات الخدمات الاجتماعية : وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة (مثل دور الحضانة) والوحدات الاجتماعية ، والجمعيات المختلفة التي تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية ، وخدمات التأهيل المهني ورعاية ذوي العاهات .

9/ إحصاءات الإعلام والسياحة : وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما . أما الإحصاءات السياحية فيجب أن تتضمن تقديراً لعدد السياح وتقسيمهم حسب الجنسية...الخ .

10/ إحصاءات القوى العاملة : وتتضمن الجداول التالية :

(أ) جداول توزيع العاملين على فروع النشاط الاقتصادي وتشمل توزيع العاملين بين القطاعات الثلاث الرئيسية للنشاط الاقتصادي (زراعة ، صناعة ، خدمات) .

(ب) جداول توزيع العاملين حسب مؤهلاتهم : وتشمل توزيع العاملين بالطريقة التالية : أميون ، حاصلون على شهادات متوسطة ، حاصلون على مؤهل جامعي ، حاصلون على الماجستير والدكتوراه ، ومن البديهي أن هذه الإحصاءات لا بد أن تتضمن تفصيلات متعددة .

(ج) جداول الأجور: وتشمل مجموع الأجور المدفوعة في كل قطاع وكذلك متوسط أجر العامل في كل قطاع ، كما تتضمن كذلك حصراً للأجور العينية التي يحصل عليها العمال في بعض القطاعات .

(د) جداول البطالة : وتشمل حصراً لعدد العاملين في الاقتصاد القومي في مجموعه وتوزيعهم على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ، وتوزيعهم على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة .

(هـ) جداول توزيع العاملين جغرافياً : وتشمل توزيع العاملين تبعاً للمناطق الإدارية للدولة (مقاطعات ، مقاطعات ، ولايات...الخ) .

11/ إحصاءات التجارة الخارجية : وتتضمن الجداول التالية :

(أ) جداول الصادرات : وتشمل حصر الصادرات بالكمية والقيمة موزعة تبعاً لنوع السلع المصدرة ، كذلك التوزيع الجغرافي للصادرات .

(ب) جداول الواردات : وتشمل حصر الواردات بالكمية والقيمة موزعة تبعاً لنوع السلع المستوردة ، وكذلك التوزيع الجغرافي للواردات .

12/ الحسابات القومية والإحصاءات المالية : وتتضمن الجداول التالية :

(أ) جداول الادخار: وتشمل تقدير الادخار بأنواعه المختلفة (مدخرات القطاع الحكومي ، مدخرات الشركات المساهمة ، مدخرات القطاع العائلي) .

(ب) جداول الاستهلاك : وتشمل تقدير الاستهلاك الكلي وتقسيمه إلى استهلاك الأفراد واستهلاك جماعي .

(ج) جداول الضرائب : وتشمل تقدير حصيله الضرائب وتوزيعها إلى ضرائب مباشرة وضرائب استهلاكية وقروض إنتاجية .

(د) جداول القروض المصرفية : وتشمل حصص القروض المصرفية وتقسيمها إلى قروض استهلاكية وقروض إنتاجية .

(هـ) جداول التأمين: وتشمل تقدير حصيله التأمين وتوزيعها حسب نوع التأمين .

(و) جداول ميزانية الدولة : وتشمل تقدير إيرادات الدولة ومصروفاتها وتقسيماتها المختلفة.

تلك هي أهم المجاميع الإحصائية اللزوم توافرها لإعداد الخطة الاقتصادية. أما البارامترات الإحصائية اللزوم توافرها فأهمها :

1- الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك .

2- الميل المتوسط للإدخار والميل الحدي للإدخار .

3- المعاملات الفنية للإنتاج .

4- الرقم القياسي للإنتاج الزراعي .

5- الرقم القياسي للإنتاج الصناعي .

6- الرقم القياسي لنفقة المعيشة .

7- المرونات المختلفة (مرونة الطلب السعرية والداخلية...الخ) .

### فوائد التخطيط :

يحقق التخطيط العديد من الفوائد منها :

1/ عملية التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً تقتضي دراسة وتمحيص البدائل ويساعد على الاختيار بناءً على تفصيل إرادي على أسس علمية .

2/ يساعد التخطيط على تحديد الأهداف وتسليط الأضواء عليها لتباينها بوضوح مما يسهل فهمها وتوجيه الجهود نحوها .

3/ يساعد التخطيط على ترشيد استخدام الموارد بصورة تؤدي إلى توجيهها لتحقيق الأهداف بدلاً من استعمالها العشوائي .

4/ يساعد التخطيط على تقليل نسبة عدم التأكد التي تكتنف ظروف الخطة أو المشروع خلال المدى الزمني المحدد لها .



5/ يساعد التخطيط على زيادة الكفاءة في العمليات المختلفة وتخفيض نسبة العمل غير المنتج .

6/ يساعد تحديد العلاقات بين النشاطات المختلفة والتنسيق بينها بصورة تساعد على الاتساق العام والتوازن الداخلي على مستويات العمل المختلفة .

7/ يضع الأسس التي تسهل الإشراف والرقابة للأعمال في المراحل المختلفة .

8/ يعمل التخطيط على الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد .

9/ يحقق التخطيط الاقتصادي الأمن النفسي للأفراد والجماعات .

10/ يساعد التخطيط الاقتصادي على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد المادية والبشرية مما يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والتكاليف<sup>1</sup> .

### مشاكل ومعوقات التخطيط<sup>2</sup> :

على الرغم من أن للتخطيط الاقتصادي فوائد عديدة في توجيه عملية تنمية الاقتصاد القومي ، وبالرغم من أهميته بالنسبة للدولة النامية التي أصبح التخطيط منهجاً للتنمية فيها إلا أن له عقبات ومشاكل كثيرة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تقوم بعملية التخطيط وتنمية مواردها الاقتصادية وأهم المشاكل :

#### 1- ندرة الكفاءات العلمية والفنية :

ويترتب على نقص هذه الكفاءات والمهارات أن تأتي الخطط الموضوعية مرتجلة يشوبها النقص والقصور في كثير من نواحيها .

وبالرغم من لجوء الدول النامية إلى استجلاب خبراء أجانب مؤهلين في مجال التخطيط ؛ إلا أن عدم معرفة أولئك المخططين الأجانب بطبيعة تلك البلاد وواقعها الاقتصادي يقلل الاستفادة من خدماتهم ، لذلك على كل دولة رغبة في تنمية اقتصادياتها ألا تلجأ إلى أسلوب التخطيط قبل أن تستكمل ما ينقصها من الخبراء والفنيين لوضع الخطط العامة ومتابعة تنفيذها بدقة وإلا اصطدمت بعقبات وصعاب قد تحول دون تنفيذ الخطط الموضوعية لما تنشده من أهداف وآمال .

#### 2- نقص البيانات والإحصاءات :

<sup>1</sup> www.economic.planing.com

<sup>2</sup> أحمد خالد علام ، التخطيط الإقليمي ، ط1 (القاهرة : المكتبة الإنجلو مصرية ، 1995م) ص86.

تعاني بعض الدول النامية من ضعف البيانات الإحصائية والمعلومات الضرورية للدراسات الاقتصادية اللازمة لوضع خطة سليمة ، كذلك من عدم انتشار الوعي الإحصائي بين سكان هذه البلاد وجهلهم بأهمية إعطاء البيانات بشكل يتيح الاستفادة منها . ونقص هذه البيانات والإحصاءات الضرورية عن الاقتصاد القومي يجعل المخطط الاقتصادي يعتمد على بيانات وإحصاءات ناقصة وغير واقعية مما يكون له خطر كبير على ما يصدر من توصيات وتوجيهات لتنمية الاقتصاد القومي .

### 3- صعوبة تحقيق المرونة في الخطط العامة :

من المتفق عليه أن تكون الخطط الموضوعة للتنمية الاقتصادية على درجة كافية من المرونة ، فمن النادر أن يحدث تنفيذ لمشروعات وفقاً لما هو مرسوم لها من تقديرات في الخطة العامة وحتى ولو كانت هذه التقديرات كاملة الدقة والمرونة يتطلب الأمر عندئذ ضرورة متابعة تنفيذ الخطة أول بأول ومقارنة ما يتحقق بما هو مقدر أصلاً وإجراء التغييرات اللازمة عن الخطة حتى تتفق تقديراتها مع ما تحقق فعلاً .

ونجد أن القيام بتعديل الخطة كلما طرأ تغيير على الظروف والأوضاع القائمة عمل شاق وصعب لا يمكن تحقيقه في وقت قصير نسبياً إذ لا يمكن للمخطط أن يغير أي جزء من الخطة دون أن يعمل تغيير شامل للخطة لأنها عبارة عن مجموعة متداخلة من الجداول يعتمد كل منها على الآخر .

4- إن تنفيذ الخطة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة لذلك تلجأ الحكومات إلى زيادة الضرائب والرسوم والحد من الصرف ، وهو أمر مرغوب فيه إضافة إلى مشاكل القروض والمعومات الخارجية المعروفة .

5- تعدد الأهداف ؛ بل إن بعض الأهداف تتضارب مع بعضها البعض .

6- إيجاد ظروف التكامل القومي والمرونة الاجتماعية :

والخطة لا بد أن تراعي تحقيق هذا الهدف العام لأنه لازم لتحقيق النمو السريع في المجتمع بأسره . وقد تجد بعض المجتمعات صعوبة كبرى في تغيير بعض الأوضاع الاجتماعية بالسرعة المرغوبة وخاصة إذا كانت السلطة في يد طبقة معينة لا تجد سبيلها إلى القضاء السريع على الفوارق المادية بين الغالبية الفقيرة والأقلية المحظوظة . فمثلاً الإصلاح الصحي والتعليمي له هدف يتمثل في رفع إنتاجية الطاقة العاملة وتهيئة الأفراد والمجتمع للنضوج وتقبل المسؤولية .

فرعاية المرضى والشيوخ والأطفال تعتبر من الأهداف الاجتماعية التي لا جدال فيها وتحقيقها يجب أن يتم عن طريق اقتصادي ، وطبيعي أن ظروف الفقر في الدول النامية لا تساعد على وفرة هذه الخدمات في بادئ الأمر ، ولا يجب أن نتوقع في خطتنا الاقتصادية رفع مستوى هذه الخدمات إلى ما يقترب من المستويات التي توفرها الدول المتقدمة الغنية لأفرادها تحت اسم مشاريع (الضمان الاجتماعي) ، كما يجب أن نذكر أن هذه الدول الغنية مرت من خلال مراحل مماثلة كان نصيب الفرد فيها من هذه الخدمات ضئيلاً .

فمن الأسس الهامة إذن للتخطيط في دولة نامية أن يقتنع المجتمع ويقتنع واضعو الخطة بأن ما من سبيل للتنمية الاقتصادية سوى الزيادة في نسبة ما يستقطع من الاستهلاك لزيادة التكوين الرأسمالي . وهذا يتطلب إتباع (سياسة تقشف) سواء أكان الادخار الإضافي مصدره (الضرائب الإضافية) أم الأرباح الإضافية التي تخصص للتوسع الاستثماري .

وسياسة التقشف هذه التي على الحكومة في الدول الآخذة بالنمو أن تتبناها سوف تصادف صعوبات عديدة لأن الأيديولوجية السائدة في أذهان الغالبية الشعبية في الدول المتخلفة هي أن التنمية مرادفة لرفع مستوى المعيشة ، هذا بالإضافة إلى أن الطبقات الفقيرة في الدول النامية اليوم تمثل الملايين الكثيرة التي تعيش في مستويات أقل بكثير مما كانت تعيش فيه الغالبية في الدول المتقدمة قبل أن تبدأ مراحل نموها .

ومهما كانت الصعوبات التي تواجه التخطيط في دولة ما ومهما كانت تيارات عدم الاستجابة من الغالبية الشعبية ، ومهما كانت صعوبات تنفيذ الخطة وغيرها من المشاكل ومهما قيل من أن التخطيط قلما ينجح في الدول المتقدمة الزاخرة بالخبراء والإمكانيات فما بالنا بالدول النامية المفتقرة إلى الكثير ، ومهما تراكمت الصعاب فلا بديل للتخطيط الاقتصادي في دولة نامية إلا ارتضاء الركود الاقتصادي والثقافي أو التأخر إلى الوراء .

## المبحث الأول

### مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية ضرورة دائمة ومستمرة وهي الهدف الأساسي من وجود علم الاقتصاد . فقد تزايد اهتمام جميع دول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدراسة اقتصاديات التنمية ، بل ووجدت من الضرورة وجود منهج للتخطيط المستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

وقد كان لظهور الثورة الصناعية وانتشارها في القرن التاسع عشر دوراً بارزاً في إحداث تقدماً واضحاً في اقتصاديات الدول بل وفي جميع المجالات، حيث زادت كمية الإنتاج وارتفعت جودته وعم التبادل بين الدول ، وتضاعفت فرص العمل كل هذا أدى إلى زيادة الدخل الحقيقية وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية . ولكن هذا بالتأكيد لم يعم جميع دول العالم ، فمازالت هنالك العديد من الدول وخاصة في قارتي أفريقيا وآسيا تعاني من شدة الفقر وتدني المستويات المعيشة ، حيث أنها لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية ، ذلك لأن عوامل التخلف وزيادة السكان بمعدلات مرتفعة كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم والنمو .

ومن ناحية أخرى فإن الدول التي حققت تقدماً واضحاً إذ زادت متوسطات الدخل الحقيقية وارتفعت مستويات المعيشة فيها وأصبح يطلق عليها الدول (الصناعية أو المتقدمة) وهي أيضاً تعاني بدورها من مشكلة أخرى - إذ كانت أقل إلحاحاً - ولا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر في الدول النامية ، وهي تتمثل في التباين في الدخل بين فئات المجتمع ، إذ نجد في العديد منها الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل ، على أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل . ومن زاوية ثالثة إن التباين في الدخل بين الدول المتقدمة والدول النامية يزداد اتساعاً بمرور الزمن ، بمعنى أن الفجوة في الدخل تزداد تلقائياً بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية<sup>1</sup> .

وتشير البيانات إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض والتي يبلغ عدد سكانها 60% من سكان العالم لا يحصلون إلا على 6% من الدخل العالمي وذات الدخل المتوسط والتي يبلغ عدد سكانها 15% تحصل على 17% ، في حين أن الدول المتقدمة والتي يبلغ عدد سكانها 25% تحصل على 77% من الدخل العالمي . وقد قدر البنك الدولي عدد الفقراء في الدول النامية بأكثر قليلاً من بليون نسمة وعددهم في الأقاليم الأشد فقراً بأكثر قليلاً من 600 مليون نسمة .

### مفهوم التنمية الاقتصادية :

هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية تطبيقية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2000م)، ص45.

المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة<sup>1</sup> . وعادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع .

ويجري التفريق بين مفهوم النمو والتنمية باعتبار أن النمو يتضمن نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ، بينما تعنى التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهذا يشير إلى أن النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حالياً ، وهذا يؤدي إلى نمو الناتج القومي دون أن يرافق ذلك تغيرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة .

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة سريعة ومستمرة في الناتج القومي والدخل الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة من الزمن .

ومن خلال هذا المفهوم يتعين التأكيد على :

(أ) أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ؛ بل لابد من أن يترتب عليها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد ، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني .

(ب) إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة حقيقية ، حيث لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ، أي لابد من استبعاد أثر التضخم . وعلى ذلك فإن معدل النمو الحقيقي يساوي معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ناقص معدل التضخم .

(ت) إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، ولابد من استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية .

بهذا فإن النمو الاقتصادي يعني زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بصورة كمية ، بمعنى أنه يركز على الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات ولا يهتم بالناحية النوعية

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، (الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة ، 2000م) ص499.

لتلك السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع ، وإن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً ودون أي تدخل .

لكن مفهوم التنمية أكثر اتساعاً من مفهوم النمو الاقتصادي ، فالتنمية لا يقصد بها فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج القومي والدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه في المجتمع ، بل إلى جانب ذلك يتضمن حدوث تغيير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، أي حدوث تغيير في الأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية والقومية وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة ، وحدث تغيير في أنواع السلع المنتجة ، وحدث تغيير في هيكل الصادرات وهيكل العمالة ، وتغيير السلوك الاجتماعي للمؤسسات المالية والإنتاجية للمجتمع . وبالتالي فإن مفهوم التنمية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل خلال فترة من الزمن .

فكلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة ويختلف مفهوم التنمية في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة ، ففي الدول النامية تعني التنمية تغييراً جذرياً في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغيير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون مختلفة . وبالرغم من وجود تراجع وتدهور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول النامية إلا أنه يوجد هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول في تحقيقه .

وطرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث (آسيا ، أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية) بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي ليس غاية في ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . حيث واجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي أن عليها أن تبذل جهوداً لتخلص اقتصادياتها من التبعية الأجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية . فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل أشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد اقتصادياً

واجتماعياً عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي .

وتعتبر عملية التنمية معقدة تتطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان ، ويتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج ، كما أنها تقترن بتغير تركيب السكان وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار وتغير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع . وهناك عدة تعريفات لعملية التنمية الاقتصادية :

1. التنمية الاقتصادية : تعني العمل على استخدام الطاقات الكامنة في المجتمع استخداماً أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية وفي تنظيمات وتكنولوجيات الإنتاج وفي توزيع الإنتاج بين القطاعات المختلفة<sup>1</sup> .

2. التنمية الاقتصادية : هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم .

ومعنى هذا أن التعريف السابق يشترط شرطين أساسيين :

(أ) أن يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان وذلك حتى تتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار .

(ب) أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عن التقدم وتمثله<sup>2</sup> .

3. تعريف الدكتور عجمية: يرى "عجمية" أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

والتنمية الاقتصادية برأي "عجمية" ليست فقط عملية تهدف إلى إحداث تغير بنياني وإنما تعتمد على سياسة اقتصادية حكيمة تؤمن الاستقلال العقلاني للموارد المتاحة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> نبيل رمزي اسكندر وعدلي علي أبوظاحون ، التنمية كيف ولماذا ، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 1992م) ص 17 .

<sup>2</sup> مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص 82 .

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية، مرجع سابق ، ص 56 .

4. تعريف الدكتور الشافعي : إن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة ، وموروثة وغير مرغوب فيها ، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية<sup>1</sup> .

5. أما نيكولاس كالدور فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنيات وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد<sup>2</sup> .

فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل .

وتركز هذه الآراء المشار إليها على زيادة الدخل ومتوسط نصيب الفرد منه والسياسات الواجب إتباعها إلا أن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي ، لأن هدف تحقيق متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي .

إذن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة . ويعتمد هذا اعتماداً كبيراً على جدية صانعي القرار في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل حتى في المجال العسكري تحتاج دائماً إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة .

وحتى يمكن تحقيق أهداف برنامج التنمية يتطلب ذلك إحداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب واحد على حساب الجانب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم البلدان النامية ، فلا يمكن أن يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولاً بالتنمية هذا الإنسان ، فالإنسان هو عماد الدولة التي يعتمد تطور الدولة أو تخلفها على كيفية تنميته .

<sup>1</sup> محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1980م) ص 200 .  
<sup>2</sup> ميشيل توادور ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة : محمد حسن حسني ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2006م) ص 13 .



فالأثر الحقيقي للتنمية يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة للناس في الاقتصاد المتخلف ، فالإنسان هو الهدف من التنمية ، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها . فإذا اقتصرَت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تحسن نوعية حياة جماهير السكان ، لا يمكن القول بأن ثمة تنمية تحققت ، فالدول المتقدمة تعطي اهتماماً كبيراً لتنمية الإنسان بالمقارنة مع البلدان النامية ومنها الدول العربية والتي تزخر بموارد بشرية هائلة .

ويؤكد الدكتور الإمام في دراسته حول مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر أنه لا يمكن اعتبار التنمية قد تحققت لمجرد وصول القطر المتخلف إلى رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي ، وإلى ارتفاع متوسط دخل الفرد ، إنما بتحسين ظروف الحياة للقاعدة الأوسع من الناس كذلك الكيفية التي يتولد منها المعدل الكبير للنمو بين القطاعات والفروع والصناعات المختلفة .

وللتنمية الاقتصادية مجالات متعددة ولعل من أبرزها ثلاثة : المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي ، والمجال السياسي ولكل منها بدوره مجالات (قطاعات) فرعية تتكامل فيما بينها وتتوحد لتشكل في النهاية المجال الرئيسي .

فيهتم المجال الاقتصادي للتنمية بتحديد الأهداف المادية للتنمية ، ثم يسعى لحصر الموارد المادية المتاحة للمجتمع محاولاً في النهاية وفي ضوء خطة واضحة الملامح أياً كان مداها الزمني أن تضع قائمة بالأولويات محدداً ذلك ببدائل مختلفة للوصول إلى ذات الهدف .

أما المجال الاجتماعي للتنمية فيسعى للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة : القيمة ، والنفسية ، والحضارية ويتمثل ذلك الاهتمام في إعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه ، وتدريبه ، وإكسابه الخبرة ، فضلاً عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعياً وراء تلقينها لذلك الفرد المفترض إعدادُه حتى يكون عنصراً معضداً ومشجعاً لبرامج التنمية ، لا عارضاً ومثبطاً لها .

في حين يهتم المجال السياسي للتنمية بتحديد دور الجهاز السياسي في عملية التنمية ، وذلك من حيث إصداره للقرارات التنموية التي يفترض أن تنبع أصلاً من فهم واقعي لإمكانات المجتمع الاقتصادية وتحليل عميق لبنائه الاجتماعي فضلاً عما يتوقع أن ينجم

عن تلك القرارات من رد فعل سياسي لدى أبناء المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار السياسي .

### التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي :

لم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى ، إلا أن المعنى قد استخدم كثيراً بألفاظ مختلفة منها : العمارة والتمكين ، والنماء والتميز وقد وردت بعض هذه الألفاظ ومترادفاتهما في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيلة .  
**مفهوم شامل :** يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية في الإسلام مفهوماً شاملاً وعريضاً يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه الله تعالى ، وجعله خليفته في الأرض وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل .

ولقد حاول بعض الكتاب توضيح معنى التنمية في الإسلام استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنية ، فقبل التنمية هي طلب عمارة الأرض ، وذلك استناداً لقوله تعالى (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)<sup>1</sup> . وقيل أن التنمية تعني الحياة الطيبة إشارة إلى معنى الآية الكريمة (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)<sup>2</sup> . كما قيل أنها نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه إلى الوضع الذي يرضاه . ويعتقد أكثر كتاب التنمية في الاقتصاد الإسلامي أن القيم التي يربي الإسلام أبناءه عليها ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريف التنمية بالصورة التالية ( التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تغيير هيكل للاقتصاد الوطني وبناء آلية اقتصادية ذاتية ، بما يحقق زيادة حقيقية ومضطردة في الناتج الإجمالي ورفع الدخل الحقيقي للفرد بصورة مستمرة ، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع التي تساهم في تحقيقه) .

إذن الفرق بين النمو والتنمية : يتضح منذ البداية إذ أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير وقد اتفق أغلب الاقتصاديون على

<sup>1</sup> سورة هود ، الآية 61 .

<sup>2</sup> سورة النحل ، الآية 97 .

أن النمو هو زيادة في الناتج القومي أو في الثروات أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي دون فعل أو تأثيرات مسبقة ، بينما التنمية وعند جميع الاقتصاديين تشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات والعادات .

وبالتالي فإن كل من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية ، إلا أن زيادة التنمية ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة تؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، أي أنها من حيث المفهوم تتضمن مجال أوسع من ذلك المتعلق بالنمو الاقتصادي لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الإنتاج وزيادة عناصره وكفاءته إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة . بهذا فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس نمو فقط لأنها ليست محتاجة إلى زيادة إنتاجها في كمية وكفاءة الإنتاجية المستخدمة فحسب وإنما إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة<sup>1</sup> .

### أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للشعوب في المناطق المتخلفة لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظراً لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أن هناك بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة .

### 1.زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها في الدول النامية لأن الغرض من عملية التنمية الاقتصادية هو زيادة دخل تلك الدول الفقيرة التي تعاني من انخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها ، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر وتجنب تفاقم المشكلة السكانية وغيرها من المشاكل الأخرى إلا بزيادة الدخل القومي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً خاصة

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم عفر ، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي ، ط1 ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، 1992م) ص 11 .

إذا تحققت زيادة الدخل مع أحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. ويقصد بالدخل القومي الدخل الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة .

## 2. رفع مستوى المعيشة :

وهو من الأهداف الهامة التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية عن طريق عملية التنمية الاقتصادية التي هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة ؛ لأنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان فالتنمية الاقتصادية قد تخلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلفاً .

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة منها ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضاً . وأفضل مقياس لمستوى المعيشة هو متوسط دخل الفرد الذي يتحصل عليه ، فإذا كان مرتفعاً دل ذلك على ارتفاع المستوى المعيشي وإذا ما كان منخفضاً دل ذلك على انخفاض المستوى المعيشة .

لذلك يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بإحداث تغييرات في هيكل السكان و طرق توزيع الدخل القومي ، حيث يتم تنظيم وإعادة توزيع الدخل القومي بصورة عادلة<sup>1</sup> .

## 3. تقليل التفاوت في الدخول والثروات :

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، لأن أغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضاً من إختلالات في توزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة قليلة من السكان على جزء كبير من الثروة ، بينما لا تملك غالبية السكان إلا جزءاً ضئيلاً وتعاني من الفقر بسبب انخفاض دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي ، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت ولهذا التفاوت في توزيع الدخول مساوئ كبيرة تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية ، كما أن هذا التفاوت يضع الأفراد في طبقات ، وضياح

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط ، (بيروت : دار النهضة للنشر ، 1983م) ص66 .

الثروات ( الضياع الاقتصادي) المتمثل في الإنفاق على السلع الكمالية - أي الإنفاق المظهري- مما يدفع الدولة لإستيراد السلع التي يعجز جهازها الإنتاجي عن إنتاجها وتواجه بمشاكل في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى ، وكذلك إن زيادة الطاقات الإنتاجية الناتجة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع .

#### 4. بناء الأساس المادي للتقدم :

يجب أن تقترن عملية التنمية ببناء الأساس المادي للتقدم متمثلاً في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي ، ولا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد الاقتصاد القومي بإحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج ، وبناء هذه القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق لتنمية الاقتصاد القومي تبعاً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقاً لظروفه وحاجته .

هذه أهم أهداف التنمية الاقتصادية وتوجد هناك أهداف أخرى وهي :

❖ تطوير شبكة النقل والمواصلات والمطارات والموانئ .

❖ رفع كفاءة المؤسسات المالية .

❖ تطوير مهارات القوى العاملة والقائمين على الإدارة والتنظيم .

❖ تنمية القدرات المحلية على توليد التكنولوجيا وتوظيفها واستخدامها .

❖ محاربة الفقر ، وهذا يتم عن طريق تحقيق الهدفين الأول والثالث .

#### أهداف إجتماعية :

❖ تحسين مستوى التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين .

❖ زيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة .

❖ زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء .

❖ تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة .

❖ تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل .

❖ تنمية الثقافة الوطنية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، ص 67 .

## أهمية التنمية الاقتصادية :

1. التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة :  
إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة ، وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ويمكن إيجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين :

### (أ) مجموعة العوامل الاقتصادية وتتمثل في :

1. التبعية الاقتصادية للخارج .
2. سيادة نمط الإنتاج الواحد .
3. ضعف البنيان الصناعي .
4. ضعف البنيان الزراعي .
5. نقص رؤوس الأموال .
6. انتشار البطالة بأشكالها المختلفة وبخاصة البطالة المقنعة .
7. انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .
8. سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .
9. استمرارية أزمة المديونية الخارجية .

### (ب) العوامل غير الاقتصادية وتتمثل في :

1. الزيادة السكانية الهائلة .
2. انخفاض المستوى الصحي .
3. سوء التغذية .
4. انخفاض مستوى التعليم .
5. ارتفاع نسبة الأميين<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> ميشيل توادور ، مرجع سابق ، ص29 .

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجياً بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتماداً كبيراً على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة . اقتصر التنمية في الدول النامية كنتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية على الإهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد ، دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ، ولا إلى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان .

## 2. التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :

التنمية الحقيقية لا بد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته فبمجرد حصول الدولة النامية على الاستقلال السياسي لا يترتب عليها انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها ، بل إن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية البلدان النامية والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال ، لذا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة ، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً .

## المبحث الثاني

### نظريات التنمية الاقتصادية

للتعرف على المتغيرات والعلاقات الأساسية في عملية التنمية لا بد من إلقاء نظرة على النظريات التي تنطوي على العوامل الأساسية والتي أثبتت التجارب أنها الأكثر أهمية بالنسبة لعمليات التنمية . فالتنمية الاقتصادية هي في المقام الأول عمل إداري يهدف إلى نقل المجتمع

من وضع التخلف إلى وضع التنمية حتى يصبح الاقتصاد قادرا على الانطلاق نحو النمو والتقدم , ولا يتأثر ذلك إلا بإزالة الجمود الذي يتعرض له المجتمع ؛ لأن التطور الاقتصادي لا يكون تلقائيا فالسياسة الاقتصادية تحتم إطار اقتصادي نظري تستند إليه .

### نظرية آدم سميث :

نادى آدم سميث بالحرية الاقتصادية وعارض أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي , وكان يرى أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي يحمل خواص ذاتية تجعل من الممكن تحقيق الخير للجميع . ولقد كان لكتاب آدم سميث " ثروة الأمم " تأثيرا واضحا على واضعي السياسة الاقتصادية , حيث كان مهتما بمشكلة التنمية الاقتصادية وكان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و ما هي معوقاته . وتقسيم العمل عند آدم سميث هو أساس لرفع الإنتاجية , وتقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام الآلات و المعدات المتخصصة , كما يؤكد حاجة الاقتصاد إلى تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي . ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد على الادخار , إضافة إلى ذلك هناك قيد آخر على تقسيم العمل هو حجم السوق . ويرى سميث أن عملية التنمية عند بدايتها تصبح محدده ذاتيا , وهذا يحدث عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج , وفي رأي سميث أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية<sup>1</sup> .

### نظرية ميل :

ينظر "استيورت ميل" إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة نتاج عمل سابق , ويتوقف معدل التراكم على مدى توظيف قوى العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل بالدخل , ومن سماتها : التحكم في السكان يعد أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل , كما أن الميل غير المحدود في

<sup>1</sup> أحمد منيسي و عدنان عباس, السياسة الاقتصادية بين النظرية و التطبيق (بنغازي:مكتبة جامعة فار يونس,1992م) ص 17 .



الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص الغلة وزيادة عدد السكان وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي ، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة ركود.

ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك حدد دور الدورة في النشاط الاقتصادي عن حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة ملكية النظرية وسائل الإنتاج .

### النظرية الكينزية :

لم تهتم النظرية بمشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط . ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة ، فكلما زاد حجم الإنتاج زاد الدخل الكلي ، والأدوات الكينزية هي :

1. الطلب الفعال .

2. الكفاية الحدية لرأس المال .

3. سعر الفائدة .

4. المضاعف : والمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية ، اقتصاد صناعي ، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ، ويتسم العرض بدرجة من المرونة .

### نظرية ريكاردو<sup>1</sup> :

كان يرى أن قانون تناقص الغلة هو السائد ، باعتبار أن الزراعة هي أهم قطاعات الاقتصاد القومي ، بالتالي المجتمع به ثلاث طبقات: رأسماليين . عمال . ملاك أراضي زراعية . والرأسماليون هم الذين يقودون عملية النمو الاقتصادي لامتلاكهم المصانع ، وهم يستغلون العمال ويستثمرون الأرباح ، ويجب أن تتحدد أجور العمال عند مستوى الكفاف فإذا كانت أعلى من هذا المستوى يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل ، لأن زيادة الأجور تخفضها مرة أخرى عند الوضع التوازني .

<sup>1</sup> ناير إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، ب ط (الرياض: دار المريخ للنشر ، (1405 هـ) ص 163 .

و ملاك الأراضي هم الذين يمدون المجتمع بالغذاء ، وفي عملية النمو الاقتصادي فإن الضغط على الأراضي الزراعية يزداد ، فتستغل الأراضي الأقل جودة وينشأ الربح وهو عائد ملاك الأراضي الزراعية . وفي الأجل الطويل يرى ريكاردو أن معدلات الإنتاج تميل للانخفاض نسبة لزيادة السكان ، وزيادة الأجور تؤدي إلى استغلال الأراضي الأقل جودة بالتالي زيادة تكاليف الإنتاج مع انخفاض الأرباح ، الذي يرجع إلى قانون تناقص الغلة الذي يقرر استخدام عنصر متغير واحد مع عدد من العناصر الثابتة ، والذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي إلى حد معين ، بعدها يبدأ في التناقص ونجد أن ريكاردو لم يعر التقدم الفني دورا في عملية النمو الاقتصادي الذي لم يكن له تأثيرا في إلغاء هذا القانون .

### نظرية ماركس :

إن النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي تقوم على فكرة التفسير المادي بالتاريخ و تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته ، ولقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض فمراحل التطور الاقتصادي هي :

العصر البدائي-العصور القديمة-الإقطاع-الرأسمالية-الاشتراكية .

ولا يوجد حد فاصل بين كل مرحلة وأخرى وهي تتداخل مع بعضها البعض.

والمو النمو الاقتصادي عند ماركس يقوم على نظرية فائض القيمة حيث قسم الناتج القومي إلى ثلاثة أقسام هي : رأس المال الثابت ويقصد به المباني والآلات والمواد الخام . ورأس المال المتغير وهو مجموعة من الأجور وفائض القيمة وهو الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي بدون وجه حق . والناتج الصافي يشمل رأس المال المتغير وفائض القيمة وينشأ فائض القيمة نتيجة لقدرة الاقتصاد القومي على إنتاج فائض يزيد عن احتياجات المجتمع الضرورية .

وفي رأي ماركس أن هذا الفائض هو فائض اقتصادي خلفه العمال استولى عليه الرأسماليون لتحويله إلى رأس مال آخر لزيادة الإنتاج مما يزيد درجة الاستقلال . كما يرى أن

ظاهرة انخفاض معدل الربح و محرك الاستثمارات ويؤدي ذلك في الأجل الطويل إلى ظاهرة الثورات الاقتصادية , والتي يتعرض لها النظام الرأسمالي .

ورغم توجيه الانتقادات لنظرية ماركس وعدم تحقيق نبوءاته بانتهاء النظام الرأسمالي وظهور النظام الاشتراكي في دول تمثل أعلى مراحل الرأسمالية (انجلترا-ألمانيا) وظهور النظام الاشتراكي في دول متخلفة بالنسبة للدول الرأسمالية (روسيا) إلا أن هذه النظرية ذات أهمية في عملية النمو الاقتصادية .

### نظرية شومبيتر :

تأثر شومبيتر بمدرسة التقليديين الجديدة في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي , مع تأثير النظام الماركسي في خصوص تناقضات النظام الرأسمالي .  
وجوهر نظرية شامبيتر في أن النظام الفردي في النظام الرأسمالي يرسم خطته الإنتاجية بدافع التنافس و السعي للابتكار والتجديد لتحقيق أقصى ربح ممكن , بالتالي التنافس يزيد من الاستثمارات فتزيد الثورات , فتطور المجتمعات الغربية إلى مجتمعات حديثة متقدمة فنيا , طابعها في التنظيم الاقتصادي صناعي . إذن تصرفات المنظمين الفردية هي المسؤولة عن التقدم الاقتصادي وعن النمو الذي يتحقق , وخير دليل على ذلك التنمية الاقتصادية التي حدثت في أوائل القرن التاسع عشر والعشرين .

والنمو الاقتصادي يعتمد على عاملين أساسين :

المنظم والائتمان المصرفي ؛ وهو يعطي للمنظم التسهيلات المصرفية التي تمكنه من زيادة الطلب على السلع الإنتاجية وتوجيهها لاستخدامات جديدة , ويبين شومبيتر كيفية قيام المنظمين بعملية التنمية الاقتصادية في اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة الكاملة .

حيث يقوم المنظمون بالتوليف بين عناصر الإنتاج والتمويل عن طريق الجهاز المصرفي , وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة عنصر الابتكار فيزيد الدخل ويزيد الطلب على السلع الإنتاجية بدرجة أكبر من الطلب على السلع الاستهلاكية , بالتالي لا تستطيع المؤسسات القديمة الوقوف أمام الإنتاج الجديد والقديم .

ولكن بعد فترة يتمكن المنظمون من تصحيح أوضاعهم واستعادة التوازن , وهكذا في شكل دورات اقتصادية هي ثمن التقدم الرأسمالي .

### مراحل روستو للنمو الاقتصادي<sup>1</sup> :

تقوم فكرة النمو الاقتصادي لروستو على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى مرحلة , حتى يصل أعلى درجات النمو الاقتصادي وهو يرى أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ممكنة إذا كانت تستوعب العوامل في كل مرحلة وتنقلها إلى مرحلة أخرى متخطية كل المشاكل , وعدد من المراحل المعينة لعمليات النمو الاقتصادي عند الدول النامية, وهي نتائج عامة مستتبطة من الأحداث التي شهدتها التاريخ الحديث .

### أ| مراحل المجتمع التقليدي :

في هذه المرحلة تكون الدولة متخلفة اقتصاديا , ويمتاز اقتصادها القومي بطابع زراعي تقليدي مع وسائل بدائية للإنتاج وللأسرة أو القبيلة دور رئيسي في التنظيم الاجتماعي , ومظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاج وضعف مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي , وأوضح روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالصين ودول الشرق الأوسط وبعض البلدان في أوروبا في القرون الوسطى ويعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتمتاز بالبطء الشديد .

### ب| مرحلة التهيؤ للانطلاق :

هي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي و مرحلة الانطلاق , والدولة تكون متخلفة اقتصاديا إلا أنها تحاول أن ترشد اقتصادها مع محاولاتها للتخلص من الجمود الاقتصادي المحيط بها . ومظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع للوسائل البدائية في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة , وقيام الصناعات الحديثة والاهتمام بالبنى التحتية مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . وركز روستو على أن ظهور طبقة ممتازة من المفكرين تخرج بالمجتمع عن

1 ماكلوم جبلز, مايكل رومر , تعريب طه عبدالله منصور, عبد العظيم , اقتصاديات التنمية , (الرياض:دار المريخ للنشر 1995م) ص 75 .

تفكيره التقليدي ، ويرى أن حدوث بعض التغيرات الثورية في الكيان الاجتماعي والسياسي من الشروط الأساسية اللازمة لهذه المرحلة .

ويعتقد أن هناك مشكلتين أساسيتين تواجه الدول في هذا الإطار . فالمشكلة الأولى تتمثل في زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة و الصناعات الإستراتيجية ، لأنه يجب إيجاد طعام للأعداد المتزايدة من السكان بزيادة إنتاجية القطاع الزراعي وإنشاء صناعات إستراتيجية ، بالتالي توفير النقد الأجنبي ، لأنه يرى أنه يجب على هذين القطاعين أن يمولا التنمية لا أن يكونا عبئا عليها .

أما المشكلة الثانية تتعلق برأس المال الاجتماعي وهو الخاص بتشييد خطوط السكك الحديدية والطرق و الكهرباء فروستو يعتقد أن هذا النوع من الاستثمارات لا ينفع بعائد سريع ويحتاج لرأس مال ضخم ، ولقيامه بذلك يجب على حكومات الدول النامية أن تتدخل بنفسها في هذا المجال ، مثل ما حدث في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة فإن الحكومة في فترة 1815-1840م قامت بدور كبير في خلق رأس المال الاجتماعي.

## ج | مرحلة الانطلاق:

يمكن وصف الدولة في هذه المرحلة بأنها واعدة في النمو ؛ لأنها تسعى جاهدة للقضاء على تخلفها والانطلاق نحو التقدم في طريق التنمية ، وإحداث أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء صناعات ثقيلة ، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل المواصلات .

ويرى روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها صغيرة نسبيا و تتراوح مدتها بين 20-30 عاما ، حيث يتم خلالها تحويل الاقتصاد القومي تحويلا كبيرا يجعل عملية التنمية الاقتصادية تتم بطريقة تلقائية ، وهي من أصعب مراحل النمو الخمس و من أهم مظاهرها زيادة

معدل الاستثمار المنتج من 5% إلى 10% أو أكثر من الدخل القومي ، وأوضح مثالا لدول دخلت مرحلة الانطلاق منها بريطانيا ، USA ، بلجيكا ، فرنسا .

#### د | مرحلة النضج :

في هذه المرحلة تكون الدولة قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي ، من زراعه وصناعه وتجارة وخدمات في شكل توازني ، وقد تمكنت من رفع مستوى الإنتاج المادي وزيادة الاستثمار فيها من الاستهلاك . كما تشهد هذه المرحلة قيام العديد من الصناعات الكهربائية والصناعات ذات الفائدة العظيمة لتقدم الاقتصاد ، وتتراوح معدلات الاستثمار بين 10% إلى 20% مما يحقق دخلا يفوق معدل الزيادة في السكان والدول التي دخلت في مرحلة النضج بريطانيا ، USA ، ألمانيا ، فرنسا .

#### هـ | مرحلة الاستهلاك الوفير :

تبلغ الدولة في هذه المرحلة شأنًا كبيرًا من التقدم الاقتصادي فيزيد الإنتاج عن الحاجة وتحصل على دخول عالية ووفرة في الاستهلاك . ودلالات هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السلع المعمرة وزيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع . ويرى روستو في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دولاً بلغت هذه المرحلة .

ويعتقد روستو أن كل مرحلة من هذه المراحل هي معيار قائم بذاته لقياس درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة ، فالدول التي تكون في المرحلتين الأولى والثانية تعتبر دول متخلفة اقتصاديا ، أما الدول التي في المرحلة الثالثة فهي دول في مركز الوسط لا هي متقدمة ولا هي متخلفة لكنها في مرحلة النمو ، أما الدول التي في المرحلة الرابعة والخامسة فهي دول متقدمة اقتصاديا مع اختلاف مستوى التقدم في مرحلتين .

وقد صاغ روستو هذه الفكرة نتيجة لاستقراء أحداث القرنين 18-19 واستنتج هذه المراحل . ولكن في الواقع هو استنتاج غير صحيح لأن الظروف التي سادت في الماضي لا توجد حاليا ، ولأن الدول التي كانت تعتمد على مستعمراتها لتكوين رؤوس الأموال وتصريف منتجاتها ، الأمر الذي لا يتوافر اليوم وليس من الضروري أن تتشابه المراحل التي تمر بها

الدولة بنفس الترتيب لدى روستو فقد تتعدى بعض الدول هذه المراحل نتيجة لاستيعابها التكنولوجيا المتحققة بواسطة الدول المتقدمة .

ونجد أن النظرية متفائلة لطبيعتها لأنها تعني أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى حتمي لذلك وجدت رواجاً في معظم الدول النامية .

### **نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup> :**

شهدت السنوات بعد الحرب العالمية الثانية نظريات اقتصادية تبحث في ظروف التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المتخلفة , ونادت بضرورة التدخل الحكومي والبحث عن السياسة الاقتصادية المثلى التي تخلق التنمية الاقتصادية .

### **نظرية الدفعة القوية :**

تتمثل في وجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. وصاحب النظرية "روزنشتين رودان" قد كتب عام 1943 عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق و جنوب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وأكد على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية يتم استثمارها لإنشاء قاعدة صناعية و مشروعات للبنى التحتية في نفس الوقت, تحت إشراف الحكومة وذلك للانطلاق إلى مرحلة أعلى للنمو الاقتصادي لأنه لمجرد إنشاء تلك المشروعات يقوم المجتمع بإكمالها عن طريق إنشاء مشروعات أخرى , لأن الزيادة في الدخل تكون أضعاف الزيادة في الاستثمار .

### **نظرية النمو المتوازن :**

ويعتبر "بيركس" من مؤيدي نظرية الدفعة القوية وقد بنى على أساسها نظريته في النمو المتوازن , وهي نظرية تعتبر امتداداً لنظرية الدفعة القوية .

ويرى أن النمو المتوازن يتطلب التوازن بين صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية , كما تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة , وقد بدأ نظريته من فكرة دائرة الفقر وهو يرى أن الدول النامية تعيش في قوة دائرية تتفاعل مع بعضها البعض مما

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد , النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية (القاهرة:مكتبة الإشعاع الفنية , 1999م) ص117 .

يجعل الدول تعيش في حالة ركود لذلك تتفاعل هذه الحلقة عن طريق علاج ضعف الاستثمار بتوزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج بشكل يسبب التكامل الصناعي المتوازن . وتوفر رؤوس الأموال يعتبر مشكلة تواجه الدول النامية . وتفترض هذه النظرية أن الدول النامية تبدأ من الصفر , وهذا افتراض خاطئ لأن كثير من الدول تبدأ استثمارها عبر تاريخ طويل , وأن لها هياكل أساسية متناثرة يمكن استكمالها وكذلك الاستثمارات لخلق التوازن تؤدي إلى نمو غير متوازن .

وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة صغيرة .<sup>1</sup>

### نظرية النمو غير المتوازن :

يرى هيروشيما صاحب فكرة النمو غير المتوازن أن التنمية تبدأ بتنمية بعض الصناعات الرائدة حيث تؤدي استثماراتها إلى استثمارات في قطاعات أخرى وهو يرى أن هذا النمو غير المتوازن مناسب للدول النامية , لأنها تفتقد المقدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار بما يتواءم مع الموارد الناتجة , والنمو غير المتوازن يحفز قطاعات أخرى مما يعيد التوازن مرة أخرى وهذا يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيداً عن التوازن في شكل اختلالات متتابعة وهذا يحدث نتيجة لاستفادة الصناعات من الوفورات الخارجية التي يحققها نمو صناعات جديدة .

وتقوم هذه النظرية على فكرة قوى السوق والحافز الفردي , وهي غير ملائمة للدول النامية لأن جهاز السوق لا يعمل بالصورة المطلوبة مثل ما يعمل في اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة . أما إذا كان جهاز السوق يعمل بكفاءة في استيعاب الاستثمارات المتتابعة وخلق الطلب الفعال فإن هذه النظرية تصلح في الدول النامية .

إن التخلف في البلاد النامية يعود إلى انخفاض الدخل عند هذه الدول وانخفاض الدخل يعود إلى انخفاض الادخارات التي تحد من العمليات الاستثمارية المختلفة .

<sup>1</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الإسكندرية دار الجامعية، 2004م) ص340.



## مستلزمات التنمية الاقتصادية<sup>1</sup> :

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

### أولاً: تجميع رأس المال :

وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ونجد أن هذه الموارد لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد .

وفي البلدان النامية يلاحظ ارتفاع معدلات نمو السكان ، وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات والاستثمارات ، الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد فيها من رأس المال ، إن لم تتعدم مثل هذه الزيادة بحيث تبقى هذه الحصة ثابتة .

### ثانياً: الموارد الطبيعية :

إن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف .

كما أنه يجب توفر المزيد من الإمكانيات للاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية وتحسين مستوياتهم الصحية بغية تكوين رأس المال البشري الذي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في تحقيق التنمية .

<sup>1</sup> مصطفى عبد الله الكفري ، التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية البشرية ، الحوار المتدمن (العدد 2537، 2009م) ص 1 .

ورغم أهمية الموارد وتوفرها لعملية التنمية , لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان النامية على ذلك ويعود السبب إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال و المبادلة بين عناصر الإنتاج .

فالعلمية الإنتاجية بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر , وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور , ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري , فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته وهذا مالا يتوفر في البلدان النامية .

ومعظم البلدان النامية لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية , حيث تمتلك أراضي زراعية خصبة صالحة للزراعة إلا أنها غير مستقرة , وقدر كبير من الثروات الطبيعية التي لم يتم اكتشافها أو أنها مكتشفه ولكنها غير مستقلة , أو أن طريقة استقلالها غير كفؤة بحيث تتخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها .

### ثالثا : الموارد البشرية :

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية للتنمية ووسيلتها فالهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع من مستوى دخله الحقيقي .

والموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة بين الأفراد التي ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة ؛ لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه , فتزداد الحاجة على ذلك مع تصاعد وتيرة التنمية الاقتصادية وبالذات تزداد الحاجة إلى إعداد أنواع معينة من القوى العاملة كالاختصاصيين والعمال المهرة وغيرهم .

وفي عملية التنمية في البلدان النامية يوجد إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية ولأهمية الاستثمار في تنمية هذه الموارد والذي يعد ضروريا جدا لتحقيق التنمية , حيث أن استثمار قليلا

للغاية قد وجه إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في معظم البلدان النامية ويعود ذلك إلى :

• أن الفترة التي تستغرقها في تنمية عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة .

• عدم توفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقدره بين الاستثمار لتنمية الموارد البشرية للنواتج القومي وكثير من الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلا أخيرا .

• تركيز معظم الاقتصاديين ودراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية . وبالنظر للاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون أخيرا بالموارد البشرية نجد أن هذا الاهتمام قد أطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي .

#### رابعا: التكنولوجيا<sup>1</sup> :

يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب وأداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع . وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في :

• زيادة الموارد الطبيعية من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة للكشف عليها .

• إضافة استخدامات جديدة تسمح بزيادة الانتفاع الاقتصادي منها .

• اكتشاف طرق إنتاج تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية وتقليل التكاليف .

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عديدة :

1. أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي .

2. الاهتمام بتطوير الأسلحة والمعدات والأجهزة الحربية للمجالات الأخرى أدى للاهتمام

بإحداث تطور تكنولوجي .

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ، ص23 .

3. اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات وابتكار وسائل إنتاج جديدة تحدث تطورا في نوعية السلع .

4. لأن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يثير الكثير حول ظهور البطالة والحاجة للبحث عن أعمال جديدة والتدريب عليها .

ورغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التطور , إلا أن هنالك تفاوتاً واضحاً في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم مضامين هذا التطور ومعطياته في حين لا تملك الدول النامية مثل ذلك , وأصبحت الدول المتقدمة هي المصدر أساساً للتكنولوجيا في حين يقتصر دور الدول النامية على تلقي ما تمنحه الدول المتقدمة لها من تكنولوجيا بدون أن تحدث تطويراً فيها على الأغلب وأدى بالتالي إلى أن تمثل التكنولوجيا أداه التبعية الرئيسية في الوقت الحاضر التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة لاعتماد عملها التنموية فيها على التكنولوجيا التي تصدرها الدول المتقدمة , وهذا أدى إلى أن تمارس الدول المتقدمة أساليب متنوعة ومتعددة يتم من خلالها استنزاف قدرات وثروات البلدان النامية , وإعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البيئة التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي , لذلك تعتمد الدول النامية على الدول المتقدمة في إقامة مشاريعها اللازمة لتحقيق التنمية على تكنولوجيا الدول المتقدمة ابتداء من مرحلة القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية الاستثمارية للمشروع وتشغيله للاعتماد على السلع نصف المصنوعة , وتمارس من خلال ذلك العديد من السلبيات التي ترافق عملية نقل التكنولوجيا المصدرة من أبرزها أن هذه التكنولوجيا تمثل إحدى الحلقات في السلسلة التكنولوجية التي تتواجد حلقاتها المهمة الأخرى في الدول المتقدمة , إضافة إلى أن الدول المتقدمة تتخلى عن التكنولوجيا التي تستخدم قدراً كبيراً من الموارد أو التي أصبحت متخلفة في سلم التطور التكنولوجي .

وهذا يؤدي بالتالي إلى حصول الدول النامية على بعض نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور , وقد رافق ذلك وجود بعض السلبيات منها :

1. فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع .

2. فرض كلف مرتفعة على استيراد ما تتطلبه المشروعات من الآلات وغيرها .
  3. فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول النامية مقابل الخبراء والفنيين الذين يتم الاعتماد عليهم من الدول المتقدمة .
  4. فرض أثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار .
  5. إتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزا , وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع , وعدم اكتساب العاملين للخبرات .
- لذلك يجب على الدول النامية أن تعمل على<sup>1</sup> :

1. تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي والتطبيقي من خلال عمل مؤسسي ومنظم مرتكز على أسس وأهداف واضحة , وإقامة مراكز للبحوث وتوفير الباحثين والمختصين والأجهزة , وتحفيزهم على العمل ماديا ومعنويا .
2. أن تعتمد المؤسسات والمشاريع إلى الانتفاع لدرجة كافية من مراكز البحوث الموجودة لديها, بالشكل الذي يحفزها على التطور والنشاط .
3. أن يجري التركيز في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور الفني والتكنولوجي , وزيادة الربط بين المؤسسات العلمية وبين الجهات العلمية من خلال نظم التعليم وتطوير وسائل وطرق العمل .
4. التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها المتقدمة عند دخولها السوق الدولية , وتوسيع التنسيق والتعاون فيما بينها في إحداث التطور التكنولوجي لديها .

### المبحث الثالث

#### معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

<sup>1</sup> فرج عبد الفتاح فرج , التخطيط الاقتصادي (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1992م) ، ص 36 .

ارتدت التنمية اليوم مظهراً براقاً في جميع دول العالم وتجاوزت جهودها في المحيط المحلي والقومي إلى الصعيد العالمي حيث نشأت المنظمات التنموية والمعاهد والجامعات ودور البحث التي تخصصت في الدراسات أو المساعدات التي تتطلبها عملية التنمية . ويعتبر التخطيط كأسلوب هو الوسيلة العملية لتحقيق أهداف التنمية ، وبدون التخطيط لا يمكن تحقيق معدلات تنمية هادفة إذ أن التنمية حقيقتها عملية معقدة تتداخل فيها جملة قضايا وأمور لأنها في الأساس تريد الوصول لتحقيق ما يصبوا إليه المجتمع من تطور وتقدم ، وذلك فإن عملية التنمية تحتاج إلى تخطيط متصل وطويل المدى ، ولا بد من أن تؤمن بمقتضى ذلك مستلزمات أساسية هي (الخبرة ونواتج الموارد الطبيعية كالخامات المعدنية والمواد الأولية والزراعية ومصادر الطاقة والوقود)<sup>1</sup> .

كما أنه لا بد من تأمين المعرفة الفنية والتقنية الأساسية ، ومستلزمات الإنتاج والاحتياجات الفنية في قوة العمل المؤهلة لتشغيل ماكينات الاقتصاد الوطني حسب الخطة وأهدافها في تحقيق التنمية ، ومن خلال تجربة الدول النامية فقد برزت الكثير من الدروس والعظات في مجال التنمية الدولية ، فقد ظهر أن التنمية كمجهود اقتصادي لم يصل بالدول النامية إلى الأهداف والمرامي التي تتشدها الآن ، فالنموذج المسيطر ركز على قياس الناتج القومي والدخل الفردي في النمو الاقتصادي وأهمل الجانب الاجتماعي والثقافي للدول ، وبالرغم من الزيادة في معدل النمو العام إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغالبية العظمى من السكان في الدول النامية لم يتحسن كثيراً ، فقد تفاقمت البطالة وازدادت الهجرات من الأرياف إلى المدن ، وقامت الأحياء الفقيرة في قلب المدن وفي أطرافها وتردت الخدمات التعليمية والصحية وازداد التضخم المالي والاقتصادي ، وانقسم العالم إلى قسمين : أغلبية مترفة تملك كل شيء ، وأغلبية معدمة لا تملك شيئاً ، فمن ذلك المنطلق تعالت الأصوات منادية بقلّة التركيز على رأس المال المادي والاعتماد أكثر على رأس المال البشري بوصفه الوسيلة الناجحة في الإنتاج والعامل الأساسي في تراكم رأس المال والغاية والهدف الذي نحوه توجه الجهود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فالدول النامية لا يمكن أن تحقق ما تصبو إليه من أهداف وحاجات في غياب التخطيط ، ذلك لأن مواردها وإمكانياتها محدودة ومن ثم يجب عليها أن توازن بين ما لديها من موارد وإمكانيات وبين ما تريد تحقيقه من أهداف واحتياجات وطريقها في ذلك هو

(1) فرج عبد الفتاح فرح ، مرجع سابق ، ص 37 .

التخطيط الذي يمكنها من حصر مواردها وإمكانياتها المتاحة ومن التعرف على أهدافها وحاجاتها وترتيبها بحسب أهميتها ثم توجيه استغلال هذه الموارد نحو تحقيق الأهداف والحاجات في توقيت زمني ملائم وبحيث تشمل التنمية كافة قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة في وقت واحد لضمان نمو هذه القطاعات بمعدلات متساوية فلا يسبق إحداها بقية القطاعات الأخرى بما يزيد مطالبه منها عن إمكانياتها فيؤدي إلى عرقلة نموه وتقدمه .

وتأخذ غالبية الدول النامية في الوقت الحاضر بهذا الأسلوب في تنمية مواردها الاقتصادية لأنها في أشد الحاجة إليه وتتبع حاجتها إليه من حاجتها إلى معدل سريع للتنمية الاقتصادية لا يقل عن معدل زيادة سكانها ولن يتسنى لها تحقيق هذا المعدل السريع للتنمية إذا هي اعتمدت على التطور التلقائي المتولد عن قوى السوق الحرة وحدها ، والسبب في ذلك يرجع إلى تنظيم الاستثمارات التي يقوم بها المشروع الحر إنما تخضع للصالح الخاص الذي يعطي أهمية كبيرة لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة<sup>1</sup> .

### واقع التخطيط التنموي في الدول النامية :

1-مركزية التخطيط التنموي : إن إعداد المخططات عملية منظمة تنجز طبقاً لمراحل وضمن هيئات مختلفة تشارك فيها أهم جهات وقطاعات الدولة المعنية ، وعلى رأس هذه الهيئات لابد من وجود هيئة مركزية ومسؤول مركزي (وزارة التخطيط) وتكون تحت إشراف الحكومة المركزية ، وكثير ما يتلخص التخطيط في تقديرات بدون تحديد السبل لانجاز الأهداف المقدره .

2-المؤشرات الكمية : تحلل المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالنمو الاقتصادي المكانة الأولى في المخططات المعهودة ، ومنها المؤشرات السكانية ومؤشرات القوى العاملة والادخار والاستثمار والنتاج المحلي الإجمالي ونموه ، ويعتبر الاستثمار وهيكلته ومصادر تمويله المحلية والأجنبية العنصر الرئيسي في هذا المجال.

3-التخطيط بعد الإصلاحات الهيكلية : إن واقع التخطيط في الدول النامية خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات قد يختلف عن الواقع الحالي للتخطيط ، لقد حدث إنجاز فعلي لإصلاحات كثيفة وعديدة ، وفي الواقع كثيراً ما كانت الإصلاحات الهيكلية تصمم حسب مناهج وفي إطار مستقل عن إطار التخطيط ، والكثير منها كان يصاغ بالتعاون الوطيد مع المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ) وكان هذا لا يمكن أن يقف

<sup>1</sup>فرج عبد الفتاح فرح ، مرجع سابق ،ص38 .

عند حدود المخططات الدورية ويخضع لكل مؤسساتها . أي أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في الدول ذات الدخل المتوسط لم تستتبط ولم تصمم بالدرجة الأولى في صلب مؤسسات التخطيط التنموي المعهود ، بل هي إلى حد بعيد غريبة عنه ومضافة إليه ، وواقع تخطيط التنمية في جل الدول النامية لم يكن يستجيب لكل مقومات التخطيط فهو لا يقدم دائماً الحلول العملية الكاملة ، ولا يوضح الوسائل لإدراك الأهداف المتفق عليها ، ولا يحدد مسؤولية الأطراف المعنية ثم أنه لا يطرح قضايا التنمية طرْحاً وافياً .

إن التحاليل الاقتصادية الحديثة ودراسة الواقع الاقتصادي في إطاره العالمي يبرهن على ميدان التخطيط يجب أن يتسع ليشمل أبعاداً هامة جديدة قلما تم إدراجها في هذا الميدان وإسداؤها المقام الذي تستحقه ، ومن بين المهام التنموية التي يحجب إدراجها في ميدان التخطيط :

أ- التفاعل مع الاقتصاد العالمي وتقلباته للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ب- تأمين الخدمات العامة بشتى أنواعها .

ت- بناء وتعزيز المؤسسات العامة والحفاظ على مناعتها ، ومن بين المؤسسات المطلوبة تلك التي تمكن من محاربة الفقر ومن تحقيق العدالة .

### التنمية الاقتصادية في الدول النامية<sup>1</sup> :

هناك العديد من الأسباب التي تؤكد أهمية تكوين رأس المال بالنسبة للدول النامية ومن أهمها :

1- أن جميع الدول الأقل تطوراً تعاني من العجز الحيوي في السلع الرأسمالية كالمصانع والمعدات والآلات والمرافق العامة وغيرها ، مما لاشك فيه أن قوة العمل عندما تُزوّد بالمعدات الجيدة سوف تعجل التنمية .

2- زيادة رصيد السلع الرأسمالية يعتبر أمر حاسم تفرضه الإمكانية المحدودة جداً المتاحة للدول الأقل تطوراً لزيادة معروضها من الأراضي الصالحة للزراعة .

3- من حيث المبدأ فإن طريقة تكوين رأس المال يمكن أن تكون تراكمية فإذا أدى تكوين رأس المال إلى زيادة الإنتاجية بنسبة أكبر من معدل النمو السكاني ، فإن معدل الادخار الحدي سوف يزيد مما يسمح بتكوين زيادة في رأس المال ، بمعنى أن التكوين الرأسمالي يمكن أن يغذي نفسه بنفسه .

<sup>1</sup> عبد المعطي محمد عساف ، إدارة التنمية ، ط1 (عمان: مطابع القبس التجارية ، 1988م) ص220 .



وفيما يتعلق بمصادر التكوين الرأسمالي ، فمن المتصور أن يتحقق اعتماداً على الموارد المحلية للدول الأقل تطوراً من ناحية واعتمادها على التمويل الخارجي الذي يمكن أن تحققه الدول النامية نتيجة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول المتقدمة والمنظمات

ولاشك أن النصيب الأكبر في تحمل أعباء تمويل التنمية يقع على عاتق الدولة بما تملك من سلطات تستطيع من خلالها أن تنسق بين الأدوار وتوائم بين المسؤوليات .

إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ولا يجب النظر إليها على أنها ترف اقتصادي أو سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية الاقتصادية يعتمد على عدة مصادر هي :

#### 1- المدخرات الوطنية :

يجب على الدولة أن تدخر ، أي أن تحد من استهلاكها حتى لا تستخدم كل مواردها المحلية للإنفاق الاستثماري ، وهذا يتحقق من خلال استخدام الموارد في إنتاج السلع الرأسمالية ، غير أن معوقات الادخار والاستثمار تعتبر كبيرة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة اقتصادياً .

ومن أهم معوقات الادخار والاستثمار في الدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية لهذه الدول ، ويعزى هذا الضعف إلى أن المجموعات الضخمة من السكان غير القادرين أو الذين لا يرغبون في الادخار ، الطبقة الثرية جداً لا تجعل هذه المدخرات متاحة لتكوين السلع الرأسمالية المنتجة .

#### 2- عوائد الصادرات :

يمكن للدول النامية أن تستفيد من علاقاتها بالدول المتقدمة بما يلي :

- التوسع في حجم التبادل التجاري مع الدول المتقدمة : يرى بعض الكتاب أن من أبسط وأكثر الوسائل المؤثرة التي عن طريقها تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية وهو تخفيض حواجز التجارة الدولية في مواجهة صادراتها ، وبذلك تتمكن هذه الدول من تحسين دخلها القومي من خلال زيادة حجم التجارة الدولية وإنتاج سلع تصدير حتى تتمكن من الحصول على ما تحتاجه من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المتوفرة والمتطورة .

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية : إن حلقة الفقر المفرغة التي تعاني منها الدول النامية تؤكد على أهمية تراكم رأس المال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، ورأس المال العام أو الخاص يمكن أن يدعم ويساعد مجهودات الادخار والاستثمار المبذولة في الدول النامية وأن يؤدي دوراً حيوياً في القضاء على حلقة التخلف لأنه يوفر لها قدرًا من العملات الصعبة .

- المعونات والهبات الأجنبية : من مزاياها توفير عملات أجنبية وتيسير استيراد المهمات والمعدات الضرورية للتنمية لكنها لا تخلو من الأضرار وأقلها أن يخلق تيار هذه المعونات جواً من التراخي في الادخار المحلي .

#### 4- القروض الأجنبية :

يمثل الدين الخارجي الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدول لحساب دول وتأتي القروض من مؤسسات دولية ضمن موازنتها لاستخدامها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البيئة التحتية أو قد تكون في شكل عون فني بتدريب وتمويل دراسات الجدوى ويساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الإقراض من موارد تمويلية للتنمية .

#### دور الدولة في التنمية الاقتصادية :

تستطيع الدول المتخلفة اقتصادياً أن ترسم لنفسها سياسة هادفة يمكن بواسطتها تغيير الهيكل الاقتصادي الذي يمثل السبب الرئيسي في تخلفها ، أي أن تكون سياسة قومية هدفها رفع مستوى معيشة الأفراد ، وأن تتجنب في الوقت ذاته كل سياسة لا تحقق هذا الهدف أو لا تعود عليه بمنفعة قومية ، وفي مجال المساومة الدولية تضعف فرصة الدولة الفقيرة أمام الدول القوية ، مما يتطلب تشكيل السياسة الاقتصادية القومية بنوع من الدبلوماسية حتى يمكن تحقيق الأهداف القومية .

وهنا تبدو أهمية كتل مجموعة الدول الفقيرة اقتصادياً للقيام بعمل جماعي في الميدان الدولي طالما أن هذا التكتل مصدر قوة لهم ، أي أن الدول المتخلفة يجب أن لا تقتصر علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة صناعياً وتهمل علاقتها مع الدول الأخرى المماثلة لها في الظروف ، وأن تحرر نفسها من التبعية الاقتصادية ، فالدول الغنية القوية لن تقوم وحدها وبمحض إرادتها وبكامل قواها برفع مستويات الدول المتخلفة إلا إذا تكتلت هذه الأخيرة وراعت مصالحها الجماعية .

#### شروط تحقيق التنمية الاقتصادية :

- رفع مستوى الانجاز الاقتصادي .
- توفير حجم واسع ونوعية عالية الجودة من السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان الأساسية .
- توفير فرص أكثر للعماله وتقليص حجم البطالة المقنعة ، وتوظيف القسم الأكبر من الموارد البشرية .
- تصحيح نموذج الدخل داخل الدول النامية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور الذي يتمتع به غالبية السكان .
- تقليص فجوة التنمية بين الدول النامية لأن ذلك سيؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج .
- تطوير قدرة المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي .
- تحقيق درجة عالية من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات في كافة المجالات .
- تحقيق أوسع قدر ممكن من الاعتماد على الذات في عملية التنمية<sup>1</sup> .

### معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية<sup>2</sup> :

وتنقسم إلى : معومات داخلية وأخرى خارجية

#### أولاً: العوائق الداخلية :

- 1- البيئة: يظهر أثرها على الإنتاج الزراعي مثل تأثير الأمطار والرطوبة على توليد الآفات الزراعية وكذلك المناخ مما يؤثر على الإنسان .
- 2- الثقافة : إن بعض الدول النامية كان لها مهد حضارة لقرون عديدة ولكنها وقعت تحت تأثير السلطات الأجنبية ووقعت ازدهارها وتقدمها وقضت على الكثير من قيمها وأخلاقياتها .
- 3- السكان : يقوم تأثير السكان على التنمية على أساس العلاقة بين حجم السكان والموارد القائمة ومعدل نمو السكان والزيادة في إنتاج السلع والخدمات .

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص298 .

<sup>2</sup> أبوبكر متولي وسمير مكاي ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1992م) ص257 .

4-الاستثمار والمدخرات والمعوقات التكنولوجية والتنظيمية : إن التقدم التكنولوجي أساس التقدم المادي ، والاستثمار عنصر أساسي في استخدام التكنولوجيا وهذا يؤثر بدوره في حجم المدخرات وتنمية رأس المال الفارق بين العالم النامي والعالم المتقدم .

5-حجم السوق المحلي : يقصد به متوسط القوة الشرائية للأفراد وحجم السوق المحلي من حيث تكامله بين القطاعات والاستثمارات وهو الأساس في التنمية المتوازنة .

6-انعدام المساواة بين الأفراد والجماعات والمناطق الجغرافية المختلفة : يعتبر سوء توزيع الثروة والدخل وعدم تكافؤ الفرص من معوقات التنمية في العالم النامي وسوء توزيع الخدمات بين القطاع الريفي والحضري أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدن مما حرم الريف من العناصر البشرية التي تستطيع أن تشارك في التنمية مما أثر على التقدم الاقتصادي للدولة .

7-انخفاض مستويات المعيشة : تعاني الدول النامية من انخفاض في مستويات المعيشة وارتفاع معدل الوفيات مما يؤثر بدوره على الكفاية الإنتاجية ومستوى الدخل .

8-المعوقات السياسية والاجتماعية والفكرية : يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية وذلك يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية ، أما العوامل الاجتماعية ، فالتنمية نفسها أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع .

### ثانياً : المعوقات الخارجية :

1) الشروط غير المواتية للتجارة : هناك إتجاه لارتفاع أسعار السلع المصنعة بمعدل أسرع من أسعار المواد الخام ، وأن كثير من الدول النامية تعتمد على تصدير عدد محدود من المنتجات الزراعية أو الخامات الاستهلاكية أو الآلات لبعض الصناعات الناشئة بها ، كما أن أسعار هذه المنتجات أو الخامات غير ثابتة وأن بعضها يتقدر سعره ويتحدد في بعض العواصم في الدول الصناعية ، وهكذا تكون الدولة عاجزة عن تدبير الموارد الكافية من النقد الحر اللازم لمشروعات التنمية .

2) مشكلات رأس المال والمعونة الأجنبية الفنية والديون وميزان المدفوعات : يؤدي عدم القدرة على زيادة الصادرات إلى الحد الذي يوازن على الأقل أثمان الواردات إلى إلتجاء الدول للاستدانة من الخارج ويكون ذلك مقابل فوائد باهظة مما يؤثر على مشروعات التنمية .

3) التضخم المستورد : تقع الدول تحت تأثير التضخم المالي الذي تعاني منه الدول الصناعية لأنها تعتمد عليها في استيراد السلع والآلات اللازمة لها ويتخذ هذا التضخم أشكالاً مختلفة منها ارتفاع أسعار الواردات الذي يؤثر على ميزان المدفوعات وزيادة حجم التضخم المحلي .

أما المعوقات الأخرى على سبيل الإيجاز تتمثل في :

1- عدم كفاية التصور المفاهيمي الشامل للتنمية .

2- عدم كفاية مستوى الإنجاز الاقتصادي .

3- بطء توسيع وتنويع اقتصاديات الدول النامية .

4- عدم كفاية سياسات استغلال الموارد الطبيعية .

5- ضعف مستوى الإسهام في الجهد التنموي في الدول النامية .

6- التجزئة وإعادة التنمية في الدول النامية .

7- التبعية وأهمية قطاع النفط .

وهناك معوقات للتنمية في قارة إفريقيا : منها الأمن والفساد والحروب والجهل والمرض .

والقضاء عليها وإزالتها تعمل على استنزاف الموارد<sup>1</sup> .

## المبحث الأول

### الخطط الاقتصادية في السودان

#### مقومات الاقتصاد السوداني:

<sup>1</sup>فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص314 .

إن البناء الاقتصادي للدولة ينتج من مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها ، لذلك يعتبر أن الاقتصاد الوطني للدولة يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكامله ومن واقع البناء الاقتصادي تصنف الدول إلى دول متقدمة ودول نامية .

الاقتصاد السوداني لا يختلف كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية ، لذلك طبيعة هيكل الاقتصاد السوداني تعكس البناء الاقتصادي لدولة نامية ، وحسب المؤشر العام للتنمية البشرية فقد تطور السودان من معدل 0.427 في العام 1990م إلى معدل 0.505 في العام 2002م ولذلك يحتل السودان المرتبة الإحدى وخمسون من جملة الخمسة وتسعون دولة ، وبذلك يكون السودان قد ارتفع من قائمة الدول الأقل نمواً إلى الدول متوسطة النمو وذلك حسب تصنيف الأمم المتحدة . نال السودان استقلاله في العام 1956م خلال الحرب الباردة والتي اتسمت بحدة المنافسة والتسابق على المناطق التي تتوافر فيها الموارد المتاحة كان لا بد أن يؤثر ويتأثر بحركة الاقتصاد الدولي والذي تحكمه وتحركه طبيعة الصراع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وقد اتسمت سياسات الحكومات التي تعاقبت على الحكم بالتلون حسب درجة قوة علاقتها مما أثر سلباً على نموه الاقتصادي كذلك بسبب اتساع سياسات غير حكيمة قادها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي<sup>1</sup> ، وقد فشلت كل الجهود التي بذلت في تطوير أداء الاقتصاد السوداني في ظل غياب برامج وطنية هادفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عدم عدالة شروط التجارة الدولية وارتفاع خدمات الديون كل ذلك يلعب دوراً في تأخير التنمية في السودان .

### الملاح الرئيسية للاقتصاد السوداني :

#### الجغرافيا والسكان :

تبلغ مساحة السودان حوالي 1882000 متر مربع تقريبا ويجاور السودان سبعة دول إفريقية يؤثر فيها ويتأثر بها وهي تشاد ، إفريقيا الوسطى ، أثيوبيا ، إرتريا ، مصر ليبيا ،

<sup>1</sup> قسوم خيرى بلال ، السودان صدمة الانفصال والطريق إلى التعافي الاقتصادي ، ط1، (الخرطوم: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة ، 2011م) ص 70 .

وجنوب السودان . وبه نهر النيل وروافده ، كما ينتفع السودان من المياه الجوفية ومياه الأمطار, هذا القطر المتزامي الأطراف يتمثل في عدة أقاليم مناخية تتمثل في:

أ/ الإقليم الأول : يبدأ من الحدود الشمالية مع مصر وحتى الخرطوم وهي منطقة شبه صحراوية حيث لا يزيد مستوى الأمطار عن 200 ملم .

ب/ الإقليم الثاني : وهو يمثل أواسط السودان ويمتد من جنوب الخرطوم إلى كسلا في الشرق , والجنينة في الغرب وتتراوح الأمطار في هذه المنطقة بين 200-800 ملم وهي تعتبر من المناطق الزراعية والرعية . ويقع السودان من الناحية الجغرافية بين خطي طول 38-14 شرقاً وخطي عرض 22-4 شمال خط الاستواء.

### السكان :

أورد تقرير اللجنة السكانية التابعة للأمم المتحدة (2007م) أن تعداد سكان السودان 41 مليون نسمة ، واختلف هذا الرقم مع التعداد السكاني الذي أجري في السودان الذي بلغ 38 مليون نسمة وهم :

1-96 % من أهل السودان يعيشون تحت خط الفقر علماً بأن خط الفقر 1.08 دولار كما حددته الأمم المتحدة كمتوسط لدخل الفرد القومي .

2- يبلغ معدل الخصوبة 50 طفلاً لكل 1000 شخص أي 6.9 طفل/امرأة.

3- 66.7 من عدد السكان الكلي يعيشون في المناطق الريفية و33.3 يعيشون في المناطق الحضرية.

ونجد أن الحراك السكاني في السودان يتميز بالحيوية حيث نجد أن السودان يتحرك عبر حدوده حوالي 2 مليون نسمة وفقاً لظروف ومواسم الزراعة والأمطار كذلك نجد أن 3% من السكان يغادرون السودان للعمل في الخارج أو للدراسة أو اللجوء ، ويعتبر السكان من أهم عناصر الإنتاج وذلك بتوفير الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

### الموارد الطبيعية :

السودان يمتلك العديد من الثروات الطبيعية حيث تقدر الأراضي الزراعية بحوالي 200 مليون فدان ، ومساحات المراعي تقدر بحوالي 120-150 مليون فدان ، أما المساحات الغابية وحسب تقديرات الهيئة القومية للغابات وهي حوالي 218 مليون فدان أما الموارد المائية توجد فيه المياه الجوفية والأنهار ويجري فيه نهر النيل بروافده ، كذلك توجد

فيها الثروات المعدنية مثل الحديد وخام الاسمنت والذهب والكروم والبتروول في شرق البلاد وشماله وغريه .<sup>1</sup>

اتسم المسار التاريخي لتطور الاقتصاد السوداني بالاضطراب بين الاستقرار وعدم الاستقرار ، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى اضطراب السياسات الاقتصادية والتنموية من جهة والسياسية من جهة أخرى ، على الرغم من الجهود الاقتصادية والتنموية والإصلاحية التي بذلت لتحسين وضعية الاقتصاد السوداني إلا أنه مازال يعاني من اختلالات جوهرية تتعلق ببنائه الهيكلي . فقد شهد الاقتصاد السوداني طيلة الحقب الماضية تدهوراً اقتصادياً مستمراً ونمواً متدنياً وفي بعض الأحيان سجل معدلات نمو سالبة تقابلها معدلات نمو أعلى في السكان ، مما أدى إلى تدهور مستمر في الدخل الحقيقية للأفراد وتزامن مع الأداء في النمو الاقتصادي (النتاج المحلي الإجمالي) مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ، ترتب على ذلك تدهور في المدخرات المحلية والقومية .

#### مراحل التخطيط الاقتصادي في السودان:

يعتبر السودان من أقدم الدول العربية والإفريقية التي اتبعت التنمية المبرمجة ، وقد وضعت أول خطة خمسية في الفترة (1946-1951م) ثم البرنامج الخماسي في الفترة (1951-1956م) وبعد هذه الفترة طبقت خطط سنوية حتى جاءت الخطة العشرية في (1961/1962-1970/1971م) وكانت أول تجربة حقيقية للتخطيط الشامل واستطاعت أن تبرز أهمية الانتقال من التنمية العفوية إلى التنمية المخططة وأصبحت هذه الخطة معلماً من معالم التخطيط في السودان ثم تلتها الخطة ما بين (1970/1971-1974/1975م) ولكن تم تعديل هذه الخطة بخطة خمسية معدلة في (1972-1973م) ثم جاءت الخطة الستية (1976/1977-1983م) وهي تمثل المرحلة الأولى من خطة طويلة المدى ووضعت لتغطي الفترة (1977/1978-1982/1983م) في هذه الخطة بدأت الاستدانة الخارجية وتعتبر هذه الفترة بداية الاختلال في الاقتصاد الكلي السوداني وبالتالي تعتبر منعطفاً خطيراً في مسار الاقتصاد الوطني وقد امتدت هذه الأزمة التي تشكل محور الخلل في الاقتصاد والتدهور في معدلات النمو في العقود التالية ، وهناك بعض الجوانب الايجابية خلال هذه الفترة حيث تم إنشاء عدة مشروعات ناجحة ذات تأثير في تخفيف حدة الخلل في الاقتصاد الوطني وأهم هذه المشروعات شركة سكر كنانة ، ومصنعي سكر عسلاية وغرب سنار ،

<sup>1</sup>قسوم خيرى بلال ، مرجع سابق ، ص71 .



وطريق بورتسودان الخرطوم, وخط أنابيب البترول من بورتسودان الخرطوم , وإنشاء الحكم الإقليمي لتقصير الظل الإداري والتشريعي .

وقد أدى بروز الأزمة الاقتصادية (1977-1978م) إلى تدخل صندوق النقد الدولي بتطبيق روستات تنفيذاً لبرنامج البنك الدولي للإنعاش الاقتصادي عن طريق تخفيض سعر الصرف لإنعاش الصادرات وطبق برنامج الاستثمار الثلاثي (1978/1979-1980/1981م) ، والبرنامج الثاني (1980/1981-1982/1983م) والبرنامج الثالث (1982/1983-1984/1985م) لكن هذه البرامج لم تعالج المشكلة الاقتصادية لأن زيادة الصادرات كانت زيادة غير حقيقية وأدت إلى مزيد من تدهور العملة السودانية ، وفي العام 1985م تأثر الوضع الاقتصادي بالجفاف والتصحر واندلاع الحرب في الجنوب مرة أخرى ، وجاءت الفترة الديمقراطية الثالثة فكان التوجه الاقتصادي للحكومة توجهاً سليماً فبدأ تشخيص المشكلة الاقتصادية عبر مؤتمر اقتصادي جامع وبناءً على موجهات ذلك المؤتمر وضعت خطة اقتصادية (البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية في الفترة 1988/1989-1991/1992م) ولكن بعد شهر من اكتمال الإجراءات القانونية والدستورية لهذا البرنامج تعطل تنفيذه بسبب كوارث السيول والأمطار 1988م<sup>1</sup>.

وكان لزاماً على الحكومة النظر في إعادة ما دمرته السيول والفيضانات فوضعت الحكومة برنامجاً إسعافياً لمدة عامين ولكن قبل إكمال البرنامج الإسعافي جاءت حكومة الإنقاذ بالبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990/1991-1992/1993م) والذي أعلنت فيه سياسة التحرير الاقتصادي ثم الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) التي قسمت لثلاثة برامج (البرنامج الثلاثي الأول (1992/1993-1994/1995م) ، البرنامج الثلاثي الثاني (1996-1998م) والبرنامج الثلاثي الثالث (1998/1999-2001/2002م) . وصفت الإستراتيجية بأنها البداية الشاملة للتأصيل وأنها خريطة هادية للتحول نحو مجتمع حضاري ، لكن تراجع نمو الاقتصاد خاصة القطاع الزراعي وزادت معدلات التضخم إلى أن بلغت 105% في عام 1993م مقارنة بالنسبة المستهدفة 10% وزاد العجز في ميزان المدفوعات ، وظل الميزان التجاري يسجل زيادات في العجز طوال الفترة وتتمثل الأهداف العامة للبرنامج في الآتي:

<sup>1</sup>قسوم خيرى بلال ، مرجع سابق ، ص 72 .

1- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً في المساهمة في تحقيق الأهداف المعلنة للبرامج الاقتصادية .

2- تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لفتح باب المشاركة للجميع .

3- تحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتحمل الفئات الفقيرة الآثار السالبة للبرنامج .

### الوسائل العامة للبرنامج :

1- التركيز على التنمية الزراعية .

2- تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له .

3- توفير موارد داخلية وخارجية حقيقية من العملات المحلية والصعبة.

4- إزالة كل العقبات الإدارية والاقتصادية والقانونية التي تقف أمام رجال الأعمال والمستثمرين وكل العاملين في الحقل الاقتصادي لينطلقوا للعمل تحت ظل سياسات وإجراءات جديدة .

5- تطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي لتمكين محدودي الدخل من مقابلة ارتفاع الأسعار الذي يصاحب عملية التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد<sup>1</sup> .

استندت برامج الإستراتيجية القومية الشاملة على رؤية شاملة وحلقات مترابطة ومتناسقة بين النمو الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية والتجارية والتنمية الاجتماعية ، كما شملت حركة المجتمع المتكامل في المجالات السياسية والأمنية والحضارية والثقافية والإعلام ، وقد واجهت الإستراتيجية بعض الصعوبات فقد تراجع معدل النمو الحقيقي من 8.9% في عام 1995م إلى 4% في عام 1996م مما أدى إلى الصعوبات في تحقيق التوازن في الحساب الخارجي والضغط على ميزان المدفوعات وتفاقم الموقف عندما توقف العون الليبي والذي اعتمد عليه السودان في جل احتياجاته من المواد البترولية ، هذا إلى جانب اشتداد الحرب الأهلية في الجنوب.

بالرغم من أداء البرنامج السالب في جانب الاقتصاد الكلي كان أدائه في الجانب النوعي ناجحاً خاصة في الجوانب الروحية والتربوية والثقافية والتوسع في مؤسسات التعليم العالي<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ط3، ج1 (الخرطوم : المكتبة الوطنية ، 2012م)، ص119 .

<sup>2</sup> عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، مرجع السابق ، ص120 .

لقد عمدت الدولة بعد عام 1989م على تبني منهج علمي في إدارة الاقتصاد يقوم على التخطيط الاقتصادي طويل الأجل تتفرع عنه خطط وبرامج متوسطة وقصيرة الأجل تبني برامجها ومشروعاتها على نتائج الخطط والتجارب السابقة ، فتعد الخطط البرامج اللاحقة على ما سبق من تجارب ، كما يُهتدى في إعداد الخطط بآخر التطورات النظرية في المعرفة الاقتصادية لذلك رأى الباحث ضرورة ذكر جانب من الخطط في فترة ما قبل الدراسة<sup>1</sup>.

### ملاحح خطط وبرامج تطوير الاقتصاد السوداني في الفترة(2000-2006م) :

جاءت هذه الفترة في نهاية الإستراتيجية القومية الشاملة 2002/1992م كما تزامنت مع البدء في إعداد الإستراتيجية القومية الشاملة الثانية التي كانت من المفترض أن تبدأ في 2003م ولمدة عشرة سنوات غير أنه تم تأجيل الإعداد انتظاراً لتوقيع اتفاقية السلام التي بدأت في 2002م ، ويلاحظ على هذه الفترة الممتدة من 2003-2006م أنه لم تكن فيها خطة كاملة للدولة محددة المعالم وإنما كانت تعتمد على خطة للعام 2003م اعتمدت على الأهداف والمؤشرات التي تحكم الموازنة العامة للدولة في الفترة السابقة ، ثم تم إعداد برنامج ثلاثي للموازنة يغطي الفترة 2004-2006م .

وقد تضمنت برنامج تطوير الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1999-2006م) الاستمرار في تنفيذ برامج قوية وسريعة وعميقة شاملة للإصلاح الاقتصادي والتي تمثلت أهم ملامحها في الآتي:

- 1- الاستمرار في سياسات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء خاصة برنامج الاكتفاء من سلعة القمح .
- 2- الاستمرار في سياسات التحرير الاقتصادي لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وخصخصة المرافق العامة وفتح المجال لنشاط القطاع الخاص .
- 3- الاستمرار في سياسة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بكبح التضخم والتشغيل لعناصر الإنتاج والمحافظة على معدلات نمو موجبة في الناتج القومي الإجمالي .
- 4- إنفاذ حزمة متكاملة من برنامج الإصلاح المؤسسي والهيكلية في الاقتصاد بجعل هدف الاستقرار الاقتصادي على قمة أولويات السياسات الاقتصادية .
- 5- الاستمرار في برنامج تطوير البنى التحتية من طرق وجسور ومهابط ومطارات واتصالات .

<sup>1</sup> عثمان السيد إبراهيم ، الاقتصاد السوداني ، ط2 (الخرطوم : (ب ن) ، 1997م) ص41 .

6- الاستمرار في برنامج زيادة إنتاج البلاد من الطاقة حيث تم التركيز على الآتي :

أ- زيادة التوليد الحراري بتأسيس محطات التوليد .

ب- توسيع شبكة نقل الكهرباء .

ت- تحسين الأداء المالي في الهيئة القومية للكهرباء بإدخال نظام الدفع المقدم .

ث- البدء في الترويج للحصول على تمويل لتعليق خزان الروصيرص وتأهيل خزان سنار وتشبيد خزان مروى .

7- تبني برنامج لتطوير الدعم الاجتماعي بتأسيس القطاع الاجتماعي في وزارة المالية

والبدء في إعداد إستراتيجية وطأة الفقر وتبني برنامج إسعافي يعتمد على محور التعليم

لترقية قدرات الإنسان كما أدرجت برنامج الصحة بجانبها العلاجي والوقائي لذلك أصبح

البرنامج الإسعافي بداية الانطلاق للبرامج القومية .

8- الاستمرار في برنامج المصالحة الوطنية مع المعارضة الداخلية والخارجية حيث تم

توقيع اتفاقية السلام الشامل ، أبوجا ، والشرق والذوحة والاستمرار في التفاوض مع بقية

الحركات المتمردة في دارفور وجنوب السودان واستيعاب نتائج اتفاقيات السلام الموقعة

في الموازنات السنوية المقترحة .

9- تواصلت برامج تطوير الأمن والدفاع في البلاد فتم البدء في التصنيع الحربي وتزويد

القوات المسلحة بما تحتاجه من أسلحة وترقية جهاز الشرطة والأمن الوطني لمجابهة

التحديات<sup>1</sup> .

**الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007-2013م) :**

الخطة الخمسية الأولى من الإستراتيجية القومية ربع القرنية(2007-2012م)

قامت الخطة الإستراتيجية ربع القرنية على خمس خطط فرعية مدة كل خطة خمس

سنوات واستهدفت (2007-2011م) الغايات الآتية:

1-استدامة السلام والسيادة الوطنية والوفاق الوطني .

2-المواطنة والهوية السودانية .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي ط1، ج1،(الخرطوم : مطبعة برنتك للطباعة والنشر ، 2012 م) ص 10 .

3- التنمية المستدامة .

4- الفقر وتحقيق أهداف الالفه المتفق عليها عالمياً .

5- الحكم الرشيد وسيادة القانون .

6- البناء المؤسسي وبناء القدرات والمتابعة والتفوييم .

7- المعلوماتية .

8- تطوير آليات البحث العلمي .

هذا وقد وضعت خطط وبرامج تفصيلية استهدفت خدمة هذه الغايات شملت كل القطاعات وسيكتفي الباحث فيما يلي بذكر خطة القطاع الاقتصادي ، حيث ارتكزت فيها الرؤية الاقتصادية للإستراتيجية على الأهداف ونوع وطبيعة التحديات التي تقابل الاقتصاد وجاء على صدارة الرؤية الآتي :

- المحافظة على استقرار الوطن وأمنه .
- استدامة برامج النمو .
- الاعتماد على ذاته في قيادة التطور واستفادته من إرث العالم العلمي والتقني.
- تأسيس علاقات خارجية تُبنى على أساس التكافؤ والتعاون .
- تبني سياسة التحرير لقوى السوق .
- إعلاء قيمة العمل والمحافظة على البيئة.
- تحقيق العدالة في قسمة الثروة .
- إشباع الحاجات الأساسية .
- تحقيق الطهر في الكسب<sup>1</sup> .

وارتكزت رسالة الإستراتيجية على تبني التخطيط متوسط وقصير الأجل الذي يقوم على برامج سنوية واضحة الأهداف مفصلة السياسات ، تُبنى عليها الموازنات السنوية وتسعى لبناء دولة تعمل وفق معايير الحكم الرشيد المستعين بالتقنية في ظل جهاز مدني فاعل يعمل على تحقيق أعلى معدلات إنتاجية ويحقق الترابط والتكامل بين القطاعات ويوفر الحاجات الضرورية ويرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ، ويركز على بنية تحتية قوية تحقق التواصل الاجتماعي والتفاعل الاقتصادي ، وستنهض فيه القدرات لزيادة المدخرات وتوسيع

<sup>11</sup> احمد مجذوب احمد علي ، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية ، ط1(الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2013م) ، ص55 .

الاستثمارات وتوجيه الموارد لإعمار الوطن وتحقيق الوحدة بالتعاون مع كل الدول للاستفادة من قدراتها وخبراتها لنفع البشرية وفق نظام اقتصادي متقدم تتكامل فيه الأسواق ويعمق فيه استخدام النقود ويتسع فيه دور القطاع الخاص ويستقطب فيه المورد البشري الوطني المهاجر للمساهمة في إنفاذ برنامج التنمية .

### الأهداف العامة:

هذه وقد جاءت الأهداف الكلية للاقتصاد على النحو الآتي:

- 1- استدامة الاستقرار الاقتصادي.
- 2- زيادة الإنتاجية (العرض) وتحقيق التوازن في هيكل الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد لتحقيق التنوع في الإنتاج وترقية الخدمات والجودة .
- 3- ترشيد الطلب الكلي ومعالجة فجوة الموارد.
- 4- تقوية دور الموازنة العامة للدولة وإعادة هيكلتها وتحقيق الربط بينها وبين الولايات لتفعيل دورها .
- 5- تعبئة الموارد الذاتية وزيادة الجهد المالي وتنويع قاعدة الإيرادات ورفع نسبة الإيرادات القومية في الناتج المحلي الإجمالي ومواجهة محدودية وجمود الموارد القومية .
- 6- توجيه الإنفاق العام لتحقيق الأمن القومي خاصة الأمن الغذائي ومقابلة الاحتياجات الأساسية للمواطنين مع مقابلة التزامات اتفاقية السلام الشامل .
- 7- زيادة معدلات التنمية القومية واستقرار الإنفاق عليها وإكمال المشروعات الكبرى مثل السدود والكهرباء والطرق مع تحقيق العدالة بين الولايات والتوازن بين القطاعات .
- 8- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بحسن إدارة السياسة النقدية وتطوير ورفع كفاءة النظام المصرفي إدارياً وتقنياً.
- 9- تطوير ودعم سوق رأس المال والأوراق المالية.
- 10- تحقيق التوازن الخارجي وتحسين أداء ميزان المدفوعات بتفعيل دور التجارة الخارجية بما يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية والخدمية وفتح أسواق جديدة لها وترشيد الواردات وتوجيهها لتمويل التنمية القومية وخفض العجز في الميزان التجاري .
- 11- رفع كفاءة استخدام الموارد الخارجية وتوجيهها لتمويل التنمية القومية والتزامها بنصوص اتفاقيات السلام .

- 12- توفير وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وزيادة معدلاتها وتوجيهها لأولويات التنمية الاقتصادية وللولايات الأقل نمواً .
- 13- استكمال وضع وتنفيذ استراتيجيات الدين الخارجي وتطوير العلاقات الخارجية مع المصادر الرئيسية للدين الخارجي والمجتمع الدولي لحل مشكلة الدين الخارجي .
- 14- تحقيق الانفتاح الاقتصادي وترقية التعاون على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي وتوجيه العلاقات الدولية لخدمة التنمية والاستقرار وتعزيز مكانة السودان الاقتصادية على المستوى الدولي لتمكين البلاد من جني ثمار ايجابيات العولمة والثورة العلمية والتقنية .
- 15- بناء القدرات البشرية والمؤسسية وإعداد خطط وبرامج التدريب<sup>1</sup> .

### الأهداف القطاعية :

#### أولاً: أهداف القطاع الزراعي :

- 1- تنمية وترشيد وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها والاستغلال الأمثل لحصة السودان من مياه النيل والمياه الجوفية والمصادر الأخرى وترشيد استخدامها وفق نظم الري الحديثة .
- 2- رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية وفق المعدلات العالمية .
- 3- تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال الموارد المائية والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني .
- 4- تحقيق التنمية الريفية المتوازنة والأمنة بيئياً في البلاد كافة تشجيعاً للاستقرار في الريف .
- 5- توجيه الزراعة والإنتاج الحيواني لزيادة الصادرات ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي .
- 6- تطوير البناء المؤسسي والتشريعي للقطاع الزراعي وتفعيل قوانين ونظم استخدامات الأراضي الزراعية .
- 7- تطوير وتشجيع الزراعة المختلطة بالمشاريع المروية والمطرية الآلية لزيادة الإنتاج الحيواني وزيادة مساهمتها في الصادرات .

<sup>1</sup> احمد مجذوب احمد , مرجع سابق ، ص56 .

8- تنمية وتطوير الغابات ومنتجاتها مع التركيز على تطوير حزام الصمغ العربي وزيادة إنتاجه وصادراته لاستعادة موقعه الريادي في السوق العالمي .

9- تطوير قطاع الألبان وتوسيع قاعدة الاستزراع السمكي<sup>1</sup> .

### قطاع الصناعة:

1- الاستخدام الرشيد للموارد لتحقيق التنمية المتوازنة وزيادة القيمة المضافة ورفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية .

2- تطوير البيئة الصناعية في مجال التشريعات والمؤسسات والبنى التحتية لزيادة الطاقة الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص والمحلي والأجنبي مع العمل لمضاعفة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

3- الاهتمام بالصناعات الثقيلة والتعدينية والهندسية وتوفير مواد التشييد مثل الاسمنت والحديد .

4- تطوير وتقوية العلاقات مع المؤسسات الصناعية الإقليمية والدولية وتحقيق ترابط القطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي والحيواني والطاقة والتعدين والتقانة والمعلوماتية .

### في مجال النفط :

1- تشجيع وتمكين القطاع الخاص المحلي من المساهمة في صناعة النفط لتطوير القدرات الوطنية مع تطوير نظم الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي لزيادة استثماراته في قطاع النفط .

2- توسيع الاستكشاف باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا في عمليات النفط لزيادة الإنتاج والاحتياطيات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية وزيادة حصة الدولة في السوق العالمي .

### في مجال التعدين:

1- تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية في قطاع التعدين لتشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي .

2- تحديث خريطة السودان الجيولوجية مع تطوير وتوسيع البحث الجيولوجي وتوسيع شبكة الرصد الزلزالي .

<sup>1</sup> احمد مجنوب احمد ، مرجع سابق ، ص 57 .



## في مجال الطاقة :

- 1- زيادة التوليد الكهربائي من مصادره المختلفة (المائي والحراري والتوليد من المصادر الجديدة والمتجددة) لمقابلة الطلب الإنتاجي والاستهلاكي للطاقة .
- 2- خفض تكلفة التشغيل بتحسين وتطوير شبكة النقل والتوزيع لتقليل الفاقد .
- 3- الاهتمام بالطاقة المتجددة لرفع مساهمتها في ميزان الطاقة .

## في مجال النقل:

- 1- الاستمرار في تنفيذ برامج تأهيل السكة حديد وتطوير النقل النهري .
- 2- تطوير الموانئ البحرية والأسطول البحري لمواكبة التجارة العالمية .
- 3- تطوير قطاع النقل البري (بضائع ، ركاب) بما يجعل منه قطاعاً جذاباً للمستثمرين مع تطوير الموانئ البرية .
- 4- الاستمرار في تطوير شبكة الطرق القومية والقارية لربط أطراف البلاد ببعضها وربطها مع دول الجوار .
- 5- إنشاء وتطوير المطارات والمهابط وترقية شركات النقل الجوي<sup>1</sup> .

## قطاع السياحة والبيئة والتنمية العمرانية :

- 1- تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة مع المحافظة على البيئة ومنع مهدداتها.
- 2- تطوير السياحة لرفع مساهمتها في الاقتصاد القومي .
- 3- بناء قاعدة المعلومات البيئية والعمرانية مثل توفير الخرائط الحديثة .
- 4- حماية المورث الثقافي والأثري .
- 5- رفع كفاءة الخدمات السياحية وتطوير القدرات التسويقية في المجال السياحي .

## قطاع العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية :

- 1- إعداد نظم وبرامج إصلاح إداري تقوم على بناء قاعدة معلومات عن الموارد البشرية .
- 2- تخفيف حدة البطالة بخلق فرص توظيف جديدة .
- 3- ترقية وتطوير بيئة العمل بتوفير بيئة المعينات التقنية لرفع إنتاجية العاملين ، مع تحقيق برامج الأمن الاجتماعي والسلامة المهنية والعدالة في نظم الأجور وتخفيف حدة الفقر .

<sup>1</sup> احمد مجذوب احمد ، مرجع سابق ، ص ص 58-61 .

4- إعادة هيكلة الخدمة المدنية وظيفياً وتنظيمياً .

### القطاع الخاص والتخطيط الاستراتيجي :

ظل القطاع الخاص يمثل شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي وبالرغم من الإستراتيجية العشرية الأولى إشارة إلى ضرورة المشاركة في تنفيذ الأهداف بما لا يقل عن 60% من الخطة الإستراتيجية ، إلا أن آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف لم تتم الإشارة إليها في الاستراتيجيات أو الخطط والبرامج قصيرة ومتوسطة المدى ، ومن المعلوم أن تنفيذ أي خطة أو برنامج يحتاج إلى بيان تفصيلي يحدد الآليات الإدارية المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة والتصحيح كما يحتاج إلى تحديد حجم الموارد اللازمة لتنفيذ هذه البرامج وتحقيق هذه الأهداف وهو ما لم يظهر في كل الخطط العشرية الأولى 2002/1992م أو الخطة التكميلية 2006/2003م أو الخطة الخمسية 2011/2007م ومهما كانت الأسباب فإن الاقتصاد لا يمكن أن يسير بعجلة واحدة ، فبالقطاع الخاص والحكومي يتحقق التطور والنمو الاقتصادي ، وعليه فإن أي نهضة اقتصادية فاعلة تستدعي الآتي :

1- تقوية مؤسسات القطاع الخاص إدارياً وفنياً بالتعاون مع المنظمات المسؤولة عن هذا القطاع ومع المؤسسات الاقتصادية العالمية والإقليمية لما تقدمه من منح لتأهيل هذا القطاع ، وبناء وتطوير القدرات بما يساعد في مساهمتها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية<sup>1</sup> .

2- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التي ينبغي أن يقوم بها هذا القطاع .

3- تبني الحكومة لسياسات تؤكد على تأسيس شراكات مع القطاع الخاص المحلي عند التصديق للاستثمارات الأجنبية ، لنقل الخبرات والتجارب ومساعدة القطاع المحلي من المساهمة في الاستثمارات الأجنبية التي تستقبلها الدولة .

4- تحديد جهة حكومية واحدة تكون مسؤولة عن متابعة برامج تأهيل وتطوير هذا القطاع كما تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ ما يليه من الخطط القومية والقطاعية ، ومباشرة التنسيق بينه وبين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط وإدارة الخطط التمويلية<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> احمد مجذوب احمد ، مرجع سابق ، ص ص 62 - 63 .

<sup>2</sup> احمد مجذوب احمد ، مرجع سابق ، ص 64 .

## المبحث الثاني

### مراحل تطور الاقتصاد السوداني

#### الموقف الاقتصادي خلال الفترة من (1999-2013م)

لقد واجه الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة تطورات داخلية وخارجية غير مسبوقة ألفت بظلالها على مسار الاقتصاد وأحدثت تطورات سياسية وأمنية واجتماعية متسارعة وضعت صانعي القرارات الاقتصادية أمام تحديات جسيمة.

فقد شهدت هذه الفترة تطورات إيجابية نتيجة للتوسع في إنتاج وتصدير البترول وارتفاع الأسعار العالمية إلى جانب توقيع اتفاقية السلام الشامل ، وكانت نتيجة هذه التطورات تدفقت الاستثمارات الخارجية خاصة في مجال البترول والقطاع المالي والخدمي

وقد أفضت هذه التطورات إلى بروز طفرة إنمائية هائلة شملت قطاع البترول والبنيات الأساسية والخدمات . ثم برزت تطورات وعوامل خارجية وداخلية سلبية اعترضت مسار واستدامة تلك الطفرة الإنمائية ، حيث تفجرت الأزمة المالية العالمية 2008م وأحدثت فجوة في الحساب الخارجي والمالية العامة في أعقاب الكساد الكبير الذي شهدته اقتصاديات الدول الغنية في أوروبا وأمريكا ثم انهيار أسعار المواد البترولية . كما أدى تنفيذ بعض بنود اتفاقية السلام الشامل إلى تعديل كبير في هيكل الدولة الدستورية والتنفيذية ، مما أفضى إلى توسع الإنفاق العام وظهور عجز مالي كبير في الحساب الداخلي<sup>1</sup> .

وفي أخطر التطورات الداخلية ما أسفرت عنه عملية الاستفتاء في الجنوب وصدور قرار الانفصال ، لقد أحدث ذلك تحديات كبرى في الحساب الخارجي والمالية العامة ونتيجة لعدم حسم القضايا العالقة بعد الانفصال بالسرعة المطلوبة برزت حالة عدم اليقين عن مستقبل الاقتصاد الوطني ، كما أحدث العجز الخارجي صدمة مالية أفرزت اختلالات خطيرة في نظام سعر الصرف وانفلات معدل التضخم واختلال خطير في الأسعار العامة في الاقتصاد الوطني .

وقد شهدت فترة الدراسة اختلالات أمنية واجتماعية كبيرة في كل من دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ، لقد استنفدت هذه التطورات جزءاً كبيراً من جهد الدولة خاصة في ظل تدويل تلك القضايا التي سمحت بالتدخل الخارجي وتعقيد تلك المشاكل .

### **العوامل التي اكتنفت تنفيذ البرامج الاقتصادية :**

شهدت بيئة تنفيذ البرامج الاقتصادية في السودان عدة عوامل داخلية وخارجية أعاق

تنفيذ تلك البرامج :

**أولاً : العوامل الخارجية :**

1) استمرار الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على السودان منذ العام 1996م مما أدى إلى استمرار تجفيف مصادر تدفقات الموارد الخارجية الميسرة إلى البلاد .

<sup>1</sup> أحمد مجنوب أحمد على ، مصدر سابق ، ص54 .

2) في إطار الحصار السياسي تقوم بعض الدول والمنظمات التابعة لها في دعم الحركات المتمردة في البلاد وتوسيع بؤرة الاضطرابات السياسية والأمنية وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي لتلك الحركات .

3) انفجار الأزمة المالية في عام 2008م التي نتج عنها تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية .

4) مشكلة الديون الخارجية ، ويعتبر موقف الدين الخارجي مصدراً خطيراً للاختلال في موقف الحساب الخارجي أعاق مسار البلاد في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة<sup>1</sup>.

### ثانياً : العوامل الداخلية :

1) استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م مما أدى إلى استنزاف موارد مالية هائلة .

2) بروز الحركات المسلحة في دارفور منذ عام 2003م أدى إلى استنزاف جزء كبير من موارد الدولة وجهدها على حساب الجهود المبذولة لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة .

3) توسيع قاعدة الهياكل الدستورية والإدارية للدولة وزيادة العجز المالي والتأثير سلباً على توازن الاقتصاد الكلي ، جاء هذا بعد اتفاقية السلام الشامل 2005م.

4) قصور أجهزة التخطيط الاستراتيجي في إحداث التنسيق بين الوحدات المنفذة للبرامج الإستراتيجية وتقييم ورقابة الأداء بها<sup>2</sup>.

لقد أدت تلك العوامل إلى استنزاف جهد الحكومة وتحويل اهتماماتها بعيداً عن المسؤوليات الأساسية نحو تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الهامة .

وفقاً للتطورات النظرية في علم الاقتصاد المالي فقد أصبحت الموازنات السنوية -

فوق أنها تعبر عن إيرادات ونفقات الدولة خلال عام مالي معين - أداة من أدوات تحقيق

الأهداف الاقتصادية ، ولهذا فقد درجت الجهات الاقتصادية المختصة على تحديد أهداف

اقتصادية موضوعية تعمل الموازنات على تحقيقها ، مثل : إعادة تخصيص الإيرادات بين

مجالات الاستخدام المتنوعة وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2، مرجع سابق ، ص30 .  
<sup>2</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2 ، مرجع سابق ، ص31 .

الاستقرار الاقتصادي ، وتستخرج هذه الأهداف من الخطة الإستراتيجية الكلية المقررة من أجهزة الدولة كما تعتمد تفصيلاً على برنامج اقتصادي متوسط المدى وخطة سنوية محددة الأهداف ، وتعتبر وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمسئوليتها عن السياسات المالية وبنك السودان المركزي بمسئوليته عن السياسات النقدية والتمويلية ، هما الجهات المعنية بمتابعة التنفيذ تحقيقاً لمقتضيات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية حيث تُحوّل هذه الأهداف المقررة المتفق عليها على ضوء هذه الخطط والبرامج ، إلى أهداف كمية ، حيث ظلت الموازنات السنوية تسعى لتحقيق الآتي :

- 1) معدل النمو المقرر في الناتج القومي الإجمالي .
- 2) نسبة التضخم المستهدفة .
- 3) معدل الزيادة في عرض النقود المعتمدة .
- 4) زيادة الإنفاق العام إلى الناتج القومي الإجمالي بنسبة محددة .
- 5) زيادة الإيرادات إلى الناتج القومي الإجمالي بنسبة معينة .
- 6) تحديد متوسط سعر الصرف تعمل الجهات على تحقيقه خلال العام المالي .
- 7) نسبة عجز الميزانية إلى الناتج القومي الإجمالي المقررة .
- 8) متوسط دخل الفرد المستهدف .
- 9) معدل الصادرات والواردات (فائض / عجز الميزان الخارجي) <sup>1</sup> .

فمن المعلوم أن الموازنات هي ترجمة رقمية للخطط والبرامج التي تجيزها الدولة عبر مؤسساتها ، وأن تخصيص الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بين مجالات الإنفاق المتعددة يعبر عن أولويات البرامج المقررة بواسطة هذه الأجهزة ( التنفيذية والتشريعية).

اتسمت الفترة من 2000م وحتى 2006م بنسبة زيادة الإيرادات بمتوسط زيادة للفترة بلغ 29.4% واستمرت هذه الزيادة حتى العام 2008م ، لكنها انخفضت في العام 2009م بنسبة 19.1% ويرجع ذلك إلى تراجع مساهمة النفط في الإيرادات الكلية ، وتواصل معدل الانخفاض ولكنها زادت في عام 2010م عن عام 2009م بنسبة قدرها 34% بينما حصل بعض التحسن في الأداء في عام 2012م بنسبة انخفاض قدرها 20% <sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2 ، مرجع سابق ، ص31 .  
<sup>2</sup> جمهورية السودان ، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، خلال فترة الدراسة .

من الملاحظ أن معدل الزيادة المتسارع في السنوات (2007/2008م) يرجع في الأساس إلى الزيادة في الإيرادات البترولية التي قفزت وزادت بنسبة قدرها 53.6% ثم ما لبست أن بدأت في التراجع في عام 2009م إلى أن انخفضت في عام 2012م بنسبة انخفاض قدرها 32.8% عن عام 2009م في حين أن الإيرادات غير البترولية زادت في نفس الفترة (2012/2007م) بنسبة 227.4% ويلاحظ الفرق الكبير في معدل نمو الإيرادات البترولية وغير البترولية .

وتمثل هذه المؤشرات حركة ايجابية في مكونات الإيرادات وتخلص جزئي من عقدة الإيرادات النفطية ، حيث نلاحظ أن الوزن النسبي للإيرادات البترولية بدأ يتراجع فبعد أن كانت تعادل نسبة 56% في عام 2007م انخفضت إلى 25.6% في عام 2012م وهذا يعني أن الإيرادات غير البترولية بدأت في التحسن والرجوع لوضعها الطبيعي ، فارتفعت من نسبة 44% في عام 2007م إلى نسبة 74.5% في عام 2012م<sup>1</sup> .

وسيتناول الباحث فيما يلي أثر ظهور النفط وقدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لما لمسه الباحث من تأثير واضح للنفط في عدة مجالات في البلاد .

#### **أثر ظهور البترول ومدى قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي :**

شهدت الفترة (2000-2008م) أقوى وأطول معدل نمو اقتصادي متواصل منذ استقلال البلاد في عام 1956م وذلك بفضل دخول موارد البترول في إيرادات الميزانية العامة وإحداث تطور هائل في تدفقات الموارد الخارجية المتمثلة في موارد صادرات البترول والتي شكلت 95% من حصيلة صادرات البلاد ، إلى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل المناخ الجاذب للاستثمار ، إلى جانب ظهور البترول في البلاد والتوقيع على اتفاقية السلام الشامل 2005م ، والاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد منذ عام 1997م في إطار برنامج إصلاح الاقتصاد الكلي والذي اشتمل على إعادة هيكلة قطاع المالية العامة والسياسات النقدية ، مما هيا توفير البيئة المواتية والأرضية الراسخة للتنمية المستدامة وتدفق الاستثمارات الخارجية<sup>2</sup>.

لقد أحدث دخول موارد البترول في مفاصل الاقتصاد السوداني تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وبفضل التطورات التي تحققت في هذه الفترة والبرنامج

<sup>1</sup> جمهورية السودان ، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ، مصدر سابق .  
<sup>2</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2 ، مرجع سابق ، ص31 .

الاقتصادي استطاع السودان أن يعيد العلاقات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات العربية والإقليمية ، ويمهد الطريق أمام السودان ليبدأ إستراتيجية التعامل مع الدول والأسواق العالمية من خلال إنشاء علاقات ثنائية مع الصين ومع الدول الآسيوية والخليجية . وقد مكنت هذه الإستراتيجية السودان من امتصاص آثار الحصار الأمريكي وعقوباته السياسية والاقتصادية .

وبالرغم من هذه التطورات التي أحدثها ظهور البترول السوداني فقد إستصحت تلك الطفرة الإنمائية في ثاياتها مهددات كبرى حالت دون استدامتها ، وذلك بسبب افتقار ذلك النمو إلى الشمولية والتنوع ، والتوازن القطاعي والجغرافي ، وإنه لمن المفارقات الكبرى أن نرى قطاع البترول الذي قاد تلك الطفرة الإنمائية يشكل الآن أهم العناصر المهددة لاستدامة النمو الاقتصادي واستقراره في البلاد ، وذلك بسبب الاعتماد المفرط على موارده في تمويل التوسع الهائل في أجهزة الدولة وإهمال القطاعات الإنتاجية وتحقيق التوازن في النمو الجغرافي بين أطراف البلاد ، ومعلوم أن موارد البترول بطبيعتها غير مستقرة وغير مستدامة ، ولمواجهة هذه التحولات يتطلب وضع برنامج متوسط المدى يهدف إلى إعادة التوازن القطاعي والجغرافي ، ولكن يصعب هندسة وتنفيذ مثل ذلك البرنامج في ظل الظروف الحرجة التي أحدثها انفصال جنوب السودان وخروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الاقتصاد الوطني ، وما نتج عن ذلك من مخاطر صدمة مالية خطيرة يصعب احتوائها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد دون الحصول على موارد مالية خارجية كافية لسد الفجوة الكبيرة التي أحدثها انفصال الجنوب والتراجع في مساهمة قطاع الإنتاج في صادرات البلاد<sup>1</sup> .

### مخاطر الاعتماد المفرط على موارد البترول :

من أهم مخاطر الاعتماد المفرط على موارد صادرات سلعة واحدة وخاصة في حالة سلعة مثل البترول معروفة بعدم الاستدامة بالتعرض إلى التذبذب في مواردها وتأثرها بالمتغيرات في أسعار السلع والطلب عليها في الأسواق العالمية ، فتعرض الاقتصاد الكلي إلى إختلالات وصددمات خطيرة في الحساب الداخلي والخارجي ، كما أن ارتفاع موارد البترول وما نتج عن ذلك من ارتفاع قيمة الجنيه السوداني قد اضعف القدرة التنافسية للسلع التي تنتجها القطاعات غير البترولية ، فقد شهد الاقتصاد السوداني ارتفاع قيمة الجنيه

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2 ، مرجع سابق ، ص45 .



بـ40% خلال الفترة (2005-2006م) مما أدى إلى مزيد من التراجع في مساهمة الصادرات غير البترولية في دعم الميزان التجاري ، حيث تراجعت مساهمتها من 24% في عام 2000م إلى حوالي 5% فقط في عام 2008م وإلى 15% في عام 2010م كما تأثر موقف المالية العامة سلباً بتلك التطورات وأدت إلى التذبذب في الإيرادات العامة فتراكم العجز في الموازنات العامة وتراكمت الديون الداخلية التي تمثل موارد الصكوك والضمانات التي أصدرتها وزارة المالية ، ومستحقات مؤسسات القطاع الخاص عن قيمة العقود التي قامت بتنفيذها ، وأدى ذلك إلى مزيد من التدهور في نشاط القطاع الخاص وتراجع مساهمته في النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات الإنتاج والصادر .

لم تتبع الدولة أسبقية سليمة في استخدام عائدات البترول وفق إستراتيجية تتفق مع التحديات التي تواجه البلاد ، خاصة حاجة الاقتصاد السوداني إلى البنيات الأساسية الداعمة للإنتاج في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية ، ومقابلة حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة من تدريب وتأهيل الكوادر الفنية وجرعات التقانة والمعلومات لتحريك الاقتصاد السوداني إلى جانب تنمية متوازنة وشاملة ومتنوعة .

كان من المطلوب أن تتجه إستراتيجية استخدام موارد البترول إلى توليد موارد حقيقية جديدة للميزانية العامة والحساب الخارجي من خلال تحريك القطاعات الاقتصادية بصورة متوازنة ، خاصة القطاع الإنتاجي والاجتماعي ، بدلاً عن توظيف موارد البترول في تمويل النفقات الجارية المتوسعة<sup>1</sup> .

### آثار الأزمة المالية العالمية على السودان :

السودان كغيره من دول العالم تأثر بالأزمة المالية العالمية وإن كان أثر الأزمة عليه قد ظهر بصورة غير مباشرة نسبة لأن السودان ومنذ العقد السابقين كان مفروضاً عليه حصاراً اقتصادياً جعله منعزلاً عن أسواق المال والبورصات العالمية ، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود استثمارات مالية عبر الأسواق ، وبالتالي لم يتأثر بالخسائر التي حدثت في أسواق المال نتيجة انهيار المؤسسات وإفلاسها .

وجاء تأثر السودان بالأزمة كنتاج لما خلقته الأزمة على بعض العوامل والعناصر

ومن ذلك :

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج2، مرجع سابق ، 46 .

1) تدني أسعار النفط بنسبة 70% ، فنسبة لاعتماد الموازنة العامة للدولة في السودان بصورة كبيرة بنسبة 50% على إيرادات النفط فإن انخفاض أسعاره بالأسواق العالمية جعل السودان متأثراً بالأزمة حيث انخفض سعر برميل النفط من حوالي 140 دولار إلى 40 دولار .

2) انخفاض أسعار الصادرات الأخرى نتيجة لانخفاض الطلب والكساد العالمي الذي أصاب معظم الاقتصاديات ، فقد انخفضت أسعار وكميات الصادرات الأخرى غير البترولية إلى معدلات أثرت بصورة كبيرة على الموازنة العامة للدولة .

3) توقف التمويل الخارجي عن السودان بسبب توقف المؤسسات المالية عن التمويل نتيجة لما أصابها من أزمات سيولة وموارد .

4) انخفاض التدفقات الخارجية وتشمل القروض الرسمية والمنح ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج .

5) انخفاض الاستثمار الخارجي المباشر نتيجة تفشي حالة من عدم اليقين ومخاطر عم التأكد ، حيث أحجم المستثمرون الأجانب في الدخول في استثمارات خاصة مع الدول ذات المخاطر العالية والناشئة من الظروف الاقتصادية والسياسية<sup>1</sup> .

يتضح مما سبق أن أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد السوداني كان كبيراً وأصاب كل مصادر إيرادات الدولة من صادرات بترولية وغير بترولية وكذلك التدفقات الخارجية سواء كان ذلك عن طريق التمويل أو التدفقات الخارجية من قروض ومنح ومدخرات مغتربين أو الاستثمار الأجنبي المباشر .

وسيتناول الباحث فيما يلي الآثار على الاقتصاد السوداني بتقييم الأثر على ثلاثة قطاعات كما يلي :

#### أولاً : قطاع المالية العامة :

قبل أن تحل الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي كان قطاع المالية العامة في السودان قد تأثر في الأعوام (2006-2007م) بأزمة مالية عامة نتجت عن تراكم سياسات اقتصادية ومالية أدت إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة سببها التوسع الكبير في الإنفاق العام ، مع عدم وجود الموارد الكافية لمقابلة التزامات الدولة السياسية

<sup>1</sup> صابر محمد الحسن ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان ، سلسلة الدراسات والبحوث بنك السودان المركزي ، العدد 15 (الخرطوم :المركز الطباعي ،2010م) ص 15 .

والأمنية والعسكرية ، إضافة إلى اقتسام الموارد حسبما نصت عليه اتفاقية السلام التي تخص جنوب السودان وغربه وشرقه في العام 2005م وما تلاه . وقبل أن ينتهي الاقتصاد السوداني من هذه الأزمة حلت الأزمة المالية العالمية التي ظهرت آثارها في انخفاض عائدات البلاد من النفط الذي تراجعت مبيعاته إلى نسبة تفوق 70% مع اعتماد الموازنة عليه بنسبة تفوق 50% ، إضافة إلى ما خلفته الأزمة من أثر القروض والمنح الخارجية مما جعل الحكومة تلجأ إلى المعالجات السريعة كالاستدانة من النظام المصرفي والجمهور لسد العجز<sup>1</sup> .

### ثانياً : القطاع المالي والنقدي :

لم يتأثر القطاع المالي في السودان بالأزمة بصورة مباشرة وذلك بسبب الحظر الاقتصادي المقرر على السودان ، لكن ظهر على هذا القطاع عجز في الحساب الجاري وانخفاض التدفقات الواردة من النفط والصادرات الأخرى والاستثمارات وتحويلات المغتربين والتسهيلات مما أدى إلى تآكل الاحتياطات الرسمية للبلاد ، وبالتالي عدم القدرة على مقابلة الالتزامات الخارجية مما يؤدي إلى إحجام المراسلين من التعامل مع البلاد إضافة إلى الضغوط الكبيرة التي يسببها تآكل الاحتياطات على سعر الصرف وعدم القدرة على التحكم فيه .

### ثالثاً : القطاع الحقيقي :

أما القطاع الحقيقي فقد تأثر بانخفاض الطلب على السلع والخدمات وخفض الإنفاق الحكومي وانخفاض الاستثمار والتمويل الخارجي ، والذي أدى إلى تراجع النشاط وتزايد معدلات البطالة والتعثر في سداد الالتزامات .

### محاولة معالجة الأزمة :

تختلف المعالجة من دولة لأخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب أثر الأزمة عليها في المدى الطويل والقصير غير أن هذه الأزمة وضعت متخذي القرار الاقتصادي في وضع صعب وحيرة كبرى بسبب التعارض في السياسات التي يجب اتخاذها لتحقيق هدف محدد . فإتباع سياسة توسعية يؤدي إلى زيادة عرض النقود وبالتالي ازدياد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار . وإتباع سياسة انكماشية يؤدي إلى انخفاض عرض النقود الذي يقود إلى الركود وقلة الإنتاج وبالتالي البطالة والفقر . وللخروج من هذا التضارب فإن الدول يجب أن تضع تركيبة متوازنة للسياسات المتضاربة لتحقيق الأهداف المرجوة والمتعارضة ، وبالتالي

<sup>1</sup> صابر محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص16 .

يجب إتباع حزمة من السياسات والإجراءات التي تحقق أقل الخسائر والمتعارضات (سياسات مالية ، نقدية ، سياسات نقد أجنبي سياسات تجارية وسياسات استثمارية) <sup>1</sup> .  
وفي إطار محاولة معالجة الأزمة في السودان نجد أن هنالك عدة محددات قيدت خطط متخذي السياسات تتمثل في عوامل خارجية وداخلية :

### العوامل الخارجية :

الحظر الاقتصادي الأمريكي والذي أدى بدوره إلى:

- 1- تقييد حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية حتى مع الأطراف غير الأمريكية .
- 2- عدم حصول السودان - كبقية الدول - على التمويل الميسر من المنظمات المالية العالمية والإقليمية .

### العوامل الداخلية :

- 1- ارتفاع عبء الديون الخارجية .
- 2- ارتفاع حجم الدين الداخلي .
- 3- ضعف الموقف المالي للمصارف .
- 4- انحراف تركيبة الاستهلاك نحو السلع المستوردة .
- 5- انعكاس اتجاه صافي الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل .
- 6- ضعف مرونة المصروفات العامة بالموازنة .
- 7- ارتفاع نسبة التضخم قبيل بداية الأزمة .

الخطوات التي قامت بها وزارة المالية للتعامل مع الأزمة :

- 1) خفض إجمالي المصروفات العامة .
- 2) زيادة الإيرادات غير البترولية .
- 3) ترشيد استخدام الإيرادات .
- 4) الاستدانة الخارجية .
- 5) جدولة الالتزامات العامة المحلية والخارجية .

الأهداف غير المتجانسة والتحديات التي واجهت البنك المركزي :

- 1- الاستقرار النقدي (نسبة تضخم منخفضة وسعر صرف مستقر) .
- 2- الاستقرار المصرفي (تفادي انهيار المصارف وانهيار نظم الدفع) .

<sup>1</sup> صابر محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص 17 .

3-الاستقرار الاقتصادي وتلافي الركود الاقتصادي<sup>1</sup>.  
الخطوات التي قام بها البنك المركزي للتعامل مع الأزمة :  
في مجال السياسة النقدية :

(1) الضخ السيولي المتوازن .

(2) التخفيض المنظم لسعر الصرف .

(3) الاهتمام بالتمويل الأصغر .

في مجال سياسات النقد الأجنبي :

1- تطبيق هوامش عالية على الاستيراد السلعي .

2- تقييد التحاويل للخارج .

3-تشجيع إعادة الاستثمار للأرباح الاستثمارية الأجنبية .

في المجال المصرفي :

(1) دعم المصارف مالياً لسد عجز السيولة .

(2) التخفيض المنظم في سعر الصرف .

النتائج المحققة بسبب المعالجات التي تمت :

1- احتواء معدلات التضخم (نسبياً) .

2-استقرار سعر الصرف .

3-استقرار النظام المصرفي .

الدروس المستفادة :

(1) تأكيد مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصادين الإقليمي والعالمي .

(2) ضرورة وضع خطة بديلة كمخرج لأي خطة اقتصادية<sup>2</sup> .

في جانب السياسة المالية :

(1) ترشيد الإنفاق العام .

(2) تنمية الإيرادات غير البترولية .

(3) تحديات أولويات التنمية .

(4) مراجعة امتيازات الاستثمار .

<sup>1</sup> صابر محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص 18 .

<sup>2</sup> صابر محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص 19 .

## 5) إعادة النظر في إستراتيجية الاستثمارات الأجنبية .

### المبحث الثالث

#### مؤشرات الاقتصاد الكلي

إذا أردنا أن نقف على أداء اقتصاد أي قطر ، فلا بد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وكذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة والتي تؤثر على العلاقة بين الطلب والعرض الكليين ، وأهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل في معدل التضخم ونظام سعر الصرف وموقف الحساب الجاري ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن أي انحراف في أي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الأخرى فيتفاعل معها حجم الطلب الكلي ، وبالتالي يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين ، وينجم عن ذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد نتيجة للتراجع في معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم العالية وعدم الاستقرار في نظام سعر الصرف ، وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري وما يترتب على ذلك من تدهور البنيات الأساسية ، وتراجع في الخدمات الاجتماعية وزيادة في معدلات الفقر .

**المؤشر الأول : التضخم :**

تعريف التضخم على أنه هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما<sup>1</sup>.

كما عرف بأنه : عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>2</sup> وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، وإن أهم مؤثر على معدلات التضخم هو أداء الميزانية العامة خاصة حجم عجز الموازنة ومصادر تمويله .

ويعتبر التضخم من أهم العلل التي تؤدي إلى الخلل في الاقتصاد الكلي وبالتالي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد . إذ تؤثر معدلات التضخم العالية على العناصر الأخرى المحركة للطلب الكلي ( مثل سعر الصرف للعملة الوطنية والحساب الخارجي "الجاري" وعجز الموازنة العامة - فإن هذه المعدلات العالية تؤثر بالتالي على العرض الكلي - ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ) ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة بتراجع الناتج المحلي وانعدام التناسق الداخلي بين العناصر المتغيرة وبالتالي يحدث الانقلاب في سعر الصرف ومعدلات التضخم العالية ، ويسري الخلل في مفاصل الاقتصاد الكلي ويسود عدم الاستقرار ومزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ويعزى التصاعد في معدلات التضخم في الغالب إلى زيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد . وبما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المتكررة والتراكمية في أسعار السلع والخدمات الوطنية ، فإنه يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات ، وبالتالي على الحساب الجاري ، ومن خلاله على سعر الصرف... الخ أي أنه إذا لجأت الدولة إلى الاستدانة من النظام المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية بهدف تمويل عجز الميزانية يشكل المصدر الرئيسي لمعدلات التضخم العالية .

وتصنف أي نسبة تقل عن 10% في حدود السلامة المالية ، أما تجاوز هذه النسبة فيدل على بدايات عدم الاستقرار الاقتصادي وهذا ما سيتناوله الباحث بشيء من التفصيل في الفصل القادم .

إن التصاعد المستمر في معدلات التضخم عادة ما يصاحبه توسع مستمر في عجز الميزانية العامة وتمويله من النظام المصرفي ، ويعود التدهور في الأداء المالي إلى التدهور الحاد في الإيرادات العامة في حين أنه من الممكن أن تحتفظ المصروفات العامة بمستوى

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط6 (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ص249 .  
<sup>2</sup> أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص197 .

نموها أو تتخفّض وتتدهور . وللوقوف على أسباب الخلل المالي لا بد من الرجوع إلى هيكل الميزانيات العامة والعوامل التي أثرت على جانبي الإيرادات والمصروفات<sup>1</sup> .  
**أولاً : الإيرادات :**

يقصد بالإيرادات العامة الأموال التي حصلت عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها في مباشرتها للنشاط المالي ، وتهدف الإيرادات لتغطية النفقات العامة للدولة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

وهناك عدة عوامل تؤدي إلى ضعف أداء الإيرادات أهمها :

(1) اعتماد حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية التي تتعرض إلى كثير من عدم الاستقرار نتيجة الصدمات الخارجية المرتبطة بالتذبذب في الحساب الجاري جراء تعثر الصادر أو لتدهور في شروط التبادل التجاري .

(2) ضمور التدفقات النقدية من مصادر المعونات النقدية أو التدفقات غير المنظورة .

(3) الكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج خاصة محاصيل الصادر .

(4) لجوء بعض المستوردين إلى أساليب غير قانونية كتزوير المستندات وغيرها .

(5) إن القيود المشددة على التجارة المحلية وتحديد الأسعار يشجع الممولين على التهرب من الضرائب بإخفاء جزء من نشاطهم التجاري<sup>2</sup> .

**الضرائب المباشرة :**

الضريبة هي فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة تبعاً لمقدرته المالية بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة<sup>3</sup> .

ويعود ضعف أداء الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي إلى:

1- قصور المظلة الضريبية عن تغطية عدد كبير من الممولين بسبب النقص في المعينات من عربات ومكاتب .

2-النظم غير المتطورة لتقدير الضرائب وتحصيلها .

3-العجز في الكوادر المدربة بالقدر المطلوب .

4-غياب التعاون بين الممولين وإدارة الضرائب .

5-عدم إتباع الممولين النظم المحاسبية السليمة .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج1 ، مصدر سابق ، ص 19 .  
<sup>2</sup> أحمد عبد الله إبراهيم ، المالية العامة والمالية العامة الإسلامية ، ط2 ، (الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، 1996م) ص 82 .  
<sup>3</sup> علي أحمد سليمان ، الضرائب في السودان ، ط2،(الخرطوم : مطابع الولاء الحديثة ، 1977م) ص 17 .



6-تفشي النشاط الهامشي في التجارة والخدمات الذي لم تغطه المظلة الضريبية .

### الإيرادات غير الضريبية :

تزيد نسبة الإيرادات غير الضريبية إذا توفر الاهتمام بمصادرها والتزمت كل جهة بدفع ما عليها من رسوم . فمن الطبيعي أن تكون الإيرادات غير الضريبية عالية وتفوق الإيرادات الضريبية ، أما إذا تدهورت فمن المتوقع أن تسجل نسبة أقل من نسبة الإيرادات الضريبية كما حدث في عام 2001م فقد كانت الإيرادات الضريبية 191.4 مليار بينما كانت الإيرادات غير الضريبية 177.2 مليار ، ثم تطورت الإيرادات غير الضريبية بعد ذلك خلال فترة الدراسة ومن أسباب تدني الإيرادات غير الضريبية تدهور الأوضاع الإدارية والمالية في القطاع العام مما يؤدي إلى العجز عن دفع الالتزامات والتي تتراكم كديون مستحقة عليها أو عجز المؤسسات عن دفع ديون البنك المركزي المستحقة والتي تمثل تمويل عمليات الإنتاج والتشغيل مما يشكل ضغوطاً إضافية على الطلب الكلي في الاقتصاد وتتولد معدلات التضخم العالية .

### المصرفيات :

ينشأ الخلل في جانب المصرفيات من تجاوز الصرف الفعلي للاعتمادات المرصودة في الميزانيات المختلفة ، والصرف خارج الميزانية ، ويحدث هذا بالرغم مما تقوم به وزارة المالية من تخفيضات عامة خلال العام المالي ، إلا أن الضغوط السياسية والأمنية تهزم كل الإجراءات التقشفية التي تحاول الوزارة تنفيذها ، وكذلك دعم السلع خاصة المواد البترولية والتي تشكل نسبة عالية ، مما يؤثر على مشروعات التنمية والاعتمادات المخصصة لخدمة الديون الخارجية والداخلية ، كما أن التجاوزات الهائلة في جانب المصرفيات الفعلية وتلازمها مع التدهور في الإيرادات العامة يؤدي إلى العجز المستمر في الميزانيات العامة واللجوء إلى تغطية هذا العجز بالاستدانة من النظام المصرفي<sup>1</sup> .

وقد حدث تطور كبير في الإنفاق الحكومي وتزايدت معدلاته بنسبة كبيرة خلال فترة الدراسة ، وشملت الزيادة كل أبواب الإنفاق الجاري الذي يشمل الفصل الأول (ما يعرف حالياً بتعويضات العاملين) والفصل الثاني التسيير (ما يعرف حالياً بشراء السلع والخدمات) وشملت الزيادة الإنفاق التتموي (ما يعرف حالياً باقتناء الأصول) على البنيات الأساسية والخدمات ،

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج1 ، مصدر سابق ، ص 96 .

وقد انعكست الزيادة على كل المؤشرات الاقتصادية من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي وازدادت برامج الدعم الاجتماعي .

### المؤشر الثاني : الحساب الجاري لميزان المدفوعات :

أولاً : ميزان المدفوعات : ويمثل حصيلة إفرزات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي مثل التصدير والاستيراد والتحويلات وتحركات رأس المال . وعليه يعتبر ميزان المدفوعات مرآة للنشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار ، ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب على ذلك من تغيرات في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف ، كما يتفاعل سلباً وإيجاباً مع الأوضاع الهيكلية في الاقتصاد.

ثانياً : الحساب الجاري : ويعتبر أحد مكونات ميزان المدفوعات ، لذلك فإن موقف الحساب الجاري يعتبر أيضاً كأحد المؤشرات الهامة للاقتصاد الكلي ، شأنه في ذلك شأن معدلات التضخم ونظام سعر الصرف من المتغيرات المتحركة التي ترتبط بالتغيرات الأخرى ، ولأن الحساب يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات فلا بد من إيجاد التناسق بينه وبين معدلات التضخم ونظام سعر الصرف وأن أي خلل في التناسق بينهما يؤدي إلى خلل في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على التوازن بين الطلب والعرض الكليين ، مما يؤدي إلى الارتباك في الاستقرار الاقتصادي ويشكل الحساب الجاري مرآة لموقف التبادل التجاري وحركة أسعار الفائدة الخارجية وأداء الصادرات ، كما يعكس الحساب الجاري مع حركة تدفقات الموارد الخارجية التي تؤثر على ميزان المدفوعات العلاقة بين الحساب الجاري وإيرادات الدولة من التجارة الخارجية والموارد المالية الموجهة لتمويل التنمية والخدمات ... الخ ، فيسري كل ذلك في الميزانية العامة ونظام سعر الصرف فيؤدي إلى تباطؤ التنمية وبالتالي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي ، وعليه فإن الحساب الجاري يعتبر مدخلاً لآثار التطورات الخارجية على الاقتصاد الكلي<sup>1</sup>.

إن الخلل في جانب العرض الكلي يؤدي إلى تراجع الإنتاج ، وخاصة الإنتاج الموجه للصادر ، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات فيتعذر على الدولة الوفاء بالتزاماتها نحو سداد الديون فتتوقف تدفقات القروض وفي الوقت ذاته تعجز الدولة عن مقابلة التزاماتها نحو تسديد فواتير تدفقات استيراد السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى مزيد من التراجع في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج 1 ، مصدر سابق ، ص 100 .

**ثالثاً : الديون الخارجية :** "رأس المال" بدأ تراكم أصل الدين والفوائد التعاقدية والجزائية مع بروز أزمة الديون الدولية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتوقف تدفقات القروض الجديدة ، حيث بلغ حجم مديونية السودان في عام 1993م مبلغ 16,321 مليون دولار آنذاك ، ونسبة لتوقف تدفقات القروض في المؤسسات الدولية والإقليمية والدول المانحة توقفت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنيات التحتية وتباطأت عمليات تنفيذ المشروعات الممولة من تلك القروض فأثر ذلك تأثيراً مباشراً على قدرة البلاد على تسديد تلك الالتزامات مما أدى إلى تفاقم مشكلة استدامة الديون المتراكمة حتى بلغت جملة الديون في نهاية 2010م 37,805 مليون دولار ، وارتفعت إلى 39,800 مليون دولار بنهاية عام 2011م ، وجلها فوائد وعقوبات عن التأخير حيث بلغ أصل الديون 16,300 مليون دولار والباقي عبارة عن الفوائد .

**رابعاً : الميزان التجاري :** يتكون الميزان التجاري من متحصلات ومدفوعات التجارة الخارجية والتحويلات المرتبطة بها ، ومن أهم معوقات الصادر :

- اعتماد الصادر على المحاصيل الزراعية بصفة أساسية .
- السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود على هوامش الأرباح .

**خامساً : التحويلات الخاصة :** بدأت التحويلات الخاصة تحل مكانة مرموقة في مكونات ميزان المدفوعات منذ أن بدأت تدفقات القروض والمنح الخارجية تتراجع نتيجة لعجز الدولة عن مقابلة التزامات سداد الديون الخارجية وخدماتها ، مما يؤكد الدور المتعاظم الذي تقوم به هذه التحويلات في سد الفجوة في الحساب الجاري .

**المؤشر الثالث : القطاع الحقيقي "النمو الاقتصادي" :**

إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تعتبر إحدى مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة ، تعبر عن مسار التطورات في البيئة الاقتصادية والتي تتأثر بدورها بعوامل داخلية وخارجية مما يؤثر في الاقتصاد الكلي ، ومن أهم العوامل الخارجية :

- الحرب الأهلية .
- التقلبات في المناخ من زحف صحراوي وجفاف وسيول وفيضانات .
- تدفق أفواج اللاجئين من دول الجوار إلى السودان .
- تراجع تدفقات العون الخارجي .

أما أهم العوامل الداخلية التي أثرت سلباً على الإنتاج وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي فهي :

- السياسات الاقتصادية التي أدت إلى الإخلال بين الطلب والعرض الكليين والخلل في هيكل الاقتصاد .
- التطورات السالبة في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف .
- عدم استقرار خطط وبرامج الاستثمار<sup>1</sup> .

### السياسة المالية والنقدية في السودان :

أولاً : السياسة المالية : وتعرف بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>2</sup> وتعني مجموعة التدابير التي تتخذها الحكومة (أو وزارة المالية) مستخدمة التغيرات في الإيرادات والنفقات العامة ومكوناتها بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك لتجنب آثار غير مرغوب فيها مثل الكساد أو البطالة أو التضخم ، أو لإحداث آثار مرغوب فيها مثل زيادة الإنتاج أو ارتفاع الدخل القومي أو زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد القومي أو غير ذلك<sup>3</sup> .

هدفت السياسة المالية خلال فترة الدراسة في جانب الإيرادات والموازنات إلى :

- 1) زيادة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الموازنات من جانب النفقات .
- 2) إجراء تخفيضات من ضرائب الدخل الشخصية وأرباح الأعمال والضرائب الزراعية لخلق المناخ المطلوب لرفع الإنتاج وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية .
- 3) إجراء تعديلات في الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج المحلي .
- 4) تحقيق مزيد من الإصلاح الهيكلي في مجال الضرائب غير المباشرة ثم إدخال الضريبة على القيمة المضافة .
- 5) إجراء تعديلات في فئات الضرائب على الدخل الشخصي لزيادة دخول العاملين بالدولة عن طريق رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي وذلك اتساقاً مع أهداف البرامج الاجتماعية .

<sup>1</sup> عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج1 ، مصدر سابق ، ص 110 .  
<sup>2</sup> وجدي حسين ، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، (الإسكندرية : (د ن) ، 1988) ص431 .  
<sup>3</sup> علي أحمد سليمان ، مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، ط1 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007) ، ص189 .

6) تعديل سعر الصرف المتعامل به في التقييم الجمركي لمواكبة سعر الصرف المتعامل به مع أهداف البرامج الاجتماعية .

7) توسيع المظلة الضريبية والحد من الإعفاءات الجمركية .

8) تكثيف الجهود في متابعة وتفعيل آليات التحصيل .

9) الاستمرار في تعديل الرسوم المصلحية لتواكب التكاليف الحقيقية للخدمات التي تقدمها المصالح .

10) محاصرة الإيرادات غير المقننة .

وقد شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من السياسات الكلية والقطاعية بهدف تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي فيما يلي السياسات المالية التي أُتبعَت :

- الاستمرار في إصلاح التعريفات الجمركية بهدف تخفيض الفئات وإزالة التشوهات الموجودة.

- ترشيد الإعفاءات الضريبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار وفق الإعفاءات خارج هذا القانون .

- رفع الحد الأدنى المعفي من ضريبة الدخل الشخصي وإدخال نظام الإعفاء العائلي وتخفيض فئات المساهمة الوطنية .

- تخفيض عدد الشرائح الجمركية من 5 إلى 4 فئات بحد أدنى 6% وخفض الحد الأعلى من 45% إلى 25% .

- توسيع قائمة السلع الرأسمالية وإعفاءها من الرسوم الجمركية .

- تطبيق ضريبة إنتاج على المواد البترولية كبديل لفروق الأسعار .

- مكافحة التهرب الضريبي .

وبذلك تكون الموازنات التي نفذت ، عملاً متكاملًا عبرت عن برامج الإصلاح الهيكلي حيث تم إعدادها وفقاً لنموذج تخطيطي تم إعداده .

أما فيما يتعلق بجانب الإنفاق فقد شهدت فترة الدراسة الأهداف التالية :

1) ترشيد الإنفاق العام من خلال الحفاظ على معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي .

2) توجيه الموارد للإنفاق لإعادة تأهيل البنيات الأساسية للطاقة والري والطرق القومية وبرامج مناهضة الفقر وتنفيذ برامج السلام .

- 3) التحكم في الإنفاق بغرض خفض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية مع التحكم في الاستدانة من النظام المصرفي .
- 4) تنفيذ البرنامج الثالث والأخير من الإستراتيجية القومية الشاملة .
- 5) التركيز على تخصيص موارد مقدرة لدعم التنمية الاجتماعية في مجال التعليم - الصحة - الشرب - الرعاية الصحية والخدمات الأساسية .
- 6) التركيز على برامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات لمواكبة المتغيرات العالمية.
- 7) إعطاء الأسبقية للمشروعات الممولة عن طريق القروض والمنح بما فيها من مشروعات التنمية الريفية .
- 8) الاستمرار في تنمية الصناعات الإستراتيجية كالبترول والتي تساهم في دعم ميزان المدفوعات .
- 9) دعم برامج السلام والتوطين بالولايات المتأثرة بالحرب<sup>1</sup> .
- ويمكن القول بأن السياسة المالية هي جزء من الموازنة العامة حتى أن البعض يطلق عليها سياسة أو سياسات الموازنة . ولذا قد يعاد النظر فيها من سنة لأخرى ، ويصعب تغييرها تغييراً أساسياً بعد إجازة الموازنة .

**ثانياً : السياسة النقدية :** تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة إلى من يطلبه<sup>2</sup> .

وهي جزء من السياسات الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تنشيط الاقتصاد أو محاربة التضخم وتحاول السياسة النقدية تحقيق أهدافها عن طريق تغيير حجم أو عرض النقود ومستوى وهيكل أسعار الفائدة وشروط الحصول على الائتمان . وتغيير سعر الصرف بالذات عندما يكون سعر الصرف هو سعر صرف رسمي يحدده البنك المركزي . ولكن حتى وإن كان سعر الصرف حراً تماماً - أي يحدده عرض وطلب العملات

<sup>1</sup> الرشيد علي صنفور ، السياسة المالية في عهد الإنقاذ والفكر الاقتصادي ، ط1 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص 28 .

<sup>2</sup> عز الدين مالك الطيب ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، ط1 ، (الخرطوم : دار النهضة ، ب ت) ص231 .

، فإن البنك المركزي قد يتدخل كبائع أو مشتر للعملة المحلية أو غيرها لتحقيق سعر الصرف الذي يراه يفيد الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

وترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية ارتباطاً وثيقاً لاشتراكهما في تحقيق هدف واحد هو إزالة الاختلال في الطلب الكلي سلباً أو إيجاباً على معدلات التضخم ونظام سعر الصرف ومن خلالها ينعكس على موقف الحساب الجاري بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهدفت السياسة النقدية خلال فترة الدراسة إلى :

- تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها .
- خفض كلفة التمويل لتواكب الانخفاض في معدلات التضخم .
- السماح باستخدام كافة صيغ التمويل الإسلامية .
- احتفاظ المصارف باحتياطي نقدي بالعملة المحلية والأجنبية<sup>2</sup> .

إن الأهداف الأساسية للسياسة المالية والسياسة النقدية تكاد أن تكون متطابقة عادة ولكن الاختلاف في الأهداف عادة يكون في الأهداف الفرعية فالسياسة النقدية قد تكون أكثر مرونة من السياسة المالية لارتباطها بالموازنة العامة السنوية . أما السياسة النقدية أو بعض تفاصيلها ، فقد يتمكن البنك المركزي من تعديلها خلال العام المالي أكثر من مرة من خلال أوامر أو منشورات يصدرها البنك المركزي للمصارف التجارية ، لكن الشروط التي تضعها المنظمات الدولية النقدية والمالية للحكومات من أجل استمرار التعاون معها قد تحد من حرية الحكومة والبنك المركزي معاً في إعداد أو صياغة السياسات المختلفة وتنفيذها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أمين حسن عمر ، أصول السياسات ، دراسة موضوعية في أصول الفقه للسياسة العامة في الدول الإسلامية المعاصرة ،(الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية ، 2004م) ص24 .

<sup>2</sup> عبد الوهاب عثمان ' الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ج1 ، مصدر سابق ، ص83 .

<sup>3</sup> علي أحمد سليمان ، مصدر سابق ، ص190.

## المبحث الأول

### تحليل بيانات الدراسة (بيانياً)

يتناول هذا المبحث أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي في السودان خلال الفترة من (1999 - 2013م) ، ولتوضيح العلاقة بين التخطيط الاقتصادي ومؤشرات البحث "معدل نمو الناتج المحلي ، الحساب الجاري ، الحساب الرأسمالي والمالي ، الأصول الاحتياطية ، الأخطاء والمحذوفات ومعدل التضخم " تم تقسيم فترة الدراسة لفترتين الأولى من (1999-2006م) والثانية من (2007-2013م) وقد تم احتساب نسبة الزيادة والنقصان باستخدام القانون (سنة المقارنة - سنة الأساس) ÷ سنة الأساس

### أولاً : تحليل الفترة من (1999-2006م)

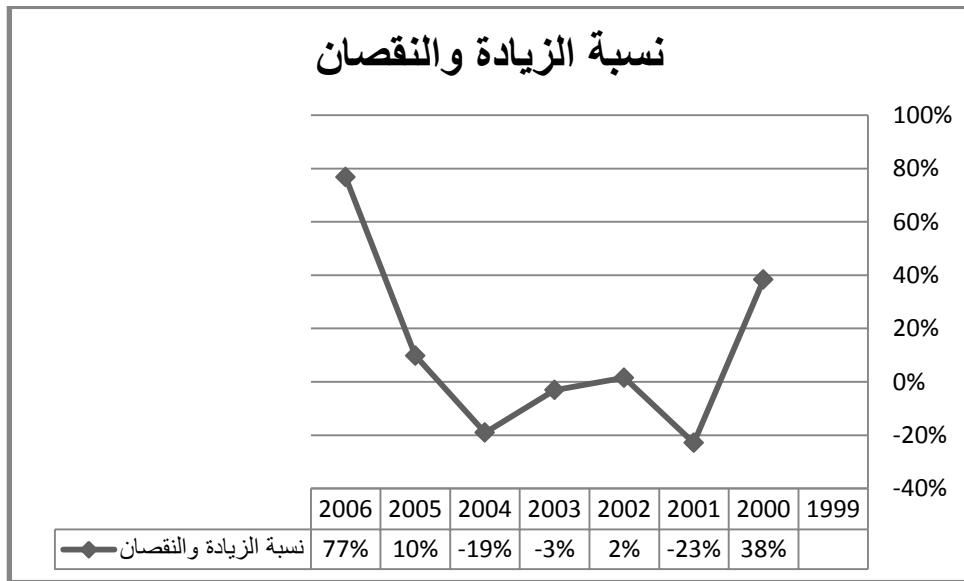
جدول رقم (1/1/4) يوضح معدل نمو الناتج المحلي في الفترة من (1999-2006م)

| السنة | معدل نمو الناتج المحلي | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|------------------------|-----------------------|
| 1999  | 6                      |                       |
| 2000  | 8.3                    | 38%                   |
| 2001  | 6.4                    | -23%                  |
| 2002  | 6.5                    | 2%                    |
| 2003  | 6.3                    | -3%                   |
| 2004  | 5.1                    | -19%                  |
| 2005  | 5.6                    | 10%                   |
| 2006  | 9.9                    | 77%                   |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel



شكل رقم (1/1/4) يوضح معدل نمو الناتج المحلي في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (1/1/4) يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي ارتفع في العام 2000م بنسبة 38% مقارنة بالعام السابق ، وفي العام 2001م انخفض بنسبة 32% وفي عام 2002م ارتفع بنسبة 2% ، وفي العام 2003م انخفض معدل نمو الناتج بنسبة 3% و 19% في العام 2004م بينما زاد في العامين 2005 و 2006م بنسبة 10% و 77% على التوالي.

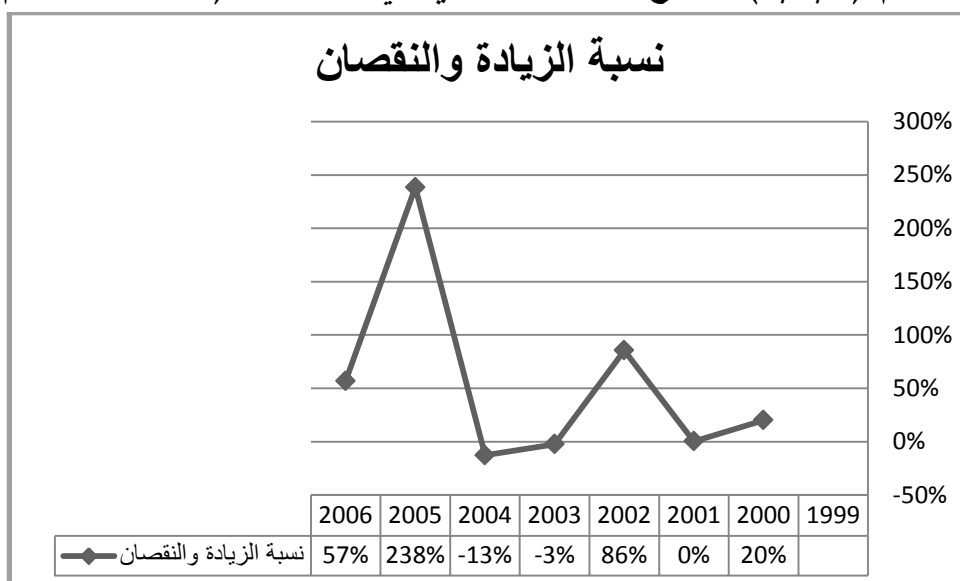
جدول رقم(2/1/4) يوضح الحساب الجاري في الفترة (1999-2006م)

| السنة | الحساب<br>الجاري | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|------------------|-----------------------|
| 1999  | -431.1           |                       |

|      |        |      |
|------|--------|------|
| 20%  | -517.6 | 2000 |
| 0%   | -518.8 | 2001 |
| 86%  | -962.7 | 2002 |
| -3%  | -938.6 | 2003 |
| -13% | -818.2 | 2004 |
| 238% | -2769  | 2005 |
| 57%  | -4338  | 2006 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (2/1/4) يوضح الحساب الجاري في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (2/1/4) يتضح أن الحساب الجاري ارتفع في العام 2000م بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق ، وظل كما هو في العام 2001م وفي عام 2002م ارتفع بنسبة 86% ، وفي العام 2003م انخفض الحساب الجاري بنسبة 3% وفي العام 2004م إلى 13% بينما زاد في العامين 2005 و 2006م بنسبة 238% و 57% على التوالي.

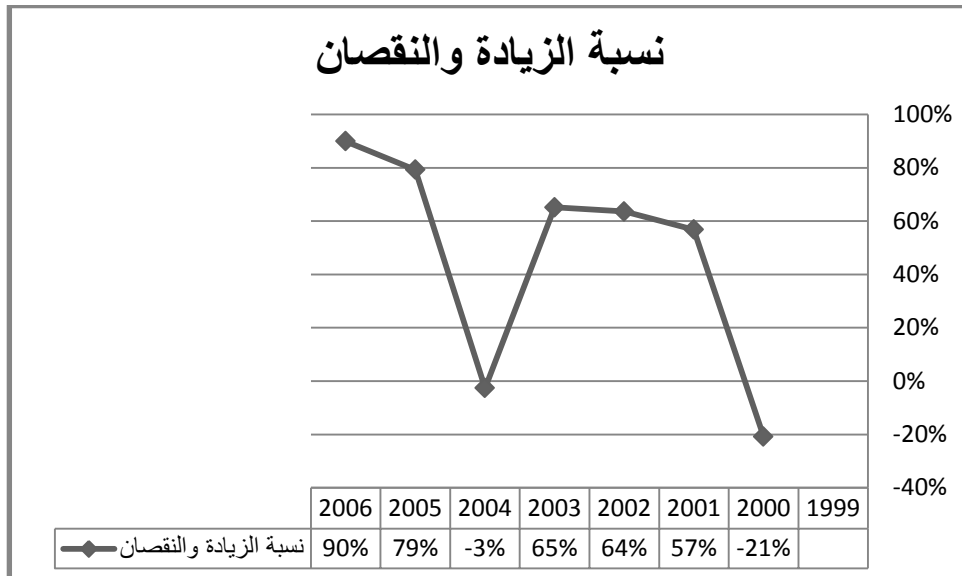
جدول رقم (3/1/4) يوضح الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة من (1999-2006م)

| السنة | الحساب الرأسمالي والمالي | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|--------------------------|-----------------------|
| 1999  | 414.2                    |                       |
| 2000  | 328.1                    | -21%                  |
| 2001  | 514.4                    | 57%                   |

|     |       |      |
|-----|-------|------|
| 64% | 841.5 | 2002 |
| 65% | 1390  | 2003 |
| -3% | 1354  | 2004 |
| 79% | 2427  | 2005 |
| 90% | 4611  | 2006 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (3/1/4) يوضح الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (3/1/4) أن الحساب الرأسمالي والمالي انخفض بنسبة 21% في العام 2000م مقارنة بالعام السابق ، أما في الأعوام 2001م و2002م و2003م ارتفع الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 57% و64% و6% أما في العام 2004م انخفض بنسبة 3% وفي العامين 2005 و2006م ارتفع بنسبة 79% و90% على التوالي.

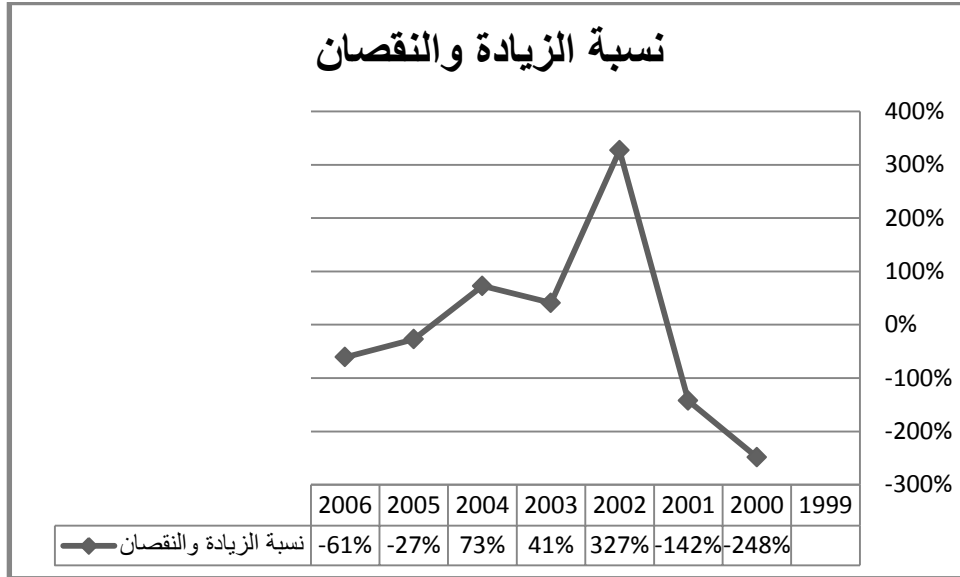
جدول رقم (4/1/4) يوضح الأصول الاحتياطية في الفترة من (1999-2006م)

| السنة | الأصول الاحتياطية | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|-------------------|-----------------------|
| 1999  | 111.5             |                       |
| 2000  | -165.4            | -248%                 |
| 2001  | 70.26             | -142%                 |
| 2002  | 300               | 327%                  |

|      |       |      |
|------|-------|------|
| 41%  | 422.6 | 2003 |
| 73%  | 730.2 | 2004 |
| -27% | 530.5 | 2005 |
| -61% | 208.6 | 2006 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (4/1/4) يوضح الأصول الاحتياطية في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل رقم (4/1/4) انخفاض في نسبة الأصول الاحتياطية في العام 2000م بنسبة 248% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة 142% في العام 2001م، بينما ارتفعت نسبة هذه الأصول في الأعوام 2002م و2003م و2004م بنسبة 327% و41% و73%، وانخفضت نسبة الأصول الاحتياطية في العامين 2005 و2006م بنسبة 27% و51% على التوالي.

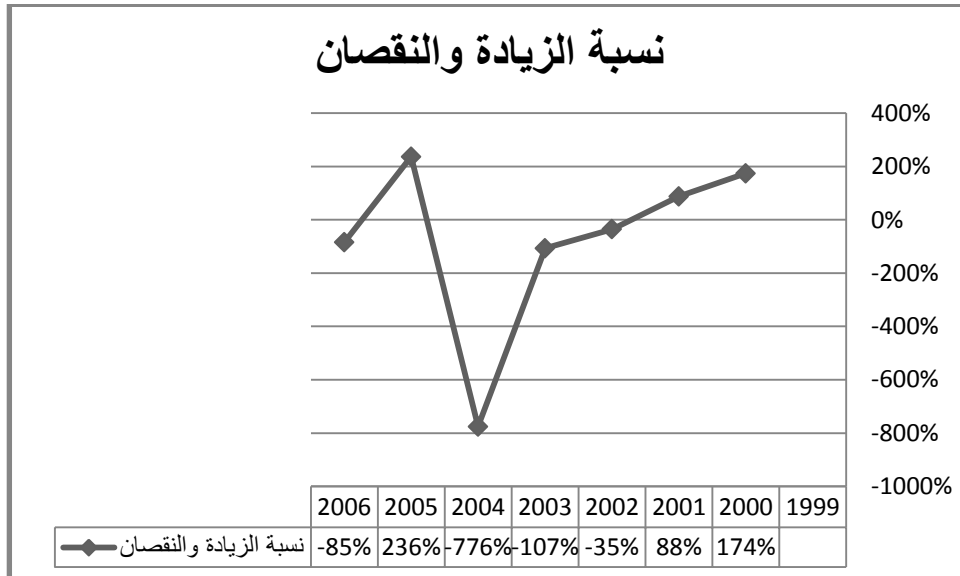
جدول رقم (5/1/4) يوضح الأخطاء والمحذوفات في الفترة من (1999-2006م)

| السنة | الأخطاء والمحذوفات | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|--------------------|-----------------------|
| 1999  | 129.4              |                       |
| 2000  | 354.9              | 174%                  |
| 2001  | 666.9              | 88%                   |
| 2002  | 432.1              | -35%                  |

|       |        |      |
|-------|--------|------|
| -107% | -28.79 | 2003 |
| -776% | 194.5  | 2004 |
| 236%  | 654.2  | 2005 |
| -85%  | 99.8   | 2006 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (5/1/4) يوضح الأخطاء والمحذوفات في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل رقم (5/1/4) ارتفاع في نسبة الأخطاء والمحذوفات في العام 2000م بنسبة 174% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة 88% في العام 2001م، بينما انخفضت هذه النسبة في الأعوام 2002م و2003م و2004م بنسبة 35% و107% و776%، وارتفعت نسبة الأخطاء والمحذوفات في العام 2005 بنسبة 236% وانخفضت في العام 2006م بنسبة 85% .

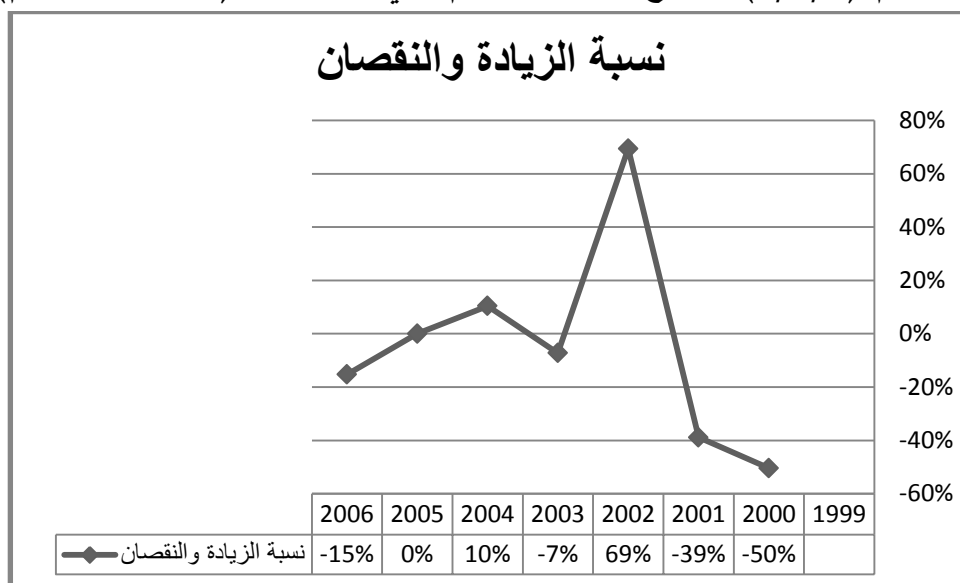
جدول رقم (6/1/4) يوضح معدل التضخم في الفترة من (1999-2006م)

| السنة | معدل التضخم | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|-------------|-----------------------|
| 1999  | 16.16       |                       |
| 2000  | 8.02        | -50%                  |
| 2001  | 4.9         | -39%                  |
| 2002  | 8.3         | 69%                   |

|      |     |      |
|------|-----|------|
| -7%  | 7.7 | 2003 |
| 10%  | 8.5 | 2004 |
| 0%   | 8.5 | 2005 |
| -15% | 7.2 | 2006 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (6/1/4) يوضح معدل التضخم في الفترة من (1999-2006م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (6/1/4) يتضح أن هنالك انخفاض في نسبة التضخم في العامين 2000م بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق ، وبنسبة 39% في العام 2001م بينما ارتفع معدل التضخم بنسبة 69% في العام 2002م وفي العام 2003م انخفض إلى 7% وارتفع إلى 10% في عام 2004م ولم يتغير في العام 2005م بينما انخفض في عام 2006م بنسبة 15%.

ثانياً : تحليل الفترة من (2007-2013م)

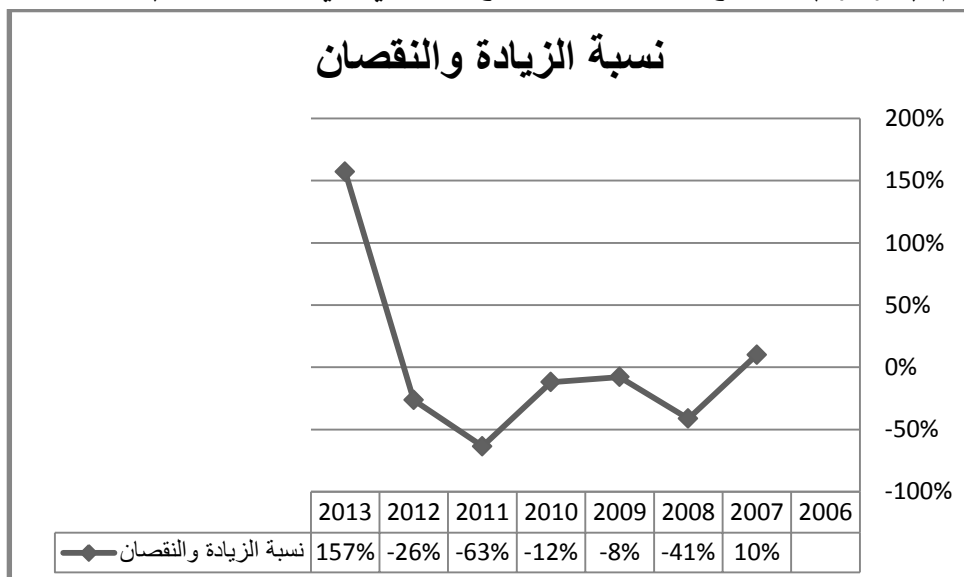
جدول رقم (7/1/4) يوضح معدل نمو الناتج المحلي في الفترة من (2006-2013م)

| السنة | معدل نمو الناتج المحلي | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|------------------------|-----------------------|
| 2006  | 9.9                    |                       |
| 2007  | 10.9                   | 10%                   |
| 2008  | 6.4                    | -41%                  |

|      |     |      |
|------|-----|------|
| -8%  | 5.9 | 2009 |
| -12% | 5.2 | 2010 |
| -63% | 1.9 | 2011 |
| -26% | 1.4 | 2012 |
| 157% | 3.6 | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (7/1/4) يوضح معدل نمو الناتج المحلي في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (7/1/4) يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي ارتفع في العام 2007م بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق ، وفي الأعوام من (2008م إلى 2012م) انخفض بنسبة 41% و 28% و 12% و 63% و 26% على التوالي وارتفع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة 157% في العام 2013م .

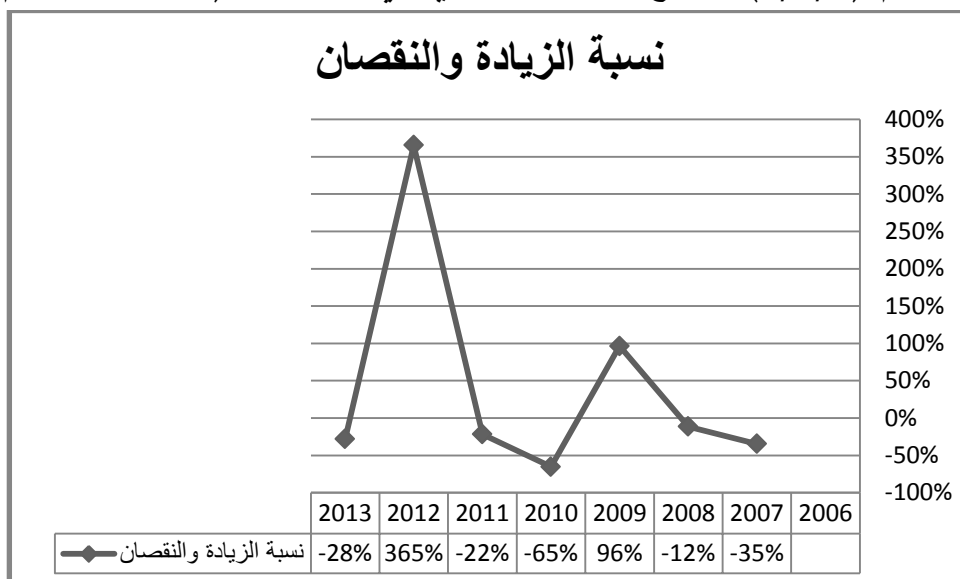
جدول رقم (8/1/4) يوضح الحساب الجاري في الفترة من (2006-2013م)

| السنة | الحساب الجاري | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|---------------|-----------------------|
| 2006  | -4338         |                       |
| 2007  | -2835         | -35%                  |
| 2008  | -2508         | -12%                  |
| 2009  | -4927         | 96%                   |
| 2010  | -1715         | -65%                  |

|      |       |      |
|------|-------|------|
| -22% | -1341 | 2011 |
| 365% | -6242 | 2012 |
| -28% | -4491 | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (8/1/4) يوضح الحساب الجاري في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (8/1/4) يتضح أن الحساب الجاري انخفض في العام 2007م بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق ، وكذلك في العام 2008م بنسبة 12% وفي عام 2009م ارتفع بنسبة 96% ، وفي العام 2010م انخفض الحساب الجاري بنسبة 65% وفي العام 2011م إلى 22% بينما زاد في العام 2012م بنسبة 365% وانخفض في عام 2013م بنسبة 28% .

جدول رقم (9/1/4) يوضح الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة من (2006-2013م)

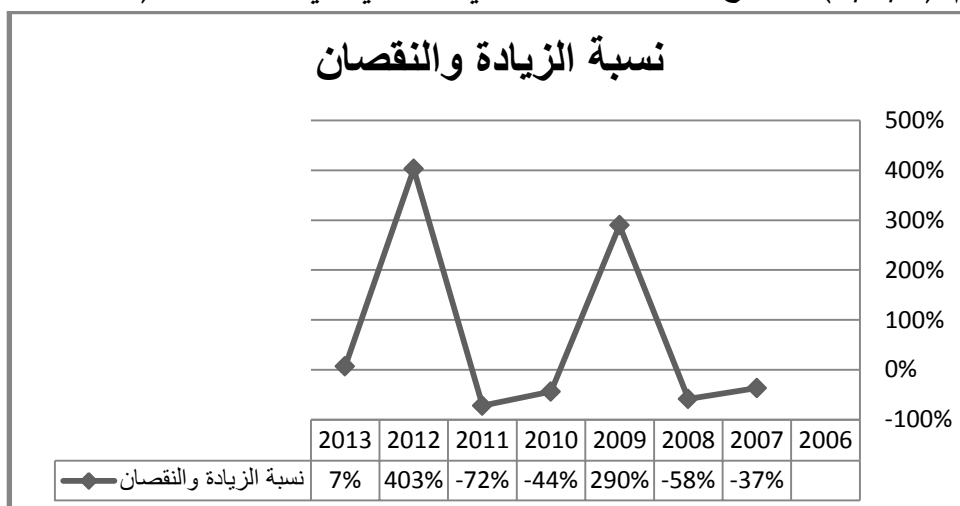
| السنة | الحساب الرأسمالي والمالي | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|--------------------------|-----------------------|
| 2006  | 4611                     |                       |
| 2007  | 2925                     | -37%                  |
| 2008  | 1219                     | -58%                  |
| 2009  | 4747                     | 290%                  |



|      |       |      |
|------|-------|------|
| -44% | 2672  | 2010 |
| -72% | 749.5 | 2011 |
| 403% | 3768  | 2012 |
| 7%   | 4029  | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

### شكل رقم (9/1/4) يوضح الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يلاحظ من الجدول والشكل رقم (9/1/4) أن الحساب الرأسمالي والمالي انخفض بنسبة 37% في العام 2007م مقارنة بالعام السابق ، وكذلك بنسبة 58% في عام 2008م وفي عام 2009م ارتفع الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 290% أما في العام 2010م انخفض بنسبة 44% وكذلك في عام 2011م انخفض بنسبة 72% وفي العامين 2012 و2013م ارتفع بنسبة 403% و7% على التوالي.

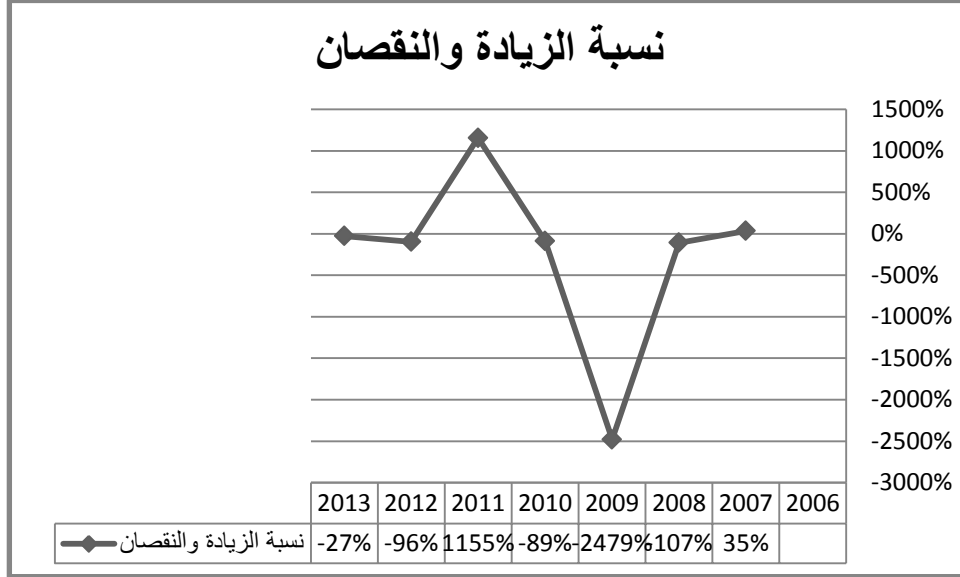
### جدول رقم (10/1/4) يوضح الأصول الاحتياطية في الفترة من (2006-2013م)

| السنة | الأصول الاحتياطية | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|-------------------|-----------------------|
| 2006  | 208.6             |                       |
| 2007  | 282               | 35%                   |
| 2008  | -21.1             | -107%                 |
| 2009  | 502               | -2479%                |
| 2010  | 54.2              | -89%                  |
| 2011  | 680.1             | 1155%                 |

|      |      |      |
|------|------|------|
| -96% | 24.1 | 2012 |
| -27% | 17.6 | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (10/1/4) يوضح الأصول الاحتياطية في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل رقم (10/1/4) ارتفاع في نسبة الأصول الاحتياطية في العام 2007م بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق ، بينما انخفضت نسبة هذه الأصول في الأعوام 2008م و 2009م و 2010م بنسبة 107% و 2479% و 89%، وارتفعت بنسبة 1155% في العام 2011م وانخفضت نسبة الأصول الاحتياطية في العامين 2012 و 2013م بنسبة 96% و 27% على التوالي.

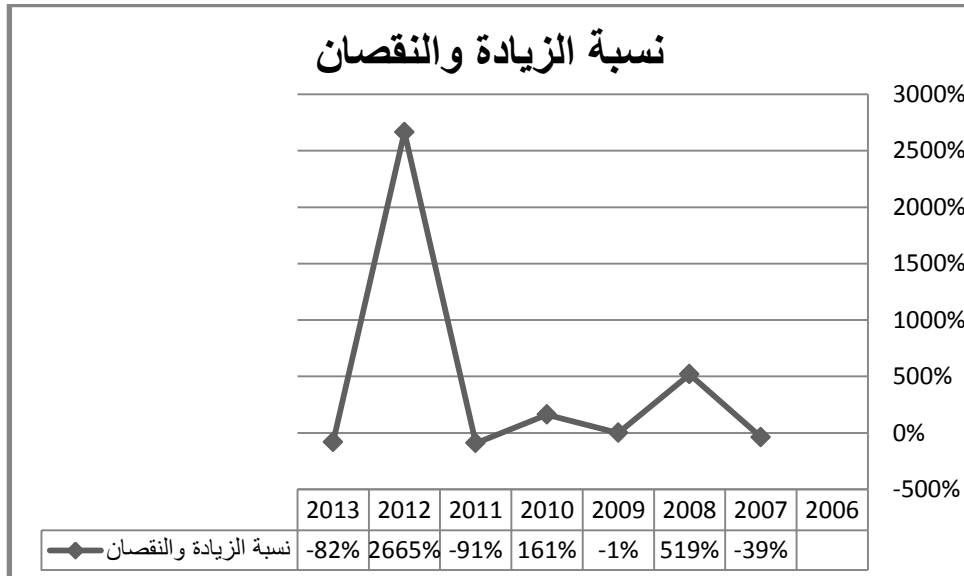
جدول رقم (11/1/4) يوضح الأخطاء والمحذوفات في الفترة من (2006-2013م)

| السنة | الأخطاء والمحذوفات | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|--------------------|-----------------------|
| 2006  | 99.8               |                       |
| 2007  | 61.1               | -39%                  |
| 2008  | 378.3              | 519%                  |

|       |       |      |
|-------|-------|------|
| -1%   | 376.4 | 2009 |
| 161%  | 983.3 | 2010 |
| -91%  | 88.6  | 2011 |
| 2665% | 2449  | 2012 |
| -82%  | 434.4 | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (11/1/4) يوضح الأخطاء والمحذوفات في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل رقم (11/1/4) انخفاض في نسبة الأخطاء والمحذوفات في العام 2007م بنسبة 39% مقارنة بالعام السابق ، وارتفعت بنسبة 519% في العام 2008م ، بينما انخفضت هذه النسبة في العام 2009م بنسبة 1% وارتفعت في عام 2010م بنسبة 161% ، أما في العام 2011م فقد انخفضت بنسبة 91% ، وارتفعت نسبة الأخطاء والمحذوفات في العام 2012 بنسبة 2665% وانخفضت في العام 2013م بنسبة 82% .

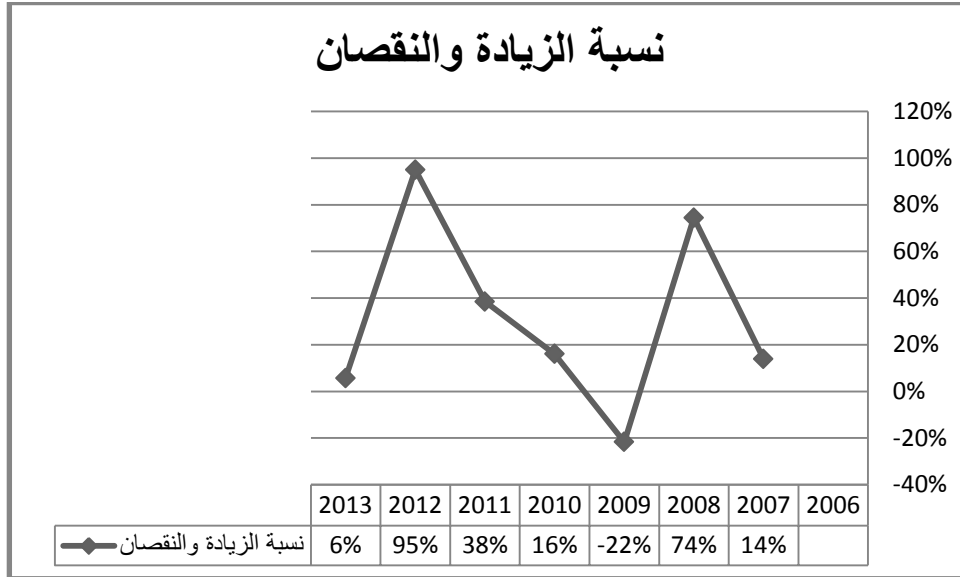
جدول رقم (12/1/4) يوضح معدل التضخم في الفترة من (2006-2013م)

| السنة | معدل التضخم | نسبة الزيادة والنقصان |
|-------|-------------|-----------------------|
| 2006  | 7.2         |                       |
| 2007  | 8.2         | 14%                   |
| 2008  | 14.3        | 74%                   |
| 2009  | 11.2        | -22%                  |

|     |      |      |
|-----|------|------|
| 16% | 13   | 2010 |
| 38% | 18   | 2011 |
| 95% | 35.1 | 2012 |
| 6%  | 37.1 | 2013 |

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (12/1/4) يوضح معدل التضخم في الفترة من (2006-2013م)



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الجدول والشكل رقم (12/1/4) يتضح أن هنالك ارتفاع في نسبة التضخم في العام 2007م بنسبة 14% مقارنة بالعام السابق ، وبنسبة 74% في العام 2008م ، بينما انخفض معدل التضخم بنسبة 22% في العام 2009م وارتفع في الأعوام 2010م و2011م و2012م و2013م بنسبة 16% و38% و95% و6% على التوالي.

## المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة ( إحصائياً )

### مقدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة وقد استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وهي معدل نمو الناتج المحلي - الحساب الجاري - الحساب الرأسمالي والمالي - الأصول الاحتياطية - الأخطاء والمحذوفات والتضخم خلال فترة الدراسة من عام 1999 وحتى عام 2013م .

تم الحصول على البيانات محل الدراسة من مصادر مختلفة حيث تم الحصول على معدل نمو الناتج المحلي - الحساب الجاري - الحساب الرأسمالي والمالي - الأصول الاحتياطية - الأخطاء والمحذوفات من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لأعوام متتالية 1999م إلى العام 2013م . أما معدلات التضخم فتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء .

تناولت هذه الدراسة اثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد القومي في السودان في الفترة من عام 1999م إلى عام 2013م وقد افترضت الدراسة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة عبر الزمن ناتج من وجود التخطيط الاقتصادي وعليه تمت صياغة النماذج البسيطة التالية :

$$1) \text{ GDP} = f(T) \\ \text{GDP} = \alpha + \beta T_i \\ \beta > 0$$

$$2) \text{ CA} = f(T) \\ \text{CA} = \alpha + \beta T_i \\ \beta > 0$$

$$3) KA = f(T)$$

$$KA = \alpha + \beta T_i$$

$$\beta > 0$$

$$4) SM = f(T)$$

$$SM = \alpha + \beta T_i$$

$$\beta > 0$$

$$5) MF = f(T)$$

$$MF = \alpha + \beta T_i$$

$$\beta < 0$$

$$6) IN = f(T)$$

$$IN = \alpha + \beta T_i$$

$$\beta < 0$$

حيث :

GDP  $\equiv$  معدل نمو الناتج المحلي

CA  $\equiv$  الحساب الجاري

KA  $\equiv$  الحساب الرأسمالي والمالي

SM  $\equiv$  الأصول الاحتياطية

MF  $\equiv$  الأخطاء والمحذوفات

IN  $\equiv$  معدل التضخم

$\alpha, \beta$ 's  $\equiv$  معاملات النموذج

تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك بغرض قياس النماذج السابقة محل الدراسة وتقدير معاملات النموذج لإثبات صحة فرضيات الدراسة والتأكد العلاقات التالية:

أولاً : تطور إجمالي الناتج المحلي عبر الزمن نتيجة لوجود التخطيط الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما يعني زيادة معدل نمو الناتج المحلي (GDP) .

ثانياً : العلاقة بين الحساب الجاري (CA) والزمن (T) علاقة طردية أي أنه كلما زاد التخطيط الاقتصادي أدى ذلك إلى تطور الحساب الجاري في السودان .

ثالثاً : يؤدي التخطيط الاقتصادي إلى زيادة الحساب الرأسمالي (KA) في السودان .  
رابعاً : تطور الأصول الاحتياطية (SM) عبر الزمن نتيجة لتطور التخطيط الاقتصادي في السودان .

خامساً : نتيجة لتطور التخطيط الاقتصادي تقل نسبة الأخطاء والمحذوفات (MF) في ميزان المدفوعات السوداني .

سادساً : وجود علاقة عكسية بين تطور التخطيط الاقتصادي والتضخم (IN) في السودان خلال فترة الدراسة .

بعد جمع البيانات من الفترة (1999 – 2013م) بالنسبة للمتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي، الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي والمالي ، الأصول الاحتياطية الأخطاء والمحذوفات والتضخم) وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS وإجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

#### نموذج الانحدار :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة قيم معاملات خط الانحدار تم التوصل لنماذج الانحدار البسيط التالية :

أولاً : معدل نمو الناتج المحلي

$$GDP = 2.250 - 2.62 T$$

حيث:

GDP يمثل معدل نمو الناتج المحلي (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

#### تفسير النتائج :

1. عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن معدل نمو الناتج المحلي يكون 2.250.
2. إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن معدل نمو الناتج المحلي يقل بمعدل 2.62- وهو عكس ما افترضت النظرية الاقتصادية والتي ترى أن تطور التخطيط الاقتصادي في أي بلد يعمل على زيادة معدل نمو الناتج المحلي ويرجع السبب في ذلك لضعف البيانات التي تعد سمة أساسية من مميزات الدول

النامية والسودان أحد هذه الدول والذي غالباً ما تكون البيانات المتحصل عليها من مصادرها المختلفة ليست حقيقية وفيها بعض البيانات التقديرية .

### معامل الارتباط R :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان ومعدل نمو الناتج المحلي تم التوصل للنتائج التالية :

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.588 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اتجاه الارتباط :** بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان ومعدل نمو الناتج المحلي .

**قوة الارتباط :** بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.60 إذن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاقتصادي في السودان ومعدل نمو الناتج المحلي .

### معامل التحديد $R^2$ :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.345 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.345 فهذا يعني أن % 34.5 من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي يرجع السبب فيها إلى التغير في التخطيط الاقتصادي في السودان أما % 65.5 فهي أخطاء عشوائية .  
اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

جدول رقم (1/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي)

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 1.471         | 1  | 1.471       | 6.858   | 0.021   |



|          |       |    |       |  |  |
|----------|-------|----|-------|--|--|
| Residual | 2.789 | 14 | 0.214 |  |  |
| Total    | 4.260 | 15 |       |  |  |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم** : نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي .

**الفرض البديل** : نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة F :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.858 .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 6.858 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج معنوي، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.021 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي .

**اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :**

**اختبار مقطع الانحدار :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على معدل نمو الناتج المحلي تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (2/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الناتج المحلي)**

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 2.250            | 8.940  | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | -2.62            | -2.619 | 0.021        |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

### اختبار مقطع الانحدار :

- فرض العدم : مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .
- الفرض البديل : مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 8.940 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

اختبار الزمن (التخطيط) :

- فرض العدم : معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) .
- الفرض البديل : معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 2.619 .

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.021 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

**ثانياً : الحساب الجاري**

$$CA = 6.120 + 0.813 T$$

حيث:

CA يمثل الحساب الجاري (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

**تفسير النتائج:**

عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن الحساب الجاري يكون 6.120 .

إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن الحساب الجاري يزيد

بمعدل 0.813 .

**معامل الارتباط R :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان

والحساب الجاري تم التوصل للنتائج التالية :

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.812 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اتجاه الارتباط :** بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والحساب الجاري .

**قوة الارتباط :** بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.81 إذن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والحساب الجاري .  
**معامل التحديد  $R^2$  :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (الحساب الجاري) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.660 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.660 فهذا يعني أن % 66.0 من التغيرات التي تحدث في الحساب الجاري يرجع السبب فيها إلى التغير في التخطيط الاقتصادي في السودان أما % 34.0 فهي أخطاء عشوائية .  
**اختبار المعنوية الكلية للنموذج :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

**جدول رقم (3/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الحساب الجاري)**

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 7.439         | 1  | 7.439       | 25.273  | 0.000   |
| Residual            | 3.827         | 14 | 0.294       |         |         |
| Total               | 11.266        | 15 |             |         |         |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم :** نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الحساب الجاري .

**الفرض البديل :** نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الحساب الجاري .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة F :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 25.273 .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 25.273 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الحساب الجاري .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية P.value (sig) تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الحساب الجاري .

اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :

اختبار مقطع الانحدار :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الحساب الجاري تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

جدول رقم (4/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الحساب الجاري)

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 6.120            | 20.762 | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | 0.813            | 5.027  | 0.000        |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

اختبار مقطع الانحدار :

فرض العدم : مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل : مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي).**

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة t :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية

0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 20.762 .

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل

الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده

من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى

المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار

لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

**اختبار الزمن (التخطيط) :**

**فرض العدم : معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي).**

**الفرض البديل : معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي).**

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :

**قيمة t :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية

0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 5.027 .

بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل

الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن

استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

ثالثاً : الحساب الرأسمالي والمالي

$$KA = 6.174 + 0.721 T$$

حيث :

KA يمثل الحساب الرأسمالي والمالي (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

تفسير النتائج :

عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن الحساب الرأسمالي والمالي يكون 6.174 . إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن الحساب الرأسمالي والمالي يزيد بمعدل 0.721 .

معامل الارتباط R :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان والحساب الرأسمالي والمالي تم التوصل للنتائج التالية:

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.721 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

اتجاه الارتباط : بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والحساب الرأسمالي والمالي .

قوة الارتباط : بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.72 إذن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والحساب الرأسمالي والمالي .

معامل التحديد  $R^2$  :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (الحساب الرأسمالي والمالي) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.520 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.520 فهذا يعني أن % 52.0 من التغيرات التي تحدث في الحساب الرأسمالي والمالي يرجع السبب فيها إلى في التغير التخطيط الاقتصادي في السودان أما 48.0 % فهي أخطاء عشوائية .  
اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

جدول رقم (5/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الحساب المالي والرأسمالي)

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 5.926         | 1  | 5.926       | 14.037  | 0.020   |
| Residual            | 5.474         | 14 | 0.421       |         |         |
| Total               | 11.401        | 15 |             |         |         |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم** : نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الحساب الرأسمالي والمالي .

**الفرض البديل** : نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الحساب الرأسمالي والمالي .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة F :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 14.037 .



بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 14.037 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان ) له تأثير على الحساب الرأسمالي والمالي .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.020 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان ) له تأثير على الحساب الرأسمالي والمالي .

**اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :**

**اختبار مقطع الانحدار :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له

تأثير على الحساب الرأسمالي والمالي تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (6/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الحساب المالي**

**والرأسمالي)**

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 6.174            | 17.511 | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | 0.721            | 3.751  | 0.020        |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اختبار مقطع الانحدار :**

**فرض العدم :** مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل :** مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 17.511 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

اختبار الزمن (التخطيط) :

فرض العدم : معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) .

الفرض البديل : معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 3.751 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.020 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

رابعاً : الأصول الاحتياطية

$$SM = 5.810 - 0.336 T$$

حيث :

SM يمثل الأصول الاحتياطية (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

تفسير النتائج:

عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن الأصول الاحتياطية تكون 5.810 . إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن الأصول الاحتياطية تقل بمعدل 0.336 .

معامل الارتباط R :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان والأصول الاحتياطية تم التوصل للنتائج التالية :

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.336 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

اتجاه الارتباط : بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والأصول الاحتياطية .

قوة الارتباط : بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.34 إذن هناك ارتباط ضعيف

بين التخطيط الاقتصادي في السودان والأصول الاحتياطية .

معامل التحديد  $R^2$  :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (الأصول الاحتياطية) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.113 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.113 فهذا يعني أن % 11.3 من التغيرات التي تحدث في الأصول الاحتياطية يرجع السبب فيها إلى التغير في التخطيط الاقتصادي في السودان أما 88.7 % فهي أخطاء عشوائية .

اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

جدول رقم (7/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الأصول الاحتياطية)

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 2.638         | 1  | 2.638       | 1.653   | 0.221   |
| Residual            | 20.750        | 14 | 1.596       |         |         |
| Total               | 23.388        | 15 |             |         |         |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم:** نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأصول الاحتياطية .

**الفرض البديل:** نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الأصول الاحتياطية .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة F :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.653 .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.653 وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج غير معنوي، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأصول الاحتياطية .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.221 وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأصول الاحتياطية .

**اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :**

**اختبار مقطع الانحدار :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الأصول الاحتياطية تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (8/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الأصول**

**الاحتياطية )**

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 5.810            | 8.464  | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | -0.336           | -1.286 | 0.221        |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اختبار مقطع الانحدار :**

**فرض العدم :** مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل :** مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 8.464 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل  
الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده  
من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى  
المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار  
لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

اختبار الزمن (التخطيط) :

- فرض العدم : معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) .
- الفرض البديل : معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :

قيمة t :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي -1.286 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض الفرض البديل ونقبل  
فرض العدم ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن  
استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

## القيمة الاحتمالية P.value :

### المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.221 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار رغم أهميته كمتغير له تأثيره على الأصول الاحتياطية وذلك نتيجة لقلّة وضعف البيانات التي تعد سمة أساسية من مميزات الدول النامية وغالباً ما تكون البيانات المتحصل عليها من مصادرها المختلفة ليست حقيقية وفيها بعض البيانات التقديرية أو لعدم تأثير هذا المتغير في فترة الدراسة .

### خامساً : الأخطاء والمحذوفات MF

$$MF = 5.047 + 0.274 T$$

حيث :

MF يمثل الأخطاء والمحذوفات (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

### تفسير النتائج :

عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن الأخطاء والمحذوفات تكون 5.047 . إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن الأخطاء والمحذوفات تزيد بمعدل 0.274 .

### معامل الارتباط R :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان والأخطاء والمحذوفات تم التوصل للنتائج التالية :

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.274 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اتجاه الارتباط :** بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والأخطاء والمحذوفات .

**قوة الارتباط :** بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.27 إذن هناك ارتباط ضعيف بين التخطيط الاقتصادي في السودان والأخطاء والمحذوفات .  
معامل التحديد  $R^2$  :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (الأخطاء والمحذوفات) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.075 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.075 فهذا يعني أن % 07.5 من التغيرات التي تحدث في الأخطاء والمحذوفات يرجع السبب فيها إلى التغير في التخطيط الاقتصادي في السودان أما % 92.5 فهي أخطاء عشوائية .  
اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

**جدول رقم (9/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (الأخطاء والمحذوفات)**

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 1.419         | 1  | 1.419       | 1.051   | 0.324   |
| Residual            | 17.554        | 14 | 1.350       |         |         |
| Total               | 18.973        | 15 |             |         |         |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم :** نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأخطاء والمحذوفات.

**الفرض البديل :** نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الأخطاء والمحذوفات.

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :



قيمة F :

المقارنة والقرار :

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.051 .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.051 وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج غير معنوي، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأخطاء والمحذوفات .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.324 وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على الأخطاء والمحذوفات .

اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :

اختبار مقطع الانحدار :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على الأخطاء والمحذوفات تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

جدول رقم (10/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (الأخطاء والمحذوفات)

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 5.047            | 7.994  | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | 0.274            | 1.025  | 0.324        |

المصدر : إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

اختبار مقطع الانحدار :

فرض العدم : مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل** : مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) .  
لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:  
**قيمة t :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 7.994 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

**اختبار الزمن (التخطيط) :**

**فرض العدم** : معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل** : معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

**التاليتين :**

**قيمة t :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 1.025 .  
بما أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ، إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

القيمة الاحتمالية P.value :

المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.324 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) ويمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار رغم أهميته كمتغير له تأثيره على الأخطاء والمحدوفات .

سادساً : التضخم

$$IF = 1.728 + 0.697 T$$

حيث :

IF يمثل التضخم (المتغير التابع) .

T يمثل الزمن (متغير مستقل) .

تفسير النتائج :

عند انعدام المتغير المستقل والمشار له في هذه الدراسة بالزمن والمقصود به مدى توفر التخطيط الاقتصادي في السودان فإن التضخم يكون 1.728 .  
إذا زاد التخطيط الاقتصادي في السودان بمقدار وحدة واحدة فإن التضخم يزيد بمعدل 0.697 .

معامل الارتباط R :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط التخطيط الاقتصادي في السودان والتضخم تم التوصل للنتائج التالية :

|   |       |
|---|-------|
| R | 0.697 |
|---|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

اتجاه الارتباط : بما أن إشارة قيمة معامل الارتباط موجبة ، إذن هناك ارتباط طردي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والتضخم .  
قوة الارتباط : بما أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.70 إذن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاقتصادي في السودان والتضخم .

معامل التحديد  $R^2$  :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة (التخطيط الاقتصادي في السودان) في المتغير التابع (التضخم) تم التوصل للنتائج التالية :

|       |       |
|-------|-------|
| $R^2$ | 0.485 |
|-------|-------|

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

بما أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  تساوي 0.485 فهذا يعني أن 50 % من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلى التغير في التخطيط الاقتصادي في السودان أما 50 % فهي أخطاء عشوائية.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للنتائج التالية :

جدول رقم (11/2/4) يوضح تحليل الانحدار للنموذج خلال سنوات الدراسة (التضخم)

| Source of variation | Sum of square | Df | Mean square | F value | p.value |
|---------------------|---------------|----|-------------|---------|---------|
| Regression          | 2.251         | 1  | 2.251       | 12.257  | 0.004   |
| Residual            | 2.387         | 14 | 0.184       |         |         |
| Total               | 4.638         | 15 |             |         |         |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**فرض العدم:** نموذج الانحدار هو نموذج غير معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) ليس له تأثير على التضخم .

**الفرض البديل :** نموذج الانحدار هو نموذج معنوي (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على التضخم .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة F :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع F نجد أن قيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط 1 ودرجة حرية للمقام 14 تساوي 4.60 ومن خلال جدول تحليل التباين السابق نجد أن قيمة F المحسوبة تساوي 25712. .

بما أن قيمة F المحسوبة تساوي 25712 وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تساوي 4.60 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي توصلنا إليه هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان ) له تأثير على التضخم .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.004 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن نموذج الانحدار هو نموذج معنوي ، أي أن (التخطيط الاقتصادي في السودان ) له تأثير على التضخم .

**اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار :**

**اختبار مقطع الانحدار :**

بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة تأثير (التخطيط الاقتصادي في السودان) له تأثير على التضخم تم التوصل للنتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (12/2/4) يوضح اختبار المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار (التضخم)**

| النموذج         | معاملات الانحدار | قيمة t | p.value(sig) |
|-----------------|------------------|--------|--------------|
| مقطع الانحدار   | 1.728            | 7.420  | 0.000        |
| الزمن (التخطيط) | 0.697            | 3.501  | 0.004        |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**اختبار مقطع الانحدار :**

**فرض العدم :** مقطع الانحدار يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل :** مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

**قيمة t :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع t نجد أن قيمة t الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية

0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة t المحسوبة من الجدول السابق تساوي 420.7 .

بما أن قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل  
الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده  
من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى  
المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن مقطع الانحدار  
لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاده من نموذج الانحدار .

**اختبار الزمن (التخطيط) :**

**فرض العدم :** معامل الزمن (التخطيط) يساوي الصفر (غير معنوي) .

**الفرض البديل :** معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) .

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم بإحدى الطريقتين

التاليتين :

**قيمة  $t$  :**

**المقارنة والقرار :**

من خلال جدول توزيع  $t$  نجد أن قيمة  $t$  الجدولية بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية  
0.05 تساوي 2.131 وأن قيمة  $t$  المحسوبة من الجدول السابق تساوي 3.501 .

بما أن قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية ، إذن نرفض فرض العدم ونقبل  
الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن (التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن  
استبعاد متغير الزمن (التخطيط) من نموذج الانحدار .

**القيمة الاحتمالية P.value :**

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية (sig) P.value تساوي 0.004 وهي أقل من قيمة مستوى  
المعنوية 0.05 إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ونستدل على أن معامل الزمن  
(التخطيط) لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن استبعاد المتغير الزمن (التخطيط) من نموذج  
الانحدار .

### المبحث الثالث

#### اختبار الفرضيات

وللتأكد من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينتين المرتبطتين

لكل فرضية من فرضيات الدراسة كما يلي :

**الفرضية الأولى :** هناك علاقة بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

فرض العدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الفرض البديل : توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (1/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج**

#### المحلي الإجمالي

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| -2.619        | 14          | 0.021             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

#### المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.021 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05،

إذن نرفض فرض العدم وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة عكسية

بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

**الفرضية الثانية :** هناك علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري :

فرض العدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري .

الفرض البديل: توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري .

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (2/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري**

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| 5.027         | 14          | 0.000             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

## المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض عدم والتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري .

**الفرضية الثالثة : هناك علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي :**

فرض عدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي .

الفرض البديل : توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي .

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (3/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي

### والرأسمالي

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| 3.751         | 14          | 0.020             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

## المقارنة والقرار :

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.020 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض عدم والتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي .

**الفرضية الرابعة : هناك علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية :**

فرض عدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية .

الفرض البديل : توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية.

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (4/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| -1.286        | 14          | 0.221             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

## المقارنة والقرار :



بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.221 وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض البديل وبالتالي يتم قبول فرض العدم الذي يعني عدم وجود علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية .

**الفرضية الخامسة : هنالك علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات :**

فرض العدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات .

الفرض البديل : توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات .

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي :

**جدول رقم (5/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء**

**والمحذوفات**

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| 1.025         | 14          | 0.324             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.324 وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05، إذن نرفض فرض البديل وبالتالي يتم قبول فرض العدم الذي يعني عدم وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات .

**الفرضية السادسة : هنالك علاقة بين التخطيط الاقتصادي والتضخم :**

فرض العدم : لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والتضخم .

الفرض البديل : توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والتضخم .

بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم (6/3/4) يوضح اختبار t للعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتضخم**

| قيمة اختبار t | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---------------|-------------|-------------------|
| 3.501         | 14          | 0.004             |

المصدر: إعداد الباحث بواسطة الحزمة الإحصائية SPSS

**المقارنة والقرار :**

بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05،  
إذن نرفض فرض العدم وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين  
التخطيط الاقتصادي والتضخم .

## أولاً النتائج :

تناولت هذه الدراسة أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م) وتوصلت للنتائج التالية :

1. وجود ارتباط معنوي قوي بين التخطيط الاقتصادي والمتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري ، الحساب المالي والرأسمالي والتضخم) .
2. وجود ارتباط معنوي ضعيف بين التخطيط الاقتصادي والمتغيرات (الأصول الاحتياطية والأخطاء والمحذوفات) .
3. وجود علاقة عكسية بين التخطيط الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي .
4. وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب الجاري .
5. وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والحساب المالي والرأسمالي .
6. لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأصول الاحتياطية .
7. لا توجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والأخطاء والمحذوفات .
8. وجود علاقة طردية بين التخطيط الاقتصادي والتضخم .
9. محاولات التخطيط في السودان تفتقر إلى الأسلوب العلمي والخطط التي تم وضعها لم تسبقها دراسات كافية للموارد والأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف .
10. وجود عوامل داخلية وخارجية أدت إلى فشل السودان في استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية في إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي .
11. إن التحسن النسبي الذي طرأ على أداء الاقتصاد السوداني يعود بدرجة أساسية إلى دخول النفط ضمن مكونات الاقتصاد السوداني .

## ثانياً التوصيات :

من خلال دراسة أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م) يوصى الباحث بالآتي :

- 1- إتباع الأسس العلمية في وضع خطط التنمية مع مراعاة مقدرة وإمكانات السودان على استيعاب المتغيرات الاقتصادية المستهدفة في خطط التنمية .
- 2- وضع خطط بديلة تحسباً لأي طارئ قد يحدث بالبلاد .
- 3- تحديد أهداف التنمية الاقتصادية ووضع البرامج والخطط المناسبة لها .
- 4- دعم الأجهزة التخطيطية بالكفاءات العلمية والفنية والاهتمام بالجهاز الإحصائي لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمخططين .
- 5- لا بد من العمل على تحقيق تنمية متوازنة قطاعياً وجغرافياً تستهدف تحسين مستوى المعيشة .
- 6- لا بد من استعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال السيطرة على التضخم وخفض معدلاته .
- 7- العمل على تحسين موقف ميزان المدفوعات السوداني .
- 8- الاهتمام وزيادة البحوث والدراسات في مجال التخطيط الاقتصادي .

## الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه اكتمل هذا البحث والذي تناول أثر التخطيط الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (1999-2013م) وقد جاء هذا البحث في خمسة فصول حيث حوى الفصل التمهيدي على خطة البحث والدراسات السابقة ، بينما تناول الفصل الأول مفهوم وأهمية التخطيط الاقتصادي ومبادئ وأنواع التخطيط الاقتصادي وأدوات التخطيط الاقتصادي ، أما الفصل الثاني فقد تناول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهدافها ونظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتهما في الدول النامية ، بينما تناول الفصل الثالث خطط تطوير الاقتصاد السوداني ومراحل تطور الاقتصاد السوداني ومؤشرات الاقتصاد الكلي وفي الفصل الرابع تم تحليل بيانات البحث خلال فترة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وأخيراً تم اختبار الفرضيات وتوصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات .

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً الكتب :

- 1) إبراهيم طلعت ، إستراتيجيات التخطيط الإقتصادي ، ط1 (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2009م).
- 2) أبوبكر متولي وسمير مكايي ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، 1992م) .
- 3) أحمد خالد علام ، التخطيط الإقليمي ، ط1 (القاهرة : المكتبة الإنجلو مصرية ، 1995م).
- 4) أحمد عبد الله إبراهيم ، المالية العامة والمالية العامة الإسلامية ، ط2 ، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، 1996م) .
- 5) احمد مجذوب احمد علي ، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية ، ط1 (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2013م) .
- 6) أحمد منيسي و عدنان عباس ، السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (بنغازي: مكتبة جامعة فار يونس، 1992م) .
- 7) إدوارد هامسون ، ترجمة عبد الغني دالي ، التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1981م) .
- 8) إسماعيل محمد هاشم ، التخطيط الاقتصادي والتنمية ، (القاهرة : دار الجامعات المصرية للطباعة والنشر (ب ت)) .
- 9) أمين حسن عمر ، أصول السياسات ، دراسة موضوعية في أصول الفقه للسياسة العامة في الدول الإسلامية المعاصرة ، (الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية ، 2004م) .
- 10) أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002م) .
- 11) جمال داؤود سلمان وطاهر فاضل حسون ، التخطيط الاقتصادي ، (بغداد : بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989م) .
- 12) حسين عمر ، مبادئ التخطيط الاقتصادي ، ط1 (الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، 1995م) .
- 13) حسين عمر ، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشير ، ط1 (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1998م) .

- 14) خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ط6 ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2003م) .
- 15) الرشيد علي صنقور ، السياسة المالية في عهد الإنقاذ والفكر الاقتصادي ، ط1 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة) .
- 16) صباح كنة تجي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته ، ب ط ، (بغداد : (ب ن) ، (ب ت)) ، ج1 .
- 17) عبد المعطي محمد عساف ، إدارة التنمية ، ط1 (عمان: مطابع القبس التجارية ، 1988م) .
- 18) عبد الوهاب عثمان ، الإصلاح الاقتصادي ، ط1 ، (الخرطوم : مطبعة برنتك للطباعة والنشر، 2012م) .
- 19) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ط3 ، ج1 (الخرطوم : المكتبة الوطنية ، 2012م) .
- 20) عثمان السيد إبراهيم ، تخطيط وتنفيذ المشروعات ، ط2 (الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، 1997م) .
- 21) عثمان السيد إبراهيم ، الاقتصاد السوداني ، ط2 (الخرطوم : (ب ن) 1997م) .
- 22) عزالدين مالك الطيب ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، ط1 ، (الخرطوم : دار النهضة ، ب ت) .
- 23) عقيل هاشم عبد الله ، التخطيط الاقتصادي ، (عمان : دار المجدلاوى للنشر ، 1999م) .
- 24) علي السلمي ، التخطيط والمتابعة ، (القاهرة : مكتبة غريب ، (ب ت)) .
- 25) علي أحمد سليمان ، الضرائب في السودان ، ط2 ، (الخرطوم : مطابع الولاء الحديثة ، 1977م) .
- 26) علي أحمد سليمان ، مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، ط1 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007) .
- 27) عمرو محي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : دار النهضة ، 1975م) .
- 28) عوض جمعة رضوان ، أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي ، ط1 (طرابلس : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1988م) .
- 29) فرج عبد الفتاح فرج ، التخطيط الاقتصادي (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1992م) .

- (30) فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط1 (عمان : عالم الكتب ، 2006م).
- (31) فؤاد يوسف ، التخطيط الاقتصادي الأساسيات والمفاهيم ، ((ب ب ) ، (ب ت) ، (ب ت)) .
- (32) قسوم خيرى بلال ، السودان صدمة الانفصال والطريق إلى التعافي الاقتصادي ، ط1 ، (الخرطوم: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة ، 2011م) .
- (33) ماكلوم جبلز ، مايكل رومر ، تعريب طه عبدالله منصور ، عبد العظيم ، اقتصاديات التنمية ، (الرياض: دار المريخ للنشر 1995م) .
- (34) مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، (الكويت : عالم المعرفة ، 1990م) .
- (35) محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1980م) .
- (36) محمد زكي شافعي ، مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفيتي ، (موسكو : دار التقدم ، 1975م) .
- (37) محمد عبد العزيز عجمية ، مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط ، (بيروت : دار النهضة للنشر ، 1983م) .
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية تطبيقية ، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000م) .
- (38) محمد عبد المنعم عفر ، التنمية والتخطيط وتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي ، ط1 ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، 1992م) .
- (39) محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- (40) محمد فؤاد ، خطة النقد الأجنبي وتخطيط التجارة الخارجية (مصر: مكتبة عين شمس ، 1975م) .
- (41) محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، (القاهرة : مكتبة الإشعاع الفنية ، 1999م) .
- (42) محمود دويدار ، اقتصاديات التخطيط ، (الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر، 1967م) .
- (43) محمود يونس ، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1986م) .



- (44) مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط (بيروت : دار النهضة العربية ، 1980م) .
- (45) مصطفى عبد الله الكفري ، التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية البشرية ، الحوار المتمدن (العدد 2537 ، 2009م) .
- (46) موسى يوسف خميس ، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي ، ط1 (عمان : دار الشروق ، 1999م) .
- (47) ميشيل توادور ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة : محمد حسن حسني ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2006م) .
- (48) ناير إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1405 هـ) .
- (49) نبيل رمزي اسكندر وعدلي علي أبوظاحون ، التنمية كيف ولماذا ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 1992م) .
- (50) نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، (الإسكندرية : مؤسسات شباب الجامعة ، 2000م) .
- (51) وجدي حسين ، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، (الإسكندرية : (د ن) ، 1988م) .  
ثالثاً : المجالات والدوريات
- (52) صابر محمد الحسن ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان ، سلسلة الدراسات والبحوث بنك السودان المركزي ، العدد 15 (الخرطوم : المركز الطباعي ، 2010م) .  
رابعاً : الرسائل الجامعية
- (53) الفاتح محمد عثمان مختار ، تجارب السودان الأولى في التخطيط الاقتصادي في الفترة (1961-1983م) ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2002م .
- (54) حنان محمد الحسن ، تحديات التنمية الاقتصادية في الدول النامية (دراسة حالة السودان خلال الفترة (1960-2005م) رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2010م .
- (55) خالد عبد العزيز حسن ، التخطيط الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية ولاية نهر النيل 1992-2002م) رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة شندي ، 2004م .

- (56) عبد الكريم احمد صالح عاطف ، تحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1995-2005م) رسالة دكتوراه غير منشورة في فلسفة الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2011م.
- (57) علي طه يوسف الأمين ، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة حالة ولاية كسلا ، 1997م-2004م) رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2005م.
- (58) عماد عثمان محمد نور ، أهمية وضع الأهداف في التخطيط الإستراتيجي ودورها في تنفيذ المشروعات التنموية ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 م
- (59) عمار طاهر مفلح مسعود ، مستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2003م
- (60) نجوى إبراهيم الدريدي ، دور التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2002م.
- خامساً : المنشورات
- (61) موسى الأمير الزبير ، أضواء على التخطيط المدني ومشكلاته ، أوراق غير منشورة.
- سادساً : التقارير :
- (62) بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية للفترة (1999-2013م).
- (63) الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية للفترة (1999-2013م).
- سابعاً : الانترنت :
- (64) [www.economic.planing.com](http://www.economic.planing.com)

### ملحق رقم (1)

يوضح نسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| السنة | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|-------|-------------------------------------|
| 1999  | 6.00                                |
| 2000  | 8.30                                |
| 2001  | 6.40                                |
| 2002  | 6.50                                |
| 2003  | 6.30                                |
| 2004  | 5.10                                |
| 2005  | 5.60                                |
| 2006  | 9.90                                |
| 2007  | 10.90                               |
| 2008  | 6.40                                |
| 2009  | 5.90                                |
| 2010  | 5.20                                |
| 2011  | 1.90                                |
| 2012  | 1.40                                |
| 2013  | 3.60                                |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2)

يوضح الحساب الجاري في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| السنة | الحساب الجاري |
|-------|---------------|
| 1999  | 431.10-       |
| 2000  | 517.60-       |
| 2001  | 518.80-       |
| 2002  | 962.70-       |
| 2003  | 938.60-       |
| 2004  | 818.20-       |
| 2005  | 2769.00-      |
| 2006  | 4338.00-      |
| 2007  | 2835.00-      |
| 2008  | 2508.00-      |
| 2009  | 4927.00-      |
| 2010  | 1715.00-      |
| 2011  | 1341.00-      |
| 2012  | 6242.00-      |
| 2013  | 4491.00-      |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (3)

يوضح الحساب المالي والرأسمالي في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| السنة | الحساب المالي والرأسمالي |
|-------|--------------------------|
| 1999  | 414.20                   |
| 2000  | 328.10                   |
| 2001  | 514.40                   |
| 2002  | 841.50                   |
| 2003  | 1390.00                  |
| 2004  | 1354.00                  |
| 2005  | 2427.00                  |
| 2006  | 4611.00                  |
| 2007  | 2925.00                  |
| 2008  | 1219.00                  |
| 2009  | 4747.00                  |
| 2010  | 2672.00                  |
| 2011  | 749.50                   |
| 2012  | 3768.00                  |
| 2013  | 4029.00                  |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (4)

يوضح الأصول الاحتياطية في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| الأصول الاحتياطية | السنة |
|-------------------|-------|
| 111.50            | 1999  |
| 165.40            | 2000  |
| 70.26             | 2001  |
| 300.00            | 2002  |
| 422.60            | 2003  |
| 730.20            | 2004  |
| 530.50            | 2005  |
| 208.60            | 2006  |
| 282.00            | 2007  |
| 21.10             | 2008  |
| 502.00            | 2009  |
| 54.20             | 2010  |
| 680.10            | 2011  |
| 24.10             | 2012  |
| 111.50            | 2013  |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (5)

يوضح الأخطاء والمحذوفات في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| الأخطاء والمحذوفات | السنة |
|--------------------|-------|
| 129.40             | 1999  |
| 354.90             | 2000  |
| 666.90             | 2001  |
| 432.10             | 2002  |
| 28.79              | 2003  |
| 194.50             | 2004  |
| 654.20             | 2005  |
| 99.80              | 2006  |
| 61.10              | 2007  |
| 378.30             | 2008  |
| 376.40             | 2009  |
| 983.30             | 2010  |
| 88.60              | 2011  |
| 2449.00            | 2012  |
| 434.40             | 2013  |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (6)

يوضح معدل التضخم في السودان

خلال الفترة من (1999-2013م)

| السنة | معدل التضخم<br>% |
|-------|------------------|
| 1999  | 16.16            |
| 2000  | 8.02             |
| 2001  | 4.90             |
| 2002  | 8.30             |
| 2003  | 7.70             |
| 2004  | 8.50             |
| 2005  | 8.50             |
| 2006  | 7.20             |
| 2007  | 8.20             |
| 2008  | 14.30            |
| 2009  | 11.20            |
| 2010  | 13.00            |
| 2011  | 18.00            |
| 2012  | 35.10            |
| 2013  | 37.10            |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (7)

يوضح تحليل متغيرات الدراسة خلال الفترة من (1999-2013م)



## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GDP

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .588 <sup>a</sup> | .345     | .295              | .46317                     | 1.028         |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: GDP

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1     | Regression | 1.471          | 1  | 1.471       | 6.858 | .021 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 2.789          | 13 | .215        |       |                   |
|       | Total      | 4.260          | 14 |             |       |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: GDP

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1     | (Constant) | 2.250                       | .252       |                           | 8.940  | .000 |
|       | T          | -.072                       | .028       | -.588                     | -2.619 | .021 |

a. Dependent Variable: GDP

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 1.1625  | 2.1773  | 1.6699 | .32417         | 15 |
| Residual             | -.8986  | .7913   | .0000  | .44632         | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -1.940  | 1.708   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: GDP

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: CA

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .813 <sup>a</sup> | .660     | .634              | .54254                     | 1.576         |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: CA

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 7.439          | 1  | 7.439       | 25.273 | .000 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 3.827          | 13 | .294        |        |                   |
|       | Total      | 11.266         | 14 |             |        |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: CA

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1     | (Constant) | 6.120                       | .295       |                           | 20.762 | .000 |
|       | T          | .163                        | .032       | .813                      | 5.027  | .000 |

a. Dependent Variable: CA

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 6.2834  | 8.5654  | 7.4244 | .72895         | 15 |
| Residual             | -1.0383 | .9507   | .0000  | .52281         | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -1.914  | 1.752   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: CA

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: KA

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .721 <sup>a</sup> | .520     | .483              | .64893                     | 1.556         |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: KA

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 5.926          | 1  | 5.926       | 14.073 | .002 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 5.474          | 13 | .421        |        |                   |
|       | Total      | 11.401         | 14 |             |        |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: KA

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1     | (Constant) | 6.174                       | .353       |                           | 17.511 | .000 |
|       | T          | .145                        | .039       | .721                      | 3.751  | .002 |

a. Dependent Variable: KA

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 6.3199  | 8.3566  | 7.3383 | .65062         | 15 |
| Residual             | -1.4463 | 1.0979  | .0000  | .62533         | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -2.229  | 1.692   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: KA

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: SM

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .336 <sup>a</sup> | .113     | .045              | 1.26338                    | 2.102         |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: SM

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1     | Regression | 2.638          | 1  | 2.638       | 1.653 | .221 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 20.750         | 13 | 1.596       |       |                   |
|       | Total      | 23.388         | 14 |             |       |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: SM

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t      | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1     | (Constant) | 5.810                       | .686       |                           | 8.464  | .000 |
|       | T          | -.097                       | .076       | -.336                     | -1.286 | .221 |

a. Dependent Variable: SM

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 4.3544  | 5.7132  | 5.0338 | .43408         | 15 |
| Residual             | -1.7904 | 1.9737  | .0000  | 1.21742        | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -1.417  | 1.562   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: SM

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: MF

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .274 <sup>a</sup> | .075     | .004              | 1.16203                    | 2.380         |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: MF

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1     | Regression | 1.419          | 1  | 1.419       | 1.051 | .324 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 17.554         | 13 | 1.350       |       |                   |
|       | Total      | 18.973         | 14 |             |       |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: MF

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1     | (Constant) | 5.047                       | .631       |                           | 7.994 | .000 |
|       | T          | .071                        | .069       | .274                      | 1.025 | .324 |

a. Dependent Variable: MF

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 5.1186  | 6.1153  | 5.6170 | .31840         | 15 |
| Residual             | -2.0433 | 1.7593  | .0000  | 1.11976        | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -1.758  | 1.514   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: MF

## Regression

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|-------------------|-------------------|--------|
| 1     | T <sup>a</sup>    | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IN

### Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1     | .697 <sup>a</sup> | .485     | .446              | .42852                     | .830          |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: IN

### ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 2.251          | 1  | 2.251       | 12.257 | .004 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 2.387          | 13 | .184        |        |                   |
|       | Total      | 4.638          | 14 |             |        |                   |

a. Predictors: (Constant), T

b. Dependent Variable: IN

### Coefficients<sup>a</sup>

| Model |            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | Sig. |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|       |            | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1     | (Constant) | 1.728                       | .233       |                           | 7.420 | .000 |
|       | T          | .090                        | .026       | .697                      | 3.501 | .004 |

a. Dependent Variable: IN

### Residuals Statistics<sup>a</sup>

|                      | Minimum | Maximum | Mean   | Std. Deviation | N  |
|----------------------|---------|---------|--------|----------------|----|
| Predicted Value      | 1.8173  | 3.0725  | 2.4449 | .40096         | 15 |
| Residual             | -.4708  | .9653   | .0000  | .41293         | 15 |
| Std. Predicted Value | -1.565  | 1.565   | .000   | 1.000          | 15 |
| Std. Residual        | -1.099  | 2.253   | .000   | .964           | 15 |

a. Dependent Variable: IN